المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة الرباط-سلا-زمور-زعير

الجماعة الحضرية
لمدينة الرباط

المخطط الجماعي لتنمية مدينة الرباط

المخطط الجماعي لتنمية
مدينة الرباط

فبراير 2012

مكتب فتح الله الدبي
17، زنقة جبل توبقال
+212(0)537 77 65 60 • debbifath@yahoo.fr

دراسة أنجزت من طرف
فتح الله الدبي، منصف الفاضيلي، ميشيل مالافال، سعد ملين، أوليفيي توتان

الفهرس

تقديم 5

المخطط الجماعي للتنمية: إطار منهجي مبتكر 7

الجزء الأول: **الرباط: قطب للتنمية بين الدينامية والهشاشة** 11

الوظائف الرئيسية للعاصمة 11

الرهانات الديموغرافية 12

الرهانات الاجتماعية والاقتصادية 15

الجزء الثاني: **بنيات تحتية وخدماتية جيدة وخصاص مستمر** 19

الماء، الكهرباء وخدمات التطهير: تحسين أداء التدبير المفوض 19

شبكة الطرق الحضرية: نقص الموارد في مواجهة حجم الاحتياجات 20

وقوف السيارات: رهان الولوج إلى الأحياء المركزية 20

قصور الإنارة الحضرية 21

النظافة والتنظيف: تنسيق يحتاج إلى التحسين 21

النقل والتنقل: توازن صعب بين مستوى الخدمة والمردودية المالية 22

الجزء الثالث: **ظروف عيش بين الجودة وأوجه القصور** 27

أزمة السكن وعرض صعب المنال 27

الرهانات المجالية: بين الزحف المجالي والفضاءات الحضرية غير المستعملة 28

جودة وتنوع تراث مهدد بالتدهور 30

إطار بيئي جيد مهدد بالتلوث 31

الجزء الرابع: **تفاوتات ترابية واضحة** 33

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الرباط: أداة للمواكبة 34

دواوير اليوسفية، قطاع مهمش 35

استمرار أحياء الصفيح وغياب التوافق 39

المدينة العتيقة في قلب المشاريع الجديدة 44

الجزء الخامس: **الطلب الاجتماعي والتدبير الترابي** 49
المتطلبات المعبر عنها على صعيد الأحياء 49
مرافق المدينة: تدبير ضعيف الأداء 54
المالية المحلية: نظام وطرق تدبير قليلة النجاعة 58
الجزء السادس: **الحكامة: إشكالية التحكيمات** 71
المخطط الجماعي للتنمية: أداة في خدمة المدينة والجماعة 71
المخطط الجماعي للتنمية: مشروع يستجيب لانتظارات السكان 72
إطار للحكامة يحتاج للمزيد من التعزيز 76
من أجل رؤية للتنمية المستدامة ومشروع مدينة مشترك 79
عاصمة تتوفر على العديد من الإمكانيات 79
الحكامة: تحدي رئيسي أمام المدينة العاصمة 79
ثلاثة محاور لرؤية موحدة لتنمية الرباط 82
ملحقات 85

تقديم

شـهدت سـنة 2011 انخـراط مدينة الرباط في مسلسـل إعـداد المخطـط الجماعـي للتنميـة، المندرج فـي إطار المقتضـيات المؤسسـاتية الجديدة المنصـوص عليها في الميثاق الجماعي.

ويعـد هذا المسلسـل، الذي يعني مجموع مـدن المملكة بمثابـة مقاربة مبتكـرة. فلأول مرة في تاريخها، أصـبحت الجماعـات الترابية مكلفة بتشـخيص الوضـع الذي توجد عليـه جماعتها وفق منهجية تشـاركية وتشـاورية. وتجدر الإشـارة إلى أن هذا المسلسـل الترابـي النموذجي، الذي يستجيب لأهداف التخطيط الإستراتيجي التشاركي، يجب أن يفضـي في النهاية إلى بلورة رؤية مشـتركة حول التنمية وترجمتها إلى مشاريع وأعمال تنسجم مع ميزانية الجماعة.

فعلى المسـتوى المنهجي، تقوم هذه المقاربة على إجراء مقابلات تُشـرك جميع الفاعلين وتسـتند إلـى المعطيات والدراسـات الموجودة، التي تمت معالجتها وفق منظور أفقي وإجرائي.

وتتكـون هذه العمليـة من عدة مراحل، في إطار تسلسـل منهجي يبدأ بمرحلة التحسـيس، تتبعها مرحلة ثانية تشمل استعراض التشخيص الترابي التشاركي، من أجل الوصول إلى رؤية منسـجمة ومتكاملة للتنمية. وتتميز هذه المرحلة بتنظيم مشاورات المدينة، بوصفها فضاء للنقاش والحوار العمومي حول الإشكاليات والقضايا ذات الأولوية بالنسبة للمدينة بهدف إغناء عناصـر التشخيص وتحديد محاوره الكبرى. وتعد هذه الخطوة الرئيسـية نتاجا لتضافر جهود جميع الفاعلين على المسـتوى المحلي، والذين شـملت عناصـر التشـخيص مختلـف اهتماماتهـم وانتظاراتهم، وكذلك منظورهـم للتنمية المحلية. وتعـد هذه المرحلة محطـة أساسـية بالنسـبة لإعداد خطـة العمل التـي ينبغي ترجمتها إلى مشـاريع، وتحديد كلفتها المالية على ضـوء الإمكانيـات المالية للمدينة وكذلك المـوارد المتاحة في إطار اتفاقيات الشـراكة. وسـيتم تضـمين هـذه المرحلة فـي البرمجة الجماعية على المدى القصـير والمتوسـط، باعتبارهـا أداة للمواكبـة وخارطـة طريق بالنسـبة للفريق الجماعي.

وسـيتم، في نهاية هذه العملية، اقتراح إطار للتتبع والتقييم علـى البلدية بهدف تحيين المشـاريع وإدخـال التغييرات على الأعمال المبرمجة، عند الاقتضاء.

وبغض النظـر عـن الطبيعـة المبتكـرة لهـذه المنهجية، تنبغي الإشـارة إلى أن خطة العمل هذه تعد فرصـة لتثمين مؤهـلات مدينـة الرباط ومجلسـها الجماعـي على وجه الخصـوص، بوصـفها الجهة القائمة على تنفيذ الخطة. و تتمثل القيمة المضافة لهذه العملية – بالإضافة إلى أهميتها كأداة للبرمجـة– في كونها تتيح فرصـة لتعزيز التعاون بين المتدخلين و تسـاهم في تقوية قدرات الفاعلين المحليين من حيث الكفاءات والاستعمال الأمثل للموارد.

وأخيرا، فإن نجاح هذه المقاربة يتوقف على درجة تملكها وإدماجها ضـمن أسـلوب جديد للتسـيير، يسـمح ببروز ممارسات جديدة للحكامة المحلية في خدمة المواطنين.

المخطط الجماعي للتنمية: إطار منهجي مبتكر

أهداف ومضامين المخطط الجماعي للتنمية

دفع مسلسل اللامركزية الذي انخرط فيه المغرب، لاسيما تحت تأثير النص الأخير المتعلق بالميثاق الجماعي، هياكله الإدارية إلى تشجيع أشكال جديدة من المواكبة على المستوى المحلي، للاستجابة بشكل ملائم لتطلعات واحتياجات السكان. وتقوم، هذه الممارسات بالخصوص، على: (أ) الحكامة المحلية، كشكل من أشكال التدبير التوافقي والتشاركي، (ب) تقوية قدرات الفاعلين المحليين لاتخاذ القرارات الفعالة، وذلك تماشيا مع رهانات وتحديات المدينة.

يمثل المخطط الجماعي للتنمية عودة إلى التخطيط وتعزيزا للتنمية الترابية، مع وضع الجماعة في قلب هذا البناء الجديد. وتنص مقتضيات الميثاق الجماعي الجديد على إعداد مخطط للتنمية الاستراتيجية للمدينة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع (قانون 08-17، المادة 36). ويعد التخطيط الإستراتيجي التشاركي على مستوى الجماعات، في الوقت الحالي، المحور الذي يقود العملية برمتها، ويشمل العناصر التالية:

- التخطيط باعتباره استشرافا للمستقبل، انطلاقا من رؤية وأهداف محددة؛
- الاستراتيجية باعتبارها ترجمة للقرار السياسي المحلي؛
- المشاركة باعتبارها تعاونا بين جميع الأطراف المعنية.

يتميز المخطط الجماعي للتنمية بطابعه الإلزامي ويقوم على مقاربة تشاركية وبرمجة مالية على المدى القصير والمتوسط. ويغطي فترة ثلاث سنوات قابلة للتمديد إلى ست سنوات، ويعد بمثابة خارطة طريق بالنسبة للفريق الجماعي الحالي وأداة موجهة لاختياراته في مجال البرمجة وإعداد الميزانية. فهو وثيقة معدة للتنفيذ والأجرأة، ينبغي أن ينتقل تنفيذها وتملكها من طرف هذا المجلس إلى المجالس الجماعية المقبلة.

الهدف العام للمخطط الجماعي للتنمية

يتمثل الهدف العام للمخطط في تمكين الجماعة من وثيقة ترابية تشاركية تهم الاختيارات الإستراتيجية والعملية للمدينة في مجال التنمية والتسيير المحليين، تراعي القضايا التي تحظى بالأولوية واحتياجات السكان.

الأهداف الخاصة للمخطط الجماعي للتنمية

- بلورة رؤية شاملة، متوافق عليها ومستدامة حول مستقبل المدينة.
- إدراج المدينة ومجالها الترابي في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة.
- التحكم في النمو الحضري للمدينة من خلال تعزيز توازنها مع الجهة التي تنتمي إليها.
- إيجاد أدوات الحكامة الترابية الجيدة.
- تشجيع المبادرة الخاصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مدينة الرباط: المدينة العاصمة ذات الخصوصيات المتعددة

إن وظائف الرباط، المُمَيِّزة والمرتبطة بوضعها كعاصمة للمملكة، تعد جميعها مؤهلات ينبغي تثمينها في المخطط الجماعي للتنمية. وتجدر الإشارة إلى الوظائف التالية:

- الإدارية والمؤسساتية؛
- الثقافية والعلمية؛

- البيئية والتراثية؛
- الجهوية، الاقتصادية والسياحية.

وسيتم النهوض بمجموع هذه المؤهلات في إطار المخطط الجماعي للتنمية، في سياق تطبعه التنافسية، وكذلك التوجهات الجديدة التي رافقت المشاريع الكبرى في المدينة، والسؤال الذي يطرح باستمرار عن العاصمة: ما هو الاختيار أو الاختيارات الممكنة بالنسبة لمدينة الرباط لجعلها ترقى فعلا إلى مستوى وضعها كعاصمة ؟

وتتمحور أهم الرهانات، في الوقت الحالي، حول أربع قضايا أو إشكاليات رئيسية، وهي:

- الرهانات السوسيو اقتصادية الشاملة، سواء تعلق الأمر بنمو الأحياء الهامشية، أو الحد من الفقر، أو تكوين وتشغيل الشباب؛
- الرهانات المجالية والحضرية التي تطرح مسألة الحصول على العقار والسكن والخدمات الأساسية؛
- الرهانات البيئية من حيث المحافظة على البيئة وتحسين المحيط؛
- رهانات الحكامة: (أ) تداخل السلطات على مستوى المدينة، (ب) اتخاذ القرار على المستوى المحلي، (ج)شروط تدبير الشؤون المحلية من حيث توفر الشفافية والمساءلة.

وتحيل وظائف المدينة والرهانات المترتبة عنها إلى الإشكاليات الرئيسية وطرق معالجتها. وهذه المواضيع هي التي تمت إثارتها مع المنتخبين والفاعلين المحليين، وتبلورت من خلال المقابلات والاجتماعات التي عقدت مع هؤلاء. وقد كشفت التوجهات عن وجود انشغال مشترك: الرقي بالمدينة إلى مستوى العاصمة، من خلال الربط بين الانفتاح الذي جرى مؤخرا على المشاريع الكبرى وإيجاد حل الإشكالية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبح مفهوم تطوير المدينة وإبراز مؤهلاتها وضمان تنافسيتها، مرتبطا وبقوة، أكثر من أي وقت مضى، بالتنمية المستدامة وتقليص الهوة الحضرية.

مدينة الرباط وتحدياتها الرئيسية

إن الغرض الذي تروم المقاربة المعتمدة، في إطار المخطط الجماعي للتنمية، تحقيقه هو توفير مقترحات عملية تعكس آراء مختلف الشركاء والاحتياجات المعبر عنها من قبل السكان، وخاصة في المجالات التالية:

- الحد من الفقر وتقليص الهوة الاجتماعية؛
- الحصول على العقار والسكن اللائق؛
- الحصول على البنيات التحتية والخدمات الأساسية؛
- التشغيل وتحسين الظروف المعيشية؛
- تحسين التنقل والنقل؛
- المحافظة على التراث الثقافي والمعماري؛
- مواكبة الجمعيات والاندماج الحضري.

إن هذه الأسئلة التي تدخل في صلب تحديات وانشغالات المدينة، تتطلب معالجتها اعتماد منهجية أفقية ضمن نطاق شامل. ومن هذا المنطلق، تتميز المقاربة الأفقية، على النحو الذي اعتمدت به في إعداد المخطط الجماعي للتنمية لمدينة الرباط، بكونها تتماشى مع المبادئ التوجيهية للتخطيط الجماعي، الذي يقوم على المبادئ التالية:

- رؤية جماعية ومشتركة حول مستقبل المدينة؛
- تدبير أفضل للموارد البشرية والمادية؛
- تشجيع المشاريع الترابية التي تركز على الأحياء والمقاطعات والمدينة والتعاون بين الجماعات؛
- الارتباط مع المشاريع الترابية التي تتم على مستوى أعلى ومع السياسات العمومية الوطنية؛

الانسجام مع الاتفاقيات والالتزامات الدولية للمغرب والشراكات التي توقعها المدينة (التوأمة والتعاون، الخ)..

المقاربة المنهجية

تراهن المنهجية المعتمدة على التجديد: فهي تريد أن تجعل الرباط حاضرة في مختلف المستويات الترابية وفق مقاربة تشاركية، تسمح بتحقيق اتفاق الفاعلين المحليين على رؤية مشتركة حول التنمية المحلية.

وتستند المنهجية المعتمدة في التشخيص الترابي إلى الأسلوب التشاركي الذي تم اعتماده في إطار مقاربات مماثلة تمت تجربتها في العديد من المدن في سياقات وعلى مستويات مختلفة. وتتمثل خصوصية هذه المنهجية في تعبئتها لمجموع الفاعلين المحليين والأطراف المعنية بالتنمية المحلية لتمكينهم من التعبير على وجهات نظرهم بشأن خصوصيات مدينتهم من حيث الفرص والإكراهات وآفاق التطور. فبالإضافة إلى تقديم صورة صادقة لوضعية مدينتهم، يتعلق الأمر بالخروج- وفق مقاربة عرضية- بتشخيص تشاركي وتوافقي. وتنبغي الإشارة إلى أن هذه المقاربة لا تروم الشمولية بقدر ما تسعى إلى إبراز المعضلات الكبرى والأولويات التي تواجهها المدينة من حيث الرهانات وإيجاد الوسائل الملائمة لمواجهتها جماعيا.

وفي هذا السياق، تقوم المنهجية المعتمدة على تنظيم سلسلة من اللقاءات مع الأطراف المعنية حسب الجدولة التالية:

- تقديم موضوع التشخيص وغايته.
- تقديم غرض اللقاء: النقاش والاتفاق حول المناهج التي ستستعمل لإيجاد حلول للمشاكل المطروحة.
- تحديد دور الفاعلين الذين تم الاجتماع معهم في المسلسل قيد التنفيذ، بهدف ضمان انخراطهم وتملكهم للمقاربة.
- أهمية انتظارات المجموعات التي تمت استشارتها في الانخراط في المسلسل والرهانات المرتبطة بذلك.

وتقوم الدراسة أيضا على عناصر ثلاث وهي:

- استعمال المعطيات المجمعة لدى مختلف المتدخلين في التنمية المحلية والمعنيين بمحاور تدخل المخطط الجماعي للتنمية؛
- الوثائق البيانية التي ستستعمل في الوثيقة و تعطي معنى لمفاهيم المستويات والرهانات المجالية؛
- مقابلات مع الأشخاص ذوي الاطلاع والفاعلين الرئيسيين في التنمية المحلية.

ويتم أيضا دعم التشخيص بواسطة منهجية تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار بهدف ضمان مقاربة ترابية أفضل.

المستويات الترابية لمدينة الرباط

مدينة الرباط هي عاصمة المملكة ومركز جهة الرباط سلا زمور زعير. ولذلك، يجب النظر إلى هذين المستويين من حيث: (أ) الهجرة وجاذبية المدينة، (ب) التنافسية الاقتصادية وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، (ج) حماية البيئة.

الرباط : المدينة، مركز التجمع السكاني

تستقطب الرباط، باعتبارها مركزا للتجمع السكاني، عددا من الأنشطة وفرص العمل، وتلعب دورا رئيسيا في سير التجمع. وسيتم التطرق، في هذا المستوى، للقضايا التالية: (أ) الوظائف وتوزيع السكان والأنشطة، (ب) الحركة والتنقل، بالنظر إلى الجاذبية القوية التي تمارسها المدينة على محيطها، (ج) التجهيزات المهيكلة ومكانتها في إطار تحقيق التوازن بين مختلف المجالات، (د) البيئة، بالنظر لثرائها وكذلك لهشاشتها.

يبلغ عدد سكان مدينة الرباط 630.000 نسمة (إحصاء 2004)، وتعتمد منذ سنة 2003 نظام وحدة المدينة. وينقسم مجالها الجماعي إلى خمس مقاطعات: (أ) أكدال-الرياض، (ب) حسان (ج) السويسي (د) يعقوب المنصور (ه) اليوسفية. كما تحتضن المدينة عددا من المؤسسات الوطنية. وتتمثل التحديات، على هذا المستوى، في تقليص الفوارق بين مختلف مناطق المدينة وتعزيز الوظائف والتجهيزات الرمزية المرتبطة بوضع المدينة كعاصمة.

أما المستوى المتعلق بالأحياء، فيعكس خصوصية مختلف فضاءات المدينة، ويسلط الضوء على الرهانات والاحتياجات التي عبر عنها السكان والفاعلون

المحليون. فالإشكاليات التي ترتبط بالأحياء تندرج ضمن مجال تدخلات القرب: (أ) التأهيل، (ب) توفير مرافق القرب والخدمات الأساسية، (ج) تدبير الفضاء العمومي (د) تعزيز الجمعيات المحلية.

وستسمح المقاربة الخاصة بالأحياء بتحديد ثلاث مجموعات أو فئات من الرهانات والتحديات التي تواجه العاصمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من حيث المرافق والبنيات التحتية. وقد تم اختيار الأحياء على ضوء الإشكاليات والتدخلات الاستعجالية التي تميزها:

- صيانة المدينة العتيقة وتثمينها من خلال: (أ) حماية التراث (ب) إعادة تأهيل حي الملاح والواجهة المطلة على أبي رقراق (ج) السكن الآيل للسقوط (د) تدبير الفضاء العام وتغيير استعمال الفنادق العتيقة (ج) تنظيم الأنشطة الاقتصادية.
- تأهيل الأحياء التي توجد في حالة متدهورة باليوسفية (الدوم، الحاجة، المعاضيد)، ويتمثل الرهان في: (أ) تيسير الوصول إلى هذه الأحياء، (ب) توفير الخدمات الأساسية، (ج) توفير مرافق القرب، (د) السكن الآيل للسقوط، (ه) المناطق المهددة، (و) الكثافة السكانية وتعلية المباني.
- تأهيل حي يعقوب المنصور: (أ) التحكم في تعلية المباني، (ب) نقل التجهيزات الكبرى، (ج) القضاء على أحياء الصفيح، (د) تحويل وظيفة الحي الصناعي، (ه) توفير مرافق القرب، (و) الواجهة المشتركة مع تهيئة الكورنيش.

المقاربة التشاركية كأداة للتخطيط الترابي

يندرج إعداد مخطط التنمية الاستراتيجي الخاص بالمدينة ضمن مقاربة تشاركية تقتضي توضيح الأهداف والنتائج المتوقعة، مما يتطلب توفر عدد من العناصر الأولية تتعلق بـ: (أ) طبيعة القضايا التي ستتم مناقشتها، (ب) الإشكاليات التي يجب إثارتها، (ج) الوسائل الواجب توفيرها، (د) إجراءات التحكيم.

وتحتاج هذه الأسئلة إلى ربط مختلف المستويات وضمان الانسجام بين الرهانات ذات الصلة بالتنمية الترابية وتلك المتعلقة بتحسين الحياة اليومية للناس وظروف معيشة سكان الأحياء. مما يفرض التمييز بين مستويين: (أ) المستوى القريب من هموم الحياة اليومية للسكان، (ب) المستوى الأكثر إستراتيجية والذي ينبغي معالجته على مستوى الجماعة أو بالأحرى على مستوى التجمع الحضري.

لقد تم أخذ هذين المستويين من المشاركة والتشاور بعين الاعتبار عند إعداد المخطط الجماعي للتنمية:

مع المجتمع المدني وجمعيات الأحياء: فقد أدت هذه المقاربة إلى إجراء مشاورات مع جميع منتخبي الأحياء والمجتمع المدني وممثلي السكان، قبل «استشارة المدينة». مما مكن من الانطلاق من المطالب الميدانية وتحديد الاحتياجات الاجتماعية داخل الأحياء التي تم اختيارها. وتعتبر هذه المقاربة بالنسبة إلى المنتخبين فرصة لقياس أهمية رسالتهم لدى الناخبين.

مع الفاعلين المؤسساتيين لمناقشة خيارات التنمية والتوجهات الإستراتيجية، وتحديد النقط التي تلتقي عندها التدخلات، والانفتاح على التعاون لتنفيذ المشاريع أو الأعمال في جميع أنحاء العاصمة. وبهذا المعنى، فإن المخطط الجماعي للتنمية، يعد فرصة لتشجيع الحوار البناء بين الفاعلين من القطاعين العام والخاص حول رهانات التنمية في العاصمة.

ولذلك، يعتبر إعداد المخطط الجماعي للتنمية فرصة لترسيخ ومأسسة العمليات التشاركية على مختلف المستويات، وجعلها تلتقي حول مبادرات تنموية محلية مشتركة تخدم مصلحة المواطنين.

الجزء الأول

الرباط: قطب للتنمية بين الدينامية والهشاشة

الوظائف الرئيسية للعاصمة

- **مؤسساتية**: بالنظر إلى تواجد الوزارات والبرلمان والإدارات المركزية والمؤسسات العمومية والسفارات.
- **ثقافية**: بفضل تراثها المعماري والحضري (المدينة العتيقة والآثار والنسيج العمراني الموروث عن عهد الحماية).
- **علمية**: بفضل تواجد جامعتين (50000 طالب)، ومستشفى جامعي...
- **خدمات متنوعة**، تتصل بالمعرفة والتواصل.

وينبغي تطوير هذه المؤهلات وجعلها تلتقي حول مشروع مدينة تتمتع بقوة تنافسية وتساير الرهانات والتحديات التي تليق بالعاصمة.

م. القاضيلي

قصبة الأوداية

م. القاضيلي

حي الرياض

م. القاضيلي

المكتبة الوطنية للمملكة المغربية

الرهانات الديموغرافية

بلغ معدل النمو الديمغرافي على مستوى التجمع السكاني خلال الفترة ما بين آخر إحصائين عامين للسكان نسبة 2%، مسجلا بذلك، انخفاضا مقارنة مع الفترات السابقة. ويعود ذلك إلى ارتفاع الكلفة التي يتطلبها استقرار الطبقات ذات الدخل المنخفض بالمدينة، مع وجود بعض الاختلافات بين المناطق التي توجد في وسط المدينة وتلك التي تقع في هوامشها.

تطور السكان في الفترة مابين 1982-2004

العمالة (حضري)	1982	1994	2004
الرباط	534 124	624 457	627 932
الصخيرات–تمارة	78 798	162 288	277 767
سلا	362 643	611 844	803 779
المجموع العام	**975 565**	**1 398 589**	**1 709 478**

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1982، 1994 و2004.

التطور السكاني على مستوى التكتل الحضري

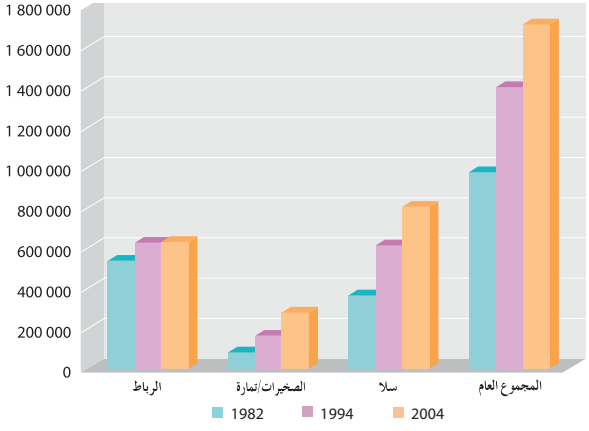

من بين عوامل التباطؤ الديمغرافي، هناك الشيخوخة، تأخير سن أول زواج وانخفاض معدل الخصوبة. ويعود استقرار عدد سكان مدينة الرباط إلى انخفاض معدل المواليد خلال الفترة الفاصلة بين آخر إحصائين عامين للسكان والسكنى، وتراجع معدل الهجرة، مع بعض السمات الخاصة:

- الجاذبية الكبرى التي تمارسها العاصمة: 91 000 وافد جديد بين عامي 1994 و2004، 70 % منهم قدموا من خارج جهة الرباط و 12 % من الخارج؛
- مغادرة 140 500 شخص، 70 % منهم اتجهوا نحو الخارج.

ساكنة شابة

على الرغم من الشيخوخة التي تطبع ساكنة الرباط، فإن الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة يمثلون 32 % من مجموع السكان، في حين يمثل من تزيد أعمارهم عن 60 سنة حوالي 10 %، أي ما يناهز 60000 شخص. مما سيشكل تحديا مهما خلال السنوات القادمة.

تباينات كبيرة حسب المقاطعات

دوار الدوم: كثافة غير متحكم فيها.

تضم مقاطعتا يعقوب المنصور واليوسفية 60 % من مجموع السكان، يعيشون فوق مساحة تمثل 22 % من مساحة المدينة، في حين تضم مقاطعتا أكدال–الرياض والسويسي 19 % من مجموع السكان يعيشون فوق 70 % من مجموع مساحة المدينة.

تطور السكان حسب المقاطعات

المقاطعة	السكان		المساحة (هكتار)	الكثافة (2004)	معدل النمو
	1994	2004			
أكدال– الرياض	74 006	90 568	2 326	38,9	2
الرباط –حسان	146 488	128 425	867	148,1	– 1,3
السويسي	25 070	27 323	4 115	6,6	0,9
توراكة	8 080	6 452	118	54,7	– 2,2
يعقوب المنصور	199 675	202 301	1 265	159,9	0,1
اليوسفية	170 138	172 863	1 121	154,2	0,2
ولاية الرباط	623 457	627 932	9 812	64,0	0,1

المصدر : الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1994–2004

تطور ساكنة المقاطعات

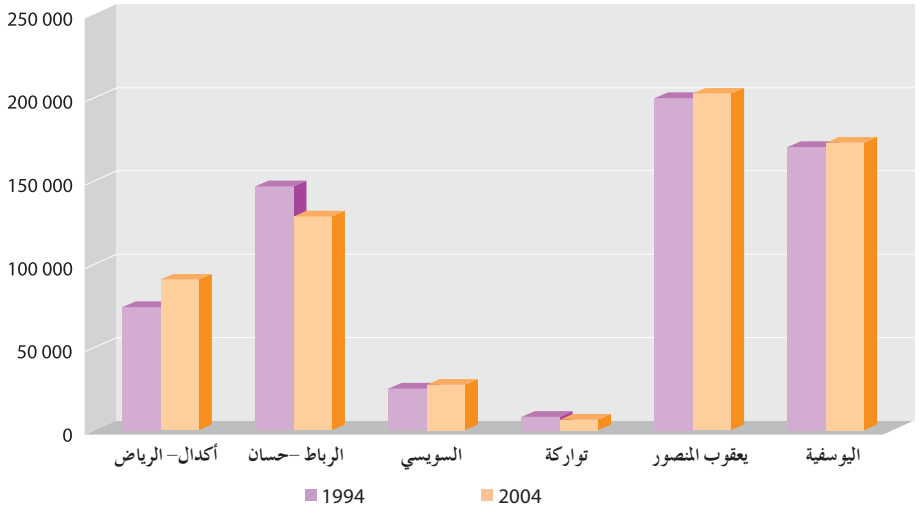

كما تم رصد فوارق أخرى بين المقاطعات على مستوى المؤشرات الاجتماعية، ولاسيما في مجالات التكوين والتشغيل، واستخدام السكن، الخ...

تشمل **التحديات** التي ستواجهها المدينة خلال السنوات القادمة: (أ) استباق شيخوخة السكان، (ب) حماية الساكنة النشيطة في العاصمة وضمان بعض التنوع الاجتماعي، (ج) دعم الطلب الاجتماعي فيما يتعلق بالحصول على السكن، والخدمات الأساسية، والتشغيل.

عمالة الرباط: كثافة السكان

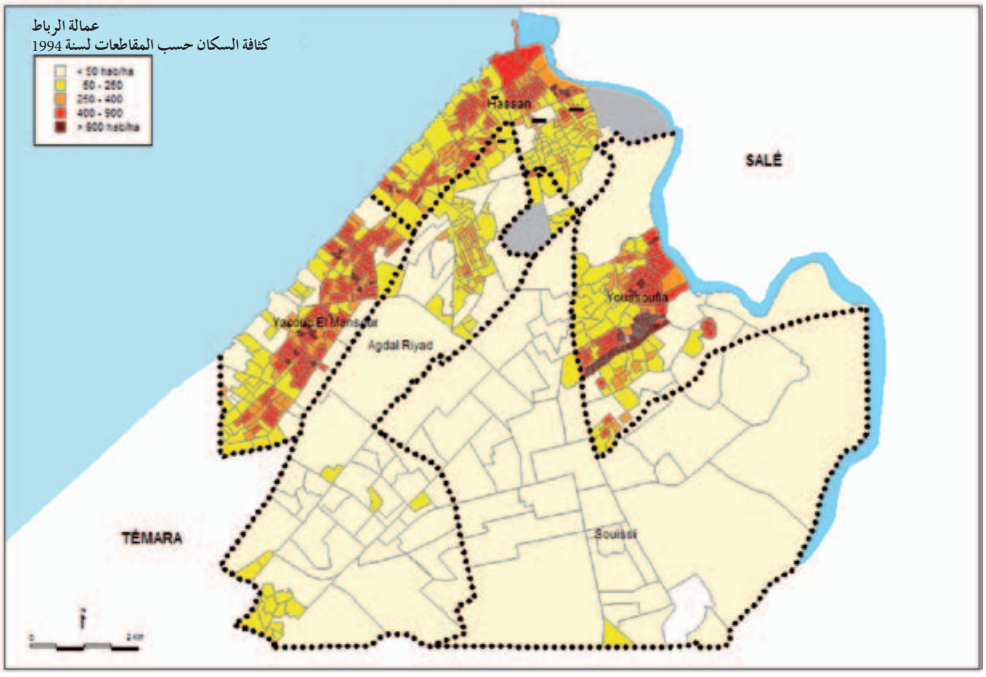

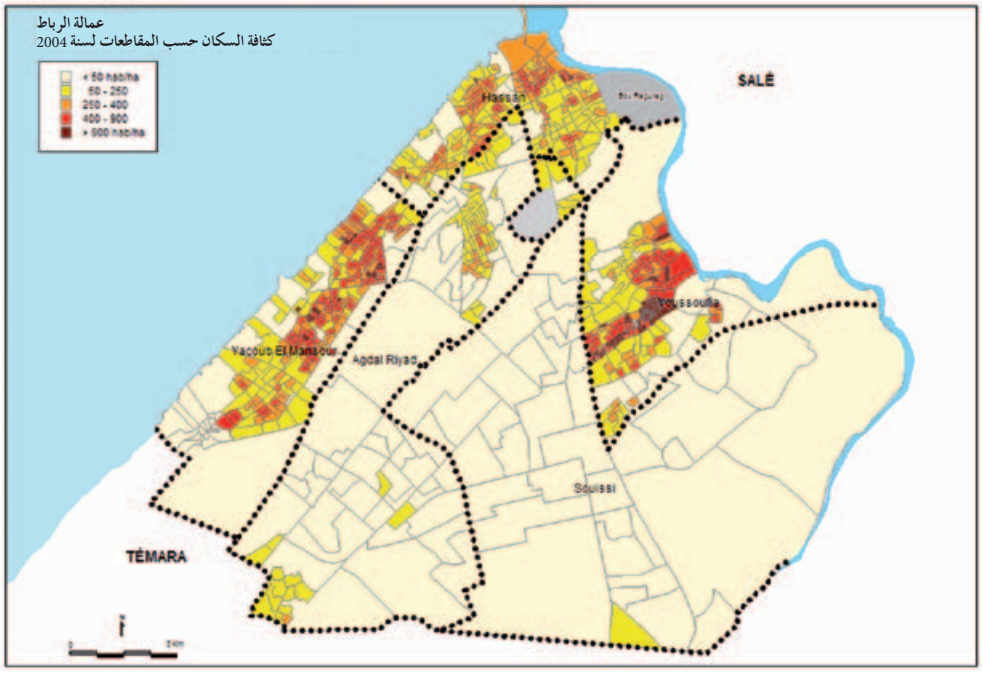

الرهانات الاجتماعية والاقتصادية

تبرز الفوارق بين المقاطعات على مستوى معدلات التشغيل والبطالة، مع وجود اختلافات كبيرة بين الرجال والنساء. وكما هو الأمر في مدن أخرى، فالبطالة تطال بالأساس الشباب والخريجين.

أهمية القطاع العام

يمثل العاملون في القطاع العام حوالي 40 % من مجموع السكان النشيطين. ويمثل الأجراء (في القطاعين العام والخاص) حوالي 80 % داخل مدينة الرباط. فقد بلغ القطاع العام مرحلة الإشباع، علما أن هذا التوجه سيتعمق أكثر مع مسلسل اللاتمركز. في حين، يعرف القطاع الخاص، في الوقت الحالي، مرحلة انتعاش وتوسع، وأضحى يشكل بديلا للقطاع العام في مجال خلق فرص الشغل.

في حين تظل الأهمية الصناعية للمدينة ضعيفة، حيث تتمركز أهم الأنشطة في مدينتي سلا وتمارة، وإن كان هناك انتعاش يحسب لتنقيل الشركات الأجنبية.

ويفرض العدد الكبير لمشاريع مناطق الأنشطة وانتشارها فوق المجال الترابي للجهة، العمل على ضمان انسجامها مع توجهات التخطيط المجالي (توطين برامج الإسكان والبنيات التحتية والنقل)، كما يدعو الجميع إلى التفكير في ضرورة إعداد سياسة صناعية جهوية، تتماشى مع مشروع الجهوية الحالي.

قطاعات أنشطة في تحول

يعرف النشاط التجاري تحولات أثرت على التجار الصغار وأضعفت موقعهم نتيجة منافسة محلات التوزيع الكبرى التي تشهد نموا مضطردا، وكذلك بفعل انتشار الباعة المتجولين، وخاصة في الأحياء الشعبية.

كما يساهم غياب إطار قانوني خاص بإحداث المراكز التجارية الكبرى، في إقامتها في مواقع غير متحكم فيها، كما أن غياب التنظيم في التجارة المتجولة يعد شكلا من المنافسة غير المشروعة بالنسبة للتجار الصغار، إضافة إلى تأثيراتها السلبية على الفضاء العام وحركة السير والعائدات الضريبية.

مؤهلات مهمة لمناطق الأنشطة المبرمجة أو قيد الإنجاز

- تيكنوبوليس في سلا مبرمجة على مساحة 300 هكتار، أنجز منها شطر أول على مساحة 107 هكتار، مخصص للتكنولوجيات الجديدة ويضم مؤسسات جامعية.
- المنطقة الصناعية لعين جوهرة على بعد 40 كلم من الرباط على الطريق الوطنية رقم 1، مبرمجة على مساحة 400 هكتار ، يوجد شطر أول قيد الإنجاز على مساحة 100 هكتار.
- مشروع المنطقة الصناعية لبوقنادل في سلا.
- منطقة الأنشطة لعين عودة على مساحة 18 هكتار ، تم توزيع 97 بقعة منها.
- المنطقة الصناعية لعين عودة على مساحة 67 هكتار، ستضم كذلك محطة المعالجة للمدينة.
- منطقة الأنشطة للمدينة الجديدة لتامسنا المبرمجة من طرف العمران.
- المنطقة الصناعية لعين عتيق على مساحة 350 هكتار، توجد قيد الدراسة.

على مستوى التجمع السكاني، لا يمثل إحداث مناطق النشاط سوى عنصرا من بين عناصر أخرى لتشجيع الاستثمار ويفرض توفر رؤية واضحة في مجال التنمية الصناعية.

سيسمح التقطيع الجهوي الجديد الذي يُدمج جهة الرباط–سلا–زمور–وعير و جهة الغرب ببروز قطب صناعي جديد مكمل لقطب التجمع السكاني ويساهم في التقدم في التفكير بشأن سياسة صناعية حقيقية على مستوى الجهة الجديدة.

أهمية القطاع غير المهيكل

في سياق الأزمة الاقتصادية وتزايد المطالب الاجتماعية و ضعف تنافسية الاقتصاد المنظم، نشهد تطورا مهما لأنشطة غير منظمة تحتل المشهد الاقتصادي والمجالي. ويترتب عن هذه الوضعية خسارة ضريبية، كما أنها تؤثر على استقرار الأنشطة المهيكلة ويصبح معها تدبير الفضاء العمومي (الصيانة، التخصيص...) مشكلا حقيقيا.

يمثل القطاع غير الهيكل جزءا من الاقتصاد المحلي وإن كان من الصعب الإحاطة بكل جوانبه، بسبب انعدام المعطيات. ومع ذلك فقد تم إحصاء حوالي 100.000 وحدة إنتاجية غير مهيكلة على مستوى الجهة [1]، 88 % منها توجد في الوسط الحضري و40 % تتوفر على محل، وتتوزع بين قطاعات التجارة (50 %) والصناعة والحرف التقليدية (23 %) والخدمات (17 %) والبناء (9 %). وتصل نسبة النساء العاملات في هذا القطاع إلى 17 %.

م. الفاضلي

المدينة العتيقة، استغلال المجال العمومي

تستوجب هذه الحالة إيجاد إستراتيجيات لإدماج القطاع غير المهيكل، لاسيما عبر إتاحة آليات للمواكبة تضطلع بتنظيم وتأطير الأنشطة غير المهيكلة.

(1) معطيات القطاع غير المهيكل متاحة فقط على المستوى الجهوي.

صناعة تقليدية متنوعة

تقدم الصناعة التقليدية مجموعة متنوعة من المنتجات كالخدمات والمنتوجات الفنية (الزرابي والفخار والحدادة الفنية، وصناعة الخشب...).

وتتمركز أنشطة الصناعة التقليدية بالخصوص في المدينة العتيقة والعكاري واليوسفية، ويواجه القطاع صعوبات على مستوى الإنتاج والتسويق والترويج، لأن غياب بنيات محلية للتسويق والترويج للمنتجات لا يساعد على توفير منتوجات قادرة على التنافس [2].

ورغم أن الصناعة التقليدية تمثل رهانا اقتصاديا واجتماعيا من حيث توفير فرص الشغل والموارد، يبقى القطاع يعاني من صعوبات عديدة في مجال التنظيم والتأطير والإنتاجية وإكراهات التسويق.

كما أن غرفة الصناعة التقليدية التي تسهر على تأطير القطاع تعاني من ضعف في الموارد مما يحد من دورها في تعبئة الحرفيين والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

يواجه القطاع عددا من الرهانات: (أ) ضعف على مستوى التكوين المهني، لاسيما في بعض المهن المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة، مثل ميكانيك المحركات الجديدة والإعلاميات والمواصلات اللاسلكية. وتزداد هذه الوضعية تفاقما من جراء الأمية السائدة في صفوف الحرفيين؛ (ب) عدم مسايرة العرض لتطور الطلب، لاسيما في ما يخص بعض منتجات الصناعة التقليدية (الزرابي والنقش على الحديد والنحاس)؛ (ج) مشكل تسويق المنتوجات في ظل مناخ يتسم بالتنافسية وتكاثر الوسطاء وضعف أجور العمل الحرفي؛ (ج) منافسة المنتوجات المستوردة، لاسيما من آسيا.

(2) مركز الصناعة التقليدية الذي تم هدمه في إطار مشروع أبي رقراق لم يتم تشييده من جديد رغم استعداد الصناع التقليدين لتمويل العملية.

وجاءت الدراسة الخاصة بمخطط التنمية الجهوية للصناعة التقليدية [3] لتأكيد خلاصات هذا التشخيص، إذ سجلت من بين نقاط قوة القطاع: (أ) تنوع الحرف والمنتوجات والتناغم القائم بين القطاع والسياحة الثقافية؛ (ب) وجود مقاولات صغيرة مهيكلة، لاسيما في نسج الزرابي والنجارة؛ (ج) قدرة الزبناء على الحصول على منتوجات ذات جودة كالملابس والأثاث.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة التقليدية المنزلية تمثل أحد المكونات التي تعد مصدرا للانشغال، من حيث التأطير ومعايير العمل و قنوات تسويق المنتوجات.

وبالرغم من هذه الصعوبات، يمكن أن تلعب غرفة الصناعة التقليدية دور الوسيط بين المدينة والجمعيات العاملة في القطاع و تقتنص الفرص بهدف النهوض بالقطاع لاسيما عبر (أ) المشاريع العقارية التي تستعمل منتوجات الصناعة التقليدية؛ (ب) المخطط التوجيهي للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية؛ (ج) تنفيذ رؤية 2015 الخاصة بالصناعة التقليدية.

قطاع سياحي قليل التطور

تضم مدينة الرباط حوالي 30 وحدة فندقية تصل طاقتها إلى 4794 سرير، ثلثها من صنف 4 و5 نجوم. ويبلغ متوسط استغلالها 55 %، إذ يصل عدد ليالي المبيت إلى 577.794 ليلة. ويتعلق الأمر بزوار يفدون للمدينة في إطار زيارات عمل بالنظر إلى وضعها كعاصمة سياحة أو للمشاركة في تظاهرات ثقافية، تستغرق مددا متوسطة لا تتجاوز اليومين. وإذا كانت الطاقة الاستيعابية للوحدات الفندقية في العاصمة متواضعة، فإنها آخذة في التحسن بفضل العديد من المشاريع الفندقية المقرر إنجازها (مشروع أبي رقراق، الكورنيش، الرباط–أكدال والرياض).

ولا تتوفر المدينة على رؤية واضحة لتطوير هذا القطاع. ورغم الشروع في دراسة المخطط الجهوي لتنمية السياحة، فإنه لم يكتمل بعد بسبب تباين مواقف الفاعلين المعنيين.

وتتطلب تنمية هذا القطاع اتخاذ عدة تدابير لتعزيز بنيات الاستقبال والتركيز على المنتوجات التي تساهم في إبراز نقاط القوة التي تتمتع بها مدينة الرباط:

- سياحة المؤتمرات والندوات المعتمدة على المؤهلات البشرية؛
- السياحة الثقافية التي تساهم في إبراز نقاط القوة التي تتمتع بها العاصمة (التراث، والمهرجانات والمتاحف والتظاهرات الثقافية).

م. الفاضيلي

ضريح محمد الخامس

م. الفاضيلي

مارينا

(3) مخطط التنمية الجهوية للصناعة التقليدية لجهة الرباط–سلا–زمور–زعير، كتابة الدولة لدى وزري السياحة والصناعة التقليدية، أبريل 2011.

تمركز مناصب الشغل في الرباط

تعرف العاصمة تمركزا كبيرا للأنشطة التجارية من حيث العدد والنوع وكذلك التنوع. وتحتل الرباط المرتبة الأولى على مستوى التجمع السكاني من حيث عدد المؤسسات، إذ تضم ما يقارب 7700 مؤسسة و40000 منصب شغل في قطاع الخدمات، وهو الموقع الذي يتعزز بفضل جودة وتنوع الخدمات..

ويعكس توزيع مناصب الشغل عبر تراب العاصمة تخصص الأحياء والمناطق: فأكدال–الرياض وحسان يأويان قطاع الإدارة والخدمات الراقية. في حين تتمركز الأنشطة التجارية والصناعية والخدماتية في مقاطعتي يعقوب المنصور واليوسفية.

ارتفاع طلب القطاع الثالث

الرباط مدينة خدماتية، يتوقف نشاطها على الإدارات والتكوين والخدمات والتجارة. بالمقابل، يصطدم تطور القطاع الخاص بعوائق رئيسية تم إبرازها من طرف الفاعلين المحليين:

• ضعف قدرات المدينة من حيث توفير فضاءات للمكاتب: فالعروض المتاحة في مشروع «تكنوبوليس» كلفتها عالية، كما أن تحويل المحلات المعدة للسكن إلى مكاتب داخل النسيج الحضري يصطدم بارتفاع أسعار العقار؛

• ارتفاع سعر السكن، وخاصة بالنسبة للأطر، إذ أن مستوى أسعار الكراء عالي ويعوق استقطابهم من طرف المقاولات؛

• ارتفاع سعر العقار يثبط المستثمرين الراغبين في الاستثمار في مشاريع فندقية وسياحية بالخصوص.

تتمثل الرهانات السوسيو–اقتصادية الرئيسية للعاصمة في:

• خلق فرص للشغل لمسايرة ارتفاع عدد السكان النشيطين والحد من البطالة في صفوف الشباب والخريجين خاصة؛

• البحث عن إعادة التوازن في توزيع فرص العمل في الرباط وعلى مستوى التجمع السكاني ليتماشى مع نظام النقل؛

• تأهيل المناطق الصناعية القائمة وإحداث أجيال جديدة من مناطق الأنشطة تتماشى مع خيارات وقدرات العاصمة؛

• تطوير حرف الصناعة التقليدية والسياحة لتعزيز الإمكانات الموجودة في هذه القطاعات وخلق فرص عمل جديدة والتشجيع على تنويع الأنشطة؛

• تأطير التحولات التي يعرفها قطاع التجارة والخدمات من خلال إدماج القطاع غير المهيكل، وخاصة الباعة المتجولين؛

• خلق انسجام بين السياسات القطاعية العمومية، التي لا تغطي بشكل كاف مجموع التراب والتي قد تأخذ أحيانا شكل مشاريع أنجزت هنا وهناك بشكل انتقائي. فمن مصلحة المدينة العمل على إعداد رؤيتها الخاصة حول التنمية وترجمة الإستراتيجيات الوطنية بما يتماشى مع مجالها الترابي الخاص.

الجزء الثاني

بنيات تحتية وخدماتية جيدة وخصاص مستمر

تمثل البنيات التحتية والخدمات الحضرية رهانا كبيرا لضمان سير المدينة. إذ تندرج في إطار الاستجابة للطلب الاجتماعي القوي وتساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمدينة ومجالها الترابي.

الماء، الكهرباء وخدمات التطهير: تحسين أداء التدبير المفوض

بعد تجربة التدبير بواسطة وكالة مستقلة، اتخذ قرار سنة 1999 بإسناد تدبير قطاع توزيع الماء والكهرباء وخدمات الصرف الصحي إلى مفوض له من القطاع الخاص (ريضال) فوق تراب الرباط، سلا وتمارة.

وفي سنة 2002، تولت الشركة الفرنسية «فيوليا» مهمة التدبير بموجب عقد يحدد المنشآت والاستثمارات حسب أربعة مجالات (البنية التحتية، التوزيع، التجديد، ووسائل الاستغلال)، من خلال مصدرين اثنين للتمويل (تمويل من طرف المفوض إليه بنسبة 85 % وصندوق الأشغال في حدود 15 %).

وقد تم إنجاز الشق المتعلق بتوسيع الخدمات الخاصة بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفق الالتزامات. غير أن الشبكات والمنشآت الكهربائية لم يتم تجديدها بشكل ممنهج، مما أثر سلبا على تأمين التزويد.

وفي المقابل، لم يتم إنجاز جميع المشاريع المدرجة في البرنامج التعاقدي المتعلق بالصرف الصحي، والتي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمارات المتوقعة. حيث تم تسجيل تأخر، وخاصة بالنسبة لمحطة معالجة المياه. كما لا تزال بعض المناطق بدون شبكات للصرف الصحي، بسبب نقص الموارد المالية، كما أن الإنجازات الممولة من طرف صندوق الأشغال لم تكن كافية.

لقد فرض تطور المدينة توفير تجهيزات ترتب عنها برامج لم يكن منصوصا عليها في العقد الأصلي، كما أثر التدبير الشامل على الاستثمارات المتوقعة في مختلف المناطق.

وتسبب التأخير في إنجاز المشاريع في ارتفاع تكاليف المشاريع وأعمال التهيئة. وأدت النزاعات التي نتجت عن هذا الوضع إلى إحداث لجنة للتحكيم.

كما لم يتم إنجاز مهمة التقييم التي يفترض أن تتم كل خمس سنوات كما نص على ذلك عقد التدبير، خلال العقد الماضي، للوقوف على السير الحسن للمشاريع المنجزة.

وفي سنة 2006، قام المفوض إليه بتحيين المخططات التوجيهية المتعلقة بالخدمات الثلاث (الماء والكهرباء والصرف الصحي)، وخلص إلى وجود حاجة كبيرة للتمويل، مما حال دون المضي في إنجاز المشاريع.

تفوق الاحتياجات لإنجاز المشاريع الواردة في عقد التدبير المفوض مبلغ 800 مليون درهم. وقد أسفر الفرق مع ما ورد في عقد التفويض إلى الرفع من تكاليف الأشغال، دون تعويضها بواسطة مراجعة الأسعار.

ومع ذلك، ساهمت بعض الخدمات التي قدمتها «ريضال» في خلق أنشطة وخدمات مربحة (نقل البنيات التحتية لفائدة الطراموای).

وعكس ذلك، تم تسجيل بعض مصادر الخسارة التي لا حل لها، من قبيل الربط غير القانوني بشبكة الكهرباء.

ويفرض هذا الوضع التوفر على رؤية واضحة بالنسبة لهذا القطاع، من خلال تقييم مدى تحقق الأهداف المحددة في مجال إنجاز المنشآت وجودة الخدمات.

ولقد أصبح التتبع الدائم للتدبير المفوض، بعدما اتضحت أهميته، يفرض حصوله على دعم مؤسساتي وتعزيز لموارده المالية والبشرية وتوسيع صلاحياته في الوقت الحالي.

وتطمح الجماعة في أن تقوم الشركة المدبّرة بتوفير أفضل الخدمات بهدف مواكبة التنمية الحضريةَ وضمان تقديم الخدمات بانتظام وتأمين الإمدادات واحترام جودة البيئة.

شبكة الطرق الحضرية: نقص الموارد في مواجهة حجم الاحتياجات

تندرج خدمة الشبكة الطرقية في نطاق صلاحيات القسم التقني الجماعي الذي يضم مرافق المباني والإنارة العمومية، وعلامات التشوير، وأسطول السيارات والنظافة. وتشتغل هذه المصالح إلى جانب مصالح الولاية بشكل تكاملي، مما لا يخلو من صعوبات أو عقبات.

وبالمقابل، لا يتم استغلال الإمكانيات المتوفرة لدى المقاطعات بالشكل الكافي، على مستوى خدمات القرب، بسبب نقص الموارد والتأطير.

كما تم الوقوف على مشكل حقيقي يتمثل في عدم التلائم بين الحاجيات والموارد. إذ في الوقت الذي تتطلب صيانة الطرق بالرباط غلافا ماليا يقدر بـ 1.2 مليار درهم، فإن المدينة لا تتوفر في المتوسط سوى على 200 مليون درهم سنويا. وكمثال على ذلك، تمت برمجة 40 مليون درهم لصيانة الطرق في سنة 2011، ولكن لم يتجاوز المبلغ المرصود لكل مقاطعة حضرية 8 ملايين درهم، أي ما يعادل تكلفة 3 كيلمترات فقط.

لذلك، فإن نقص الموارد يطرح بحدة مشكل جودة الخدمات، في علاقتها بالصيانة، إذ يتفاقم وضع هذه الخدمات بسبب الخسائر الناجمة عن الأشغال والإصلاحات التي تنجز، في كثير من الأحيان، في غياب أي تنسيق. وتبقى الأشغال التي تتم في الطرق الرئيسية هي الوحيدة التي تتكلف مصالح الولاية بإنجازها من خلال اعتمادات تصرف من ميزانيتها الخاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تمويل الأشغال الكبرى المتعلقة بالبنيات التحتية والتهيئة عن طريق منحة خاصة تقدمها وزارة الداخلية (طريق حضري دائري صغير، جسر سكة حديدية جديد على أبي رقراق، ربط يعقوب المنصور بحي الرياض، ساحة المصلى، المقر الجديد للجماعة).

وقوف السيارات: رهان الولوج إلى الأحياء المركزية

أصبح توفير مواقف للسيارات من الرهانات الملحة، بعد شروع الطرومواي في الخدمة، الشيء الذي يتطلب تعبئة العقار اللازم لإقامة موافق للسيارات وتوضيح طرق التدبير.

إن هذه المسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بازدحام حركة السير في وسط المدينة وفي الأحياء التجارية (المدينتين العتيقة والجديدة، أكدال، الرياض، يعقوب المنصور).

قام المجلس الجماعي السابق للرباط–حسان سنة 1997 بإنجاز موقف تحت أرضي في وسط المدينة (المامونية) وأسند استغلاله إلى جانب تنظيم الوقوف على طول الطرقات لشركة الرباط باركينغ. وفي سنة 2010، أحدثت المدينة بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير للتنمية، شركة للتنمية المحلية، أسندت إليها المهام والوظائف التي كانت تضطلع بها شركة الرباط باركينغ داخل تراب جماعة الرباط–حسان والتي تم توسيعها لتشمل مجموع تراب مدينة الرباط.

وتمت إقامة منشأتين جديدتين للوقوف تحت الأرضي، واحدة في ساحة مولاي الحسن (سوق الزهور) والثانية في الساحة المركزية في حي الرياض.

ويبقى مشكل السير على الطرق مطروحا بحدة في وسط المدينة وفي أكدال ومعظم ملتقيات طرق وشوارع الرباط (مرجان– باب زعير – قنطرة الحسن الثاني – شارع العلويين– شارع محمد السادس– شارع الأمم المتحدة وشارع عمر بن الخطاب – شارع المهدي بن بركة وشارع ابن سينا – شارع الكفاح و قنطرة الفتح رغم تثنيتها).

ولم يساهم بعد الطرامواي في حل مشاكل حركة السيارات، مع ما يترتب معه من نقص في السيولة وانخفاض في أماكن الوقوف.

إن إقامة مواقف للسيارات في المحطات الطرقية والمحطات الرئيسة للطرامواي ستساهم لا محالة في تحسين السيولة والاستغلال الأمثل لهذه الوسيلة الجديدة للنقل.

وتوجد مسألة الوقوف غير المشروع في المناطق الزرقاء (الصابو) في طريقها نحو الحل على المستوى التنظيمي.

قصور الإنارة الحضرية

تتبع خدمة الإنارة العمومية للقسم التقني الجماعي ويشترك في تدبيرها مع مصالح الولاية. ويترتب عن هذه الازدواجية مشاكل في بعض الأحيان تصل إلى حدود التجميد.

ويسجل تدبير القطاع استغلال دون المستوى للموارد التي تتيحها المقاطعات على مستوى خدمات القرب وكذلك انعدام النجاعة في مجال الصيانة.ويعاني القطاع في مجمله من انعدام التناغم بين الحاجيات والموارد المالية المخصصة.

وفي ما يخص التدبير، يتمثل الخيار المعتمد في إعداد دفاتر تحملات بشكل متوافق بين المقاطعات والجماعة والولاية والسماح للمقاطعات باتخاذ القرار بشأن الأولويات.

ويتم التعامل مع الشوارع الكبرى حسب كل حالة وحسب الحاجيات والوسائل المتاحة في إطار ميزانية العمالة أو الولاية.

راجت فكرة اعتماد التدبير المفوض في القطاع منذ سنة 2008، لكن العرض الذي وقعت دراسته لم يكن مجديا من وجهة نظر مالية. وتم أيضا استكشاف إمكانية تأسيس شركة للتنمية المحلية بشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء.

وتعتبر المشاكل التي واجهها تدبير هذا القطاع في آن واحد ذات طابع مالي و قانوني وتنظيمي وكذلك مرتبطة بالمستخدمين التقنيين والإداريين.

النظافة والتنظيف: تنسيق يحتاج إلى التحسين

أصبح التدبير المفوض لمرفق النظافة معمما على جميع مناطق المدينة منذ سنة 2002، بهدف تحسين جودة وفعالية هذه الخدمة.

وتتولى، في الوقت الحالي، شركتان (تيكميد وفيوليا) تدبير هذه الخدمة على مستوى تراب مدينة الرباط، بينما تتولى شركة ثالثة (سيتا) جمع النفايات الخضراء وبقايا الردم.

أما تدبير الموقع الجديد للمطرح ومراكز الفرز فقد تم تفويضه في سنة 2006 إلى شركة «سيجيديما» .

وتتحمل الجماعة الحضرية للرباط مسؤولية تتبع ومراقبة جودة الخدمات التي تقدمها الشركات المفوض إليها. وتتم المراقبة من طرف مصلحة جماعية تابعة للقسم التقني، لكنها تتوفر على وسائل ضعيفة.

ويجري تقييم جودة الخدمات المقدمة على مستوى المدينة وفق نظام تنقيط شهري محدد حسب كل مجال ترابي و بالنسبة لكل شركة على حدة. وفي حالة رصد أي خلل يتم تطبيق العقوبات المسطرة:

- نقص في اليد العاملة التي تتولى كنس الشوارع؛
- غياب المراقبة الداخلية في الشركات؛
- استغلال معدات غير ملائمة.

لقد تم توجيه تحذيرات للشركات بعد رصد عدد من النواقص، وخاصة في ما يتعلق بعدم احترامها لالتزاماتها.

وتبقى عمليات المراقبة التي تقوم بها مصلحة مراقبة جمع النفايات الخضراء وبقايا الردم محدودة، إذ لا تتوفر على المعطيات الخاصة بالكميات الحقيقية، مما ينجم عنه:

- محدودية الرقابة الداخلية لليد العاملة؛
- غياب التنسيق مع مصلحة المراقبة التابعة للجماعة؛
- غياب التحسيس لدى المستعملين بأهمية فرز النفايات.

وعلى ضوء هذه العناصر، يتضح فشل تدبير هذا المرفق، لانعدام التحسيس والتشاور والتنسيق مع المصالح المعنية.

وسبق للمجلس الجهوي للحسابات أن سجل في آخر تقرير له غياب التنسيق، حيث أشار بالخصوص إلى تعدد المحاورين للجهة المفوض إليها ونقص التنسيق بينهم.

وكشفت التحريات عن غياب التنسيق والتواصل بين مختلف مصالح الجهة المفوضة، مما نتج عنه تأخيرات أثرت سلبا على مهمة المراقبة. وإلى جانب ذلك، لم يتم تضمين مؤشرات الجودة والإجراءات المتعلقة بتنقيط خدمات النظافة في عقود التدبير المفوض.

ويشكل ضعف الموارد المادية المرصودة لمصلحة التتبع والمراقبة عقبة إضافية، رغم كونها تتولى تدبير ثلاثة عقود للتدبير المفوض.

وأخيرا، فقد ساهمت بعض التجاوزات المرتبطة بالأشغال المنجزة خارج الإطار التعاقدي في إضافة أعباء مالية أخرى أعاقت مهمة الجهة المفوض إليها. وتستدعي هذه التجاوزات التساؤل بشأن الحكامة، ويتم نعتها على أنها نوع من أنواع «الشطط في استعمال السلطة».

م. الفاضيلي

محطة الحافلات بباب الحد

م. الفاضيلي

الطرامواي وسيارات الأجرة، شارع العلويين

وهكذا، يترتب عن الإطار القانوني والتنظيمي وشروط العقد نزاعات بين مدينة الرباط والشركات المفوض إليها، مما يؤدي بالتالي إلى تدني خدمة النظافة على مستوى الأحياء.

النقل والتنقل: توازن صعب بين مستوى الخدمة والمردودية المالية

قطاع النقل رهان أساسي بالنسبة لسير المدينة، سواء من حيث التنقل أو القدرة التنافسية للاقتصاد.

وتواجه ساكنة الرباط، وكذلك التجمع الحضري للرباط سلا تمارة، الذي يشتغل جزء كبير من ساكنته في الرباط،

صعوبات في النقل والتنقل، يزيد من حدتها الزحف العمراني والتوزيع غير المتكافئ للمناطق التي تحتضن الأنشطة الإنتاجية وأماكن العمل.

فالطرق التي تربط بين الرباط وسلا عبر أبي رقراق، غالبا ما تكون مزدحمة، مما يتسبب في تمديد مدة الرحلة بالنسبة لمستعملي هذه المنافذ، وفي تلوث المدينة.

م. الفاضيلي

القنطرة الجديدة بين الرباط وسلا

يتم النقل، في الوقت الحالي، عبر العديد من الوسائل: السيارات الخاصة والدراجات النارية والحافلات وسيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة. قبل أن ينضاف إليها الطرامواي باعتباره آخر وسيلة شرعت في العمل.

وفي سنة 2008، سطر مخطط التنقل الحضري عددا من الأهداف تتوخى بالخصوص تحقيق ما يلي:

- إعداد تصور حول نموذج فعال ومستدام للنقل، من الناحية الاقتصادية والبيئية؛
- التشجيع على استخدام وسائل النقل ذات استهلاك ضعيف للطاقة والتي تشغل مجال أصغر؛
- ربط السكك الحديدية بنظام النقل الحضري؛
- تطوير نظام للنقل يستهدف الأعداد الكبيرة؛
- الرفع من حصة النقل العمومي من بين وسائل وطرق التنقل.

م. الفاضيلي

الطرامواي

وبناء على المقترحات الواردة في مخطط التنقل الحضري، اتخذت العديد من القرارات.

تم توحيد النقل عبر الحافلات، بعد تجربة شركات خاصة متعددة، وتفويض المرفق إلى متدخل واحد في مجموع تراب التجمع السكاني. كان من المفترض أن تقوم «ستاريو»، الشركة التي وقع عليها الاختيار، بتوفير أسطول يتكون من 400 حافلة، بهدف التخفيف حدة أزمة النقل.

واضطرت الشركة، بعد سنتين من الاستغلال، إلى إنهاء عقد تدبير شبكة الحافلات في الرباط بسبب الخسائر المالية (20 مليون درهم في الشهر)، حيث أن سعر التذكرة (3.60 درهم) لا يغطي تكاليف الاستغلال. كما ساهمت الصعوبات التي تولدت عن تدبير شؤون الأجراء الذين استمروا في العمل مع الشركة، واستعادة جزء من الحافلات المتقادمة، وعدم احترام بعض المقتضيات (موقع نظيف، أقطاب للتبديل، إحداث خطوط جديدة...) في إحداث عجز هيكلي أثر سلبا على مالية الشركة.

وبالرجوع إلى التجارب الدولية، يمكن أن نعتبر بأن التوازن المالي لنظام نقل يعتمد في المدن الكبيرة، إلى حد كبير، على الدعم العمومي و/ أو مساهمات المقاولات.

وإضافة إلى ذلك، يجب إدماج النقل عبر الحافلات الذي يؤثر على حركة التنقل، ضمن وسائل النقل الجديدة، بهدف الرفع من فعالية وجودة هذا المرفق.

وهكذا، فإن طراموي الرباط– سلا الذي يشمل خطين في مرحلة أولى والمدمج ضمن مكونات مشروع تهيئة وتنمية وادي أبي رقراق، يمثل عرضا إضافيا في مجال النقل العمومي، وحلا لاختناق حركة المرور.

ويثير دخول الطراموي للخدمة مسألة التكاملية مع باقي وسائل النقل، لاسيما الحافلات. ويتطلب أيضا تهيئة أقطاب لمواصلة الرحلات ومواقف لركن السيارات الخاصة للمواصلة بالطراموي.

الطراموي: فرصة لإعادة التأهيل الحضري

تتألف شبكة الطراموي من خطين يربطان بين سلا والرباط، يمتدان على طول 20 كيلومترا وتضم الشبكة 42 محطة.
وتتكون المعدات قيد الاستغلال من 22 عربة وستمكن من نقل 180.000 راكبا يوميا.
ويساهم الطراموي، بفضل الربط المباشر بين الأحياء الشعبية لمدينة سلا ومراكز الأنشطة بالرباط (حسان، أكدال، ومدينة العرفان)، في تحقيق انسجام في حركة التنقل وتعزيز التماسك الاجتماعي.
وتساهم الأشغال المنجزة والتجهيزات (البنيات التحتية والأماكن العامة والعقار العمومي) في تثمين الفضاء العمومي وإعادة تأهيله.
وسيؤثر الطراموي على حركة السير في المناطق التي يصلها.
ومع ذلك، فهو يثير مسألتين اثنتين:

- ضرورة ربط الطراموي بباقي وسائل النقل العمومي، وخاصة الحافلات وسيارات الأجرة الكبيرة، علما أن الخطين الحاليين لا يستطيعان تلبية الطلب القوي على التنقل. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم ربط قطاعين حضريين هامين بخطوط الطراموي، ويتعلق الأمر بحي يعقوب المنصور واليوسفية، حيث يقطن 60 % من ساكنة الرباط؛
- تنظيم الوقوف في الأحياء المركزية، وتوفير مرائب وسيطة بالقرب من المحطات الطرفية.

وتوفر سيارات الأجرة الكبيرة، رغم نواقصها، عرضا مرنا وملائما للسكان ذوي الدخل المنخفض. إلا أن إدماجها يتطلب توفير المزيد من الإجراءات التنظيمية ومراعاة البعد الاجتماعي. إن فشل التكامل بين الوسائل المتعددة لهذا القطاع يؤدي إلى تشجيع النقل السري.

ويتعين على السلطات العمومية إيجاد البنيات التحتية الملائمة واتخاذ إجراءات داعمة تسمح بتحقيق توازن أمثل بين نتائج الفاعلين الاقتصاديين في القطاع ومتطلبات تقديم خدمة عمومية ذات جودة.

م. الفاضيلي

الطراموي، شارع الحسن الثاني

يمثل النقل المدرسي والنقل الخاص بالإدارات والمقاولات أحد العروض التي يتم التحكم فيها بشكل أفضل مقارنة بباقي وسائل النقل الأخرى، من حيث عدد الركاب ومسار الرحلات، وإن كانا أقل فعالية على المستوى الاقتصادي وأكثر تأثيرا على اختناق حركة المرور.

لا زال المشي هو طريقة التنقل المهيمنة، ورغم ذلك، لا يأخذ ما يكفي من اعتبار أثناء تهيئة الفضاءات العمومية (الأرصفة، وممرات الراجلين، الخ).. كما تساهم الاستعمالات المتعددة للأماكن العمومية وبشكل غير خاضع للمراقبة (الباعة المتجولون، وقوف غير قانوني

للسيارات والترامي على الأرصفة، الخ.) في تدهور هذا الفضاء واختناقه.

تستخدم جميع وسائل النقل نفس شبكة الطرق وتساهم في ازدحامها، وهو وضع أخذ يتفاقم بسبب تزايد حركة السيارات، مما يستدعي تحسين شبكة الطرق واستخدام الفضاء العام على نحو أفضل.

وأصبحت الحاجة ملحة لتوفير وجهات جديدة، بما في ذلك طريق الولجة رقم 203 من الرباط وإقامة جسر ثالث عبر أبي رقراق واتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية وتوفير علامات التشوير.

على المستوى المؤسساتي، يتولى العديد من المتدخلين (الولاية، العمالات، البلديات، شركات النقل الخاصة، ومختلف الإدارات، الخ) مهمة التخطيط وتدبير أنماط التنقل، مع وجود نقص في التنسيق بينهم، مما يؤثر سلبا على حسن سير هذا القطاع. وقد دعت إحدى توصيات مخطط التنقل الحضري إلى إحداث هيئة تنظيمية للنقل تتولى مهمة التخطيط وتدبير هذا القطاع.

وقد أصبح التوسع العمراني وتنفيذ المشاريع الكبرى المهيكلة يطرحان بحدة ضرورة إعداد رؤية مندمجة حول مسألة التنقل، في ارتباط بالتخطيط المجالي. وفي هذا الصدد، ينبغي على كل إستراتيجية للتنقل في المناطق الحضرية أن تستند إلى رؤية مستقبلية للتخطيط العمراني، تستحضر متطلبات التنقل في مختلف سيناريوهات التنمية الحضرية.

الجزء الثالث

ظروف عيش بين الجودة وأوجه القصور

تتمتع مدينة الرباط بإطار حضري ذي جودة عالية يمتاز بغنى التراث وتنوعه، إلى جانب البيئة الطبيعية التي تحظى بصيانة جيدة. ومع ذلك، تواجه المدينة تحولات تطال مختلف المناطق والأحياء من حيث التثمين، أو التدهور المتسارع، وهي تحولات تؤثر بالخصوص على المجالات المبنية والفضاء العام.

أزمة السكن وعرض صعب المنال

تحتل مسألة الإسكان موقعا محوريا ضمن الرهانات الاقتصادية والاجتماعية للعاصمة، التي تضم حوالي 168000 وحدة سكنية، تمثل 37 % من مجموع الوحدات المتواجدة في هذا التجمع الحضري.

وتبقي الحظيرة السكنية في مجملها ناقصة التجهيز: إذ لم يتم تعميم الماء والكهرباء، كما لازال نصف عدد المنازل لا يتوفر على الحمام.

ورغم أهمية صيغة التملك وارتفاع عدد الوحدات السكنية المملوكة خلال العقد الأخير، حيث تصل نسبة الشقق المكرية إلى 37 %، فإن المنحى يسير نحو الانخفاض بسبب السياسة المعتمدة في قطاع الإسكان والتي لا تقدم تحفيزات لتشجيع الكراء، مما يساهم في انعدام المرونة في سوق العقار.

ويمكن لصيغة الكراء أن تساهم في جذب السكان نحو المنطقة، وخاصة بالنسبة للشباب العاملين. وتبقى هذه الصيغة مهيمنة في الأحياء الشعبية (المدينة القديمة، العكاري، يعقوب المنصور، اليوسفية)، إلى جانب المساكنة وانكماش مساحة السكن.

وبالإضافة إلى ذلك، يصطدم سوق العقار بعقبة أخرى تتمثل في ارتفاع عدد الشقق الشاغرة (10 % من مجموع المساكن)، مما يعكس غياب الملائمة بين العرض والطلب والتباين بين خصائص المنتوج السكني المعروض في السوق والإمكانيات المالية للأسر.

ويكشف توزيع السكن حسب الصنف بأن السكن الفاخر يمثل 12 % والسكن المتوسط 47 %، بينما يمثل السكن الاقتصادي والاجتماعي 40 % من مجموع عدد الوحدات السكنية.

تباين كبير في السكن على مستوى التجمع السكاني وداخل المدينة

تكشف خصائص حظيرة السكن واستعماله عن وجود فوارق كبيرة بين الأحياء تبعا لنوع السكن: الفيلات في منطقة السويسي وطريق زعير، في حين يهيمن السكن المشترك في منطقة أكدال–الرياض والسكن الاقتصادي على طول الساحل (العكاري، يعقوب المنصور)، وأبي رقراق (اليوسفية).

ورغم الدينامية التي تميز سوق العقار بالعاصمة، فقد دفع ارتفاع أسعار السكن وسومة الكراء إلى اجتذاب ذوي الدخل المرتفع نحو أحياء السكن المصنف، في حين تم إبعاد محدودي الدخل نحو: (أ) الأحياء الشعبية للعاصمة المعروفة باكتظاظها وسوء ظروفها الصحية، (ب) هامش المدينة، بعيدا عن المرافق والخدمات وأماكن العمل.

ولا يستطيع ثلث الأسر اقتناء سكن بسعر السوق. وتجدر الملاحظة إلى أن أزمة السكن طالت، أيضا، الشريحة

متوسطة الدخل في الرباط، مما انعكس على التنافسية واستقطاب الأطر من قبل المقاولات.

استمرار أحياء الصفيح والمساكن الآيلة للسقوط

تواجه الرباط مشكل السكن غير اللائق والسكن المتدهور. وإذا كانت أحياء الصفيح قد تراجعت وأصبحت جيوبها محدودة، فإن القضاء عليها يواجه صعوبات مؤسساتية وإجرائية واجتماعية.

ورغم أن أحياء الصفيح موزعة بشكل غير متساوي، فإنها تنتشر بشكل قوي في سلا و تمارة أكثر منه في الرباط، حيث اندمجت جيوب السكن الصفيحي في النسيج الحضري الذي يتوفر على إمكانية إعادة الإسكان في عين المكان.

وبالمقابل، ينتشر السكن العشوائي بشكل كبير في مقاطعة اليوسفية، ويمثل حوالي 16 % من أسر العاصمة، أي نحو 100.000 نسمة في أحياء الدوم والحاجة والمعاضيد. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في مجال إعادة الهيكلة خلال الثمانينيات، فقد تدهور القطاع في غياب المواكبة العمرانية والسيطرة على الكثافة. فإلى جانب المدينة العتيقة، يهم القطاع اليوم ألف أسرة تقطن في مباني آيلة للسقوط.

إنتاج سكني في تطور لكن غير ملائم للطلب

يتم كل سنة بناء حوالي 2000 وحدة سكنية في مدينة الرباط، 34 % في أكدال–الرياض و28 % باليوسفية و25% في حسان.

ويعد هذا الرقم، بالنظر إلى الوثيرة المتوسطة لارتفاع عدد الأسر بالعاصمة، مؤشرا على وجود فائض في إنتاج السكن مقارنة مع حجم الحاجيات، غير أن منطق سوق العقار على مستوى التجمع السكاني يقوي من الجاذبية التي تمارسها العاصمة على ذوي الدخل المتوسط والمرتفع. وفي المقابل، يؤدي هذا المنحى إلى دفع الشرائح الفقيرة نحو الأحياء الهامشية، حيث كشفت المؤشرات التي تم رصدها عن تعزيز موقع سلا وتمارة–الصخيرات في إنتاج السكن الاقتصادي.

وتتمثل الرهانات الرئيسية في مجال السكن بالعاصمة في ما يلي:

- سد العجز القائم (أحياء الصفيح، السكن الآيل للسقوط، ووضع حد لظاهرة المساكنة)؛
- الاستجابة للطلب على السكن الاجتماعي وللطبقات المتوسطة للحفاظ على التوازن الاجتماعي في العاصمة من خلال إنتاج سكن ملائم وفي المتناول (تشجيع السكن المعد للكراء والسكن الاجتماعي).

تقتضي الاستجابة للطلب على السكن: (أ) فتح المناطق المجمدة بسبب غياب الوسائل الإجرائية، أمام التعمير، (ب) التجديد الحضري مما يفترض تعبئة الأراضي وتكثيف الأنسجة الحضرية ناقصة الاستغلال.

ولكن إشكالية السكن لا يمكن أن تجد حلا لها على المستوى الترابي للمدينة فقط، إذ يتعين إدماج فضاء التجمع السكاني للرباط والقنيطرة.

الرهانات المجالية: بين الزحف المجالي والفضاءات الحضرية غير المستعملة

ضعف كثافة الاستعمال وتباينات كبيرة بين المناطق

تخفي كثافة الاستعمال في الرباط – 65 نسمة/ هكتار– فروقا مهمة بين المقاطعات والأحياء، ناتجة عن أنماط السكن والوظائف ومستويات مختلف التجهيزات.

أراضي كثيرة ناقصة الاستعمال

تم إحصاء عدد من الأراضي العارية وغير المستغلة داخل المدار الحضري، (مستودعات، أراضي،...). إن ترحيل المرافق الكبرى سيساهم في تحرير عقارات مهمة (سوق

الجملـة، محجز السـيارات والثكنات)، حيث سـتمكن تهيئتها من مضاعفة قدرة الاستيعاب في العاصمة.

إمكانيات عقارية وصعوبة في تعبئة العقار

توفر جماعة الرباط فرصا مهمة لتجهيز العديد من المناطق الشاغرة (هضـبة عكراش، البسـتان، الكورنيش)، والتي لـم تفتح أمام حركة التعمير لعدم توصـل الأطراف المعنية إلى اتفاق فيما بينها ولغياب فاعل مكلف بإنجاز مشـاريع التهيئـة المطلوبـة. ففي مـا يتعلـق بإعادة إسـكان قاطني أحياء الصفيح بالسويسـي، يرغب الفاعلون المحليون في تخصـيص جزء من هضـبة عكراش لإنجاز برامج القضاء على الصـفيح، في حين يرغب مالكوها فـي تحويلها إلى مشـاريع عقارية. ومن المرجح أن يسـتمر الوضع على ما هو عليه طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق بين هذه الأطراف واستحال الحسم بينها.

بالإضافة إلى ذلك، تتوفر جماعة الرباط على ملك عقاري مهم يمكن تهيئته لإنجاز مشـاريع للتجهيز والقضـاء على أحياء الصفيح أو إحداث مشاريع ذات منافع ضريبية.

التشابه الحضري وغياب الصورة المميزة

تعانـي العديـد مـن الأحيـاء غياب صـورتها بسـبب رتابة نسـيجها الحضري وتشـابهه، ورداءة البناء، ومن تدهورها فـي بعض الحالات، ونقص تجهيزاتها وغياب مرافق ذات الميزة المركزية. وتعد اليوسفية ويعقوب المنصور، وكذلك المدينة العتيقة، أقوى الأمثلة في ما يتعلق بتدهور البناء.

يعتبـر حي يعقوب المنصـور أحسـن مثال على إشـكالية تشابه الأنسجة الحضرية وأكبر المقاطعات من حيث عدد السكان وأكثرها كثافة (202.301 نسمة، و160 نسمة/هكتار). وينتمي أغلب قاطنيه للطبقة المتوسـطة والفئات الاجتماعية والمهنية الفقيرة.

فمـن الناحيـة المجاليـة، تتكـون المقاطعة، أساسـا، من أحياء شعبية (الأمل، المسـيرة، ج5...)، ومن أحياء تضم وحدات للسـكن الاقتصـادي على شـبكة تخطيط 8×8 وفيلات وشقق توجد بالجنوب (المنزه، حي الفتح).

وتتميز هذه المقاطعة بوظيفتها الأحادية، وافتقارها لمرافق مركزيـة وكذلك عزلتها عـن بقية المدينة، بسـبب عزلها

مخطط التنظيم الوظيفي والتهيئة وقف على خمس رهانات تواجه التجمع السكاني

- **تأهيل مدينة سلا**، حيث يُنظر إليها باعتبارها تجمعا سكنيا غير منظم يجمع أحياء قانونية وأخرى غير قانونية، وتعرف نموا قويا وتقوم بوظيفتين اثنتين: سكنية بالنسبة للشرائح الشعبية وصناعية جزئيا.
- **إحداث نظام للنقل العمومي** داخل تجمع يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة ويمتد على طول 30 كيلومتر (من بوقنادل إلى تمارة)، وترحيل المركز الإداري والخدماتي نحو أكدال والرياض.
- يمكن أن يقدم إنشاء مدن جديدة، في سياق عقاري مغلق نسبيا، بعض الجاذبية على المستوى العقاري، لكن تكلفة التجهيز بالبنيات التحتية والمرافق ستكون مكلفا وستطرح مشكل النقل العمومي بحدة.
- **تنويع أنشطة المدينة** عن طريق الانفتاح على قطاع البحث والتنمية، بالاعتماد على المرافق الكبرى للتعليم والبحث التي تتوفر عليها العاصمة.
- **علاقات التجمع السكاني بمدينة القنيطرة** والتي يوجد الطريق الرابط معها قيد الانجاز عبر سيدي بوقنادل وسيدي الطيبي، والتي تمثل سوقا عقارية جذابة بالنسبة للطبقة الوسطى.

وسيساهم مشروع الجهوية في ربط جهة الغرب بجهة الرباط–سلا–زمور–زعير، كما سيحدث وضعا جديدا على مستوى القوة الديمغرافية والمؤهلات الصناعية.

بخط السكة الحديدية، ونقص البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية داخل مختلف الأحياء.

إذا كانت ورشات التشاور والاجتماعات التي عقدت مع المنتخبين قد انتهت إلى اعتبار القضاء على أحياء الصفيح كإحدى الأولويات، فقد أثيرت، أيضا، قضايا أخرى، وفي مقدمتها التشغيل والشباب والأشخاص المسنين والباعة المتجولون ونقص التجهيزات في الحي (دور الشباب والمرافق الرياضية والفضاءات الترفيهية...). ولقد ركز المتحاورون على تدهور صورة حي يعقوب المنصور، وعبروا عن شعورهم بكون الحي يعاني من إهمال السلطات العمومية (نهاية سكة الطرامواي عند حدود المقاطعة اعتبرت بمثابة دليل على هذا الإهمال) .

ومع ذلك، يتم التخطيط لإنجاز مشاريع كبرى ستمكن من إعادة تأهيل هذه المقاطعة والارتقاء بمستواها الحضري العام وتحسين صورتها أيضا. ويتعلق الأمر بالخط المبرمج في إطار مخطط التهيئة الموحد لمحطة القطار الفائق السرعة بأكدال الممتد إلى الشاطئ، والذي سيساهم في تحسين شروط الربط بين المناطق الجنوبية للمدينة (أكدال، الحي الجامعي، الرياض) في اتجاه أحياء يعقوب المنصور وحي الفتح. كما يشمل الأمر تهيئة مشروع كورنيش الساحل الأطلسي (الذي يمتد على طول 11 كيلومتر، على مساحة تصل إلى 330 هكتارا، تقع بين الأوداية والهرهورة) والذي سيوضع رهن إشارته أراضي عمومية تقع بين الطريق الساحلي والمحيط واستثمارات عقارية مهمة . وتهدف المشاريع المنتظر إنجازها إلى تحقيق التوازن بين الاستثمارات السياحية والعقارية الخاصة والمشاريع ذات المصلحة العامة (فضاءات عمومية مفتوحة، رياضة...) التي تلبي حاجيات السكان بهذه المقاطعة.

وسيستفيد حي يعقوب المنصور أيضا من فرص للتجديد الحضري. فقد صنف مخطط التهيئة الحضري هذه المقاطعة كمنطقة يجب تجديدها من خلال «زيادة الكثافة وإعادة التنطيق» في الأحياء السكنية وكذلك في «المنطقة الصناعية ناقصة الاستخدام والتي يمكن تحديثها». ولكن التوصيات والشروط التنظيمية التي ينص عليها مخطط التهيئة الحضري والتي تفرض دمج العديد من الأراضي المتوفرة للوصول إلى الحد الأدنى الكافي، تفتقر إلى الواقعية.

وأخيرا، هناك فرصة تتمثل في نقل المرافق الكبرى مثل سوق الجملة والمجازر وسوق الخردة، مما سيوفر إمكانيات كبيرة لتجديد المناطق الحضرية وتغييرها. إن تغيير استخدام أراضي هذه المرافق يجب أن يتم في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية التي تتطلبها عملية إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح بالمقاطعة، والمرافق والفضاءات العامة، ومرافق المركز.

جودة وتنوع تراث مهدد بالتدهور

تتوفر مدينة الرباط على ثراث يتميز بالجودة والتنوع، يشهد على التواجد البشري منذ القديم في المنطقة (الموقع الأثري شالة، قصبة الأوداية، وأسوار وأبواب الموحدين، مسجد حسان، المدينة العتيقة والمدينة العصرية). وتتمتع هذه المنشآت بحماية القانون، باعتباره الأساس الذي يضمن صيانتها واستمرارها.

ولم تشمل تدابير الحماية المدينة الحديثة التي شيدت لتكون امتدادا للمدينة العتيقة. فقد تم التنصيص على حزام حمائي[4] حول الأسوار الموحدية في مخطط تهيئة مدينة الرباط لسنة 1996، غير أن تفعيله بقي محدودا في غياب الإرادة والوسائل القانونية والمالية.

إن ترشيح مجموع التراث التاريخي لمدينة الرباط للإدراج في قائمة التراث العالمي للمنظمة العالمية للثقافة والفنون «اليونسكو»، يعكس الوعي بأهمية رهان التراث بالنسبة للتنمية. ويفرض أحد رهانات هذه المبادرة إبراز تنوع تراث مدينة الرباط وتنمية الأحياء السكنية (المدينة

(4) كان من المفروض إخضاع أي عملية تتم بداخله سواء تعلقت بإجراء تغييرات أو بالهدم لإجراءات تشرف عليها لجنة للصيانة.

العتيقة أو حي الأحباس بديور الجامع)، والمجموعات العمرانية والمعمارية الرئيسية (شارع محمد الخامس، الحي الإداري)، والمنشآت المدنية (مستشفى ماري–فويي والمقر السابق لوزارة الاتصال في شارع محمد الخامس، الخ)..

م. الفاضيلي

شارع محمد الخامس

م. الفاضيلي

منظر للمدينة من قصبة الأوداية

ويتعين إيجاد صيغ للتعاون بين مختلف الأطراف المعنية بالتراث: مخطط تهيئة وصيانة المدينة العتيقة [5]، ومشروع إدراج مدينة الرباط ضمن تراث منظمة اليونسكو، مشروع تأهيل المدينة من أجل إعادة هيكلة وتأهيل المدينة العتيقة، ومشاريع وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (مشروع إعادة هيكلة وتهيئة الواجهة النهرية للمدينة العتيقة في الرباط، ومشروع تهيئة شارع لعلو، ومشروع تهيئة ساحة سوق الغزل، وإعادة تأهيل الموقع الأثري لشالة، الخ). إن المخطط الجماعي للتنمية هو بمثابة فرصة لتوحيد مختلف هذه الأعمال من خلال تحديد الأولويات، وتطوير الشراكات وتنظيم المساهمات المالية للجماعات المحلية (المدينة والجهة...).

إطار بيئي جيد مهدد بالتلوث

يستفيد موقع الرباط من واجهتين، إحداهما أطلسية والأخرى نهرية، ضمن مجال بيئي ملائم رغم خضوعه لضغوطات حركة التعمير.

لقد تم إيجاد حل لمخاطر التلوث الناجم عن المياه العادمة والنفايات، بفضل المطرح الجديد المراقب ومشروع مكافحة التلوث الذي يوجد قيد الإنجاز، لكن هناك مخاطر أخرى لا زالت قائمة وتزداد تفاقما، مثل تلوث الهواء الناجم عن زيادة حركة السير.

إن عدم معالجة المياه العادمة في ضفة سلا يؤثر سلبا على جودة مياه شواطئ الرباط وسلا، مع العلم أنها لا تتوفر على المنشآت والتجهيزات الملائمة (مواقف السيارات، النقل، تدبير حركة الراجلين).

ولم يعد الحزام الأخضر يقوم بدوره كرئة خضراء بسبب اقتطاع أجزاء منه، وافتقاره لأي أنشطة ترفيهية باستثناء حديقة الحيوانات الجديدة التي افتتحت أبوابها في وجه العموم.

وتشكل المقابر رهانا تعميريا وبيئيا. إذ يستدعى استنفاذ مساحاتها و امتلائها تهيئة مواقع جديدة في إطار تشاركي بين الجماعات.

إذا كانت الرباط تتوفر على العديد من المساحات الخضراء جعلتها تشتهر بالمدينة الخضراء، فإنها توجد في وضع تعجز فيه عن تدبير هذه المساحات وصيانتها وتوزيعها

(5) الوكالة الحضرية للرباط سلا.

غير المتساوي بين الأحياء. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مشروع للتدبير المفوض قيد الدراسة، غير أنه قد يكون مكلفا بالنسبة للجماعة.

مخطط التهيئة الموحد: من أجل فرص للتجديد الحضري

شرعت الوكالة الحضرية للرباط–سلا في إعداد مخطط موحد للتهيئة يهم مدينة الرباط برمتها. وتقترح الوثيقة، خلال مرحلة التشاور، إعداد رؤية للتنمية على مستوى التجمع السكاني.

ومن بين المشاريع المقترحة:

- إحداث قطب للنقل في الرياض يضم محطة طرقية، ومحطة للقطار ومحطة للطراموای؛
- إحداث قطب للنقل حول محطة أكدال مدرج ضمن مشروع تهيئة منفتح على الكورنيش، وإحداث ساحة مركزية؛
- تهيئة شارع عبد الرحيم بوعبيد ودفن خطوط الكهرباء عالية القوة وتثمين الحزام المخصص للعمارات على طول هذا الطريق؛
- تحويل الطريق الدائري إلى شارع حضري، بعد الانتهاء من إنجاز الطريق الجانبي وربطها بهضبة عكراش؛
- تهيئة الكورنيش، الذي ستتكلف بإنجازها وكالة تهيئة أبي رقراق.

إن المشاريع السابقة المضمنة في وثائق التعمير، لم يتم، لحد الآن، الحسم في برمجتها وجدواها. إنها تتميز بكونها تعبئ العقار العمومي وتنمي النسيج الحضري المجاور. ومن هذا المنظور، يجب على مدينة الرباط أن تتخذ موقعا لها في إبرام الشراكات لإنجاز هذه المشاريع، من حيث المحتوى وطرق العمل.

الجزء الرابع

تفاوتات ترابية واضحة

تم رصد العديد من الفوارق بين مقاطعات الرباط ترتبط بالعوامل الديمغرافية والوظيفية والسوسيواقتصادية التي ساهمت في تشكيل المدينة. ولقد اتخذت الرباط حاليا شكلها النهائي تقريبا (باستثناء هضبة عكراش وقطاع البستان). ويكشف التنظيم المجالي للمدينة عن توجهات مهمة من حيث توزيع الوظائف والفئات الاجتماعية: ففي الشمال، نجد مدينة عتيقة تأوي ساكنة فقيرة وأحياء تعود لفترة الحماية (المركز، المحيط، حي الليمون، أكدال) حيث تقطن الطبقات الوسطى. وفي الغرب، توجد الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة (العكاري، يعقوب المنصور)، وعلى طول الساحل الأطلسي وفي الشرق على الواجهة النهرية (التقدم، دوار الحاجة، ودوار الدوم والمعاضيد)، وأخيرا، الجنوب المنفصل عن باقي المدينة بواسطة الشريط الوظيفي المتكون من القطاع الجامعي والإداري وبالسكة الحديدية، والذي يضم الأحياء السكنية والسفارات (السويسي)، والموقع المركزي الجديد لحي الرياض، وإقامات الطبقات الغنية.

نسبة استخدام السكن (شخص/غرفة)

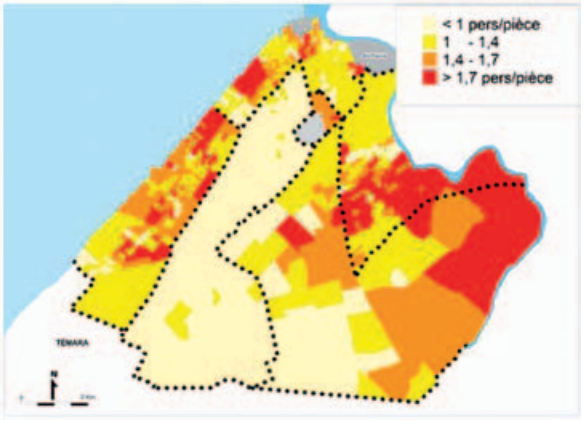

الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004

نسبة الأمية (%)

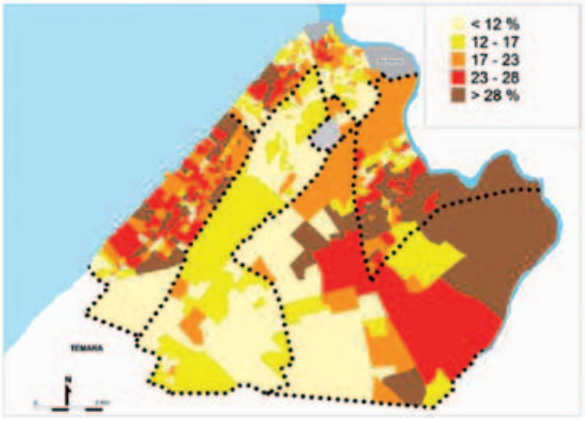

الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004

فوارق اجتماعية بين مختلف أحياء الرباط

تكشف العديد من المؤشرات عن وجود علاقة وطيدة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وشروط استغلال السكن، كما تؤكد على الشرخ الواضح بين الأحياء الشعبية في الواجهة الأطلسية (المدينة القديمة، العكاري ويعقوب المنصور) وتلك التي توجد شرق المدينة (التقدم ودوار الدوم ودوار الحاجة والمعاضيد) من جهة والأحياء الفخمة التي تقطنها الفئات الأكثر غنى (الليمون، أكدال، حي الرياض، السويسي).

وترتبط هذه الفوارق الاجتماعية الواضحة بالعامل الديموغرافي وتوزيع السكان، حيث يعيش ثلث سكان الرباط في مقاطعة يعقوب المنصور، وتصل نسبتهم إلى 60 % إذا ما أضيف قاطنو مقاطعة اليوسفية. إن سكان هذه المناطق يعانون من عوائق سوسيواقتصادية ومجالية (ظروف السكن وضعف البنيات التحتية الاجتماعية...).

ويتطلب التقليص من هذه الاختلالات تحقيق تأهيل حضري واجتماعي في ارتباط بطموحات العاصمة ورهاناتها التي ظهرت من خلال المشاريع الكبرى (أبي رقراق، الكورنيش، المسرح الكبير). وبهذا المعنى، فإن إدماج الأحياء المهمشة أو الفقيرة سيشكل إحدى أولويات إستراتيجية تنمية المدينة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الرباط: أداة للمواكبة

تم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، اختيار عشرة أحياء بولاية الرباط على أساس معايير تأخذ في الاعتبار الظروف السوسيو–اقتصادية للسكان (الفقر، ومعدل البطالة، الخ...)، والسكن غير اللائق والاستفادة من البنيات التحتية والخدمات العمومية، وغيرها. وتشمل هذه الأحياء الدواوير الموجودة باليوسفية (حي الرشاد، الفرح، أبي رقراق، والانبعاث)، والمدينة العتيقة وحي العكاري وأحياء النوايل، الرجاء في الله، المحاريق والبويتات في مقاطعة يعقوب المنصور. ويبلغ سكان هذه الأحياء 182.000 نسمة، أي أقل بقليل من ثلث سكان المدينة.

ومنذ انطلاق البرنامج سنة 2005، أمكن إطلاق 261 مشروعا، أنجز بعضها و بعضها الآخر يوجد قيد الإنجاز، بغلاف مالي بلغ 453 مليون درهم، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيه بما يقرب 30 % (30 مليون درهم/سنة). وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذا الغلاف لتحسين ظروف التعليم ومكافحة الهدر المدرسي، وتعزيز البنيات التحتية والتأطير الرياضي للشباب وإنشاء وتأهيل مراكز الاستقبال. وتم تخصيص استثمارات لإنشاء وتأهيل مراكز الاستقبال (مركز المحمدية في المدينة العتيقة، مركز الأمل بيعقوب المنصور لفائدة الأشخاص المسنين الفقراء، وإعادة بناء المركز الاجتماعي بعين عتيق لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة).

وفي الآونة الأخيرة (2009–2010)، تم التركيز، في إطار إستراتيجية البرنامج، على تشجيع تشغيل الشباب. وشُرع في إنجاز عدة مشاريع مثل المركز متعدد الخدمات بالعكاري (مركز جديد لاحتضان المقاولات الجديدة لفائدة الشباب حاملي الشهادات)، واقتناء الدراجات النارية لنقل البضائع وبناء زوارق لفائدة الصيادين بوادي أبي رقراق.

الأحياء العشرة المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

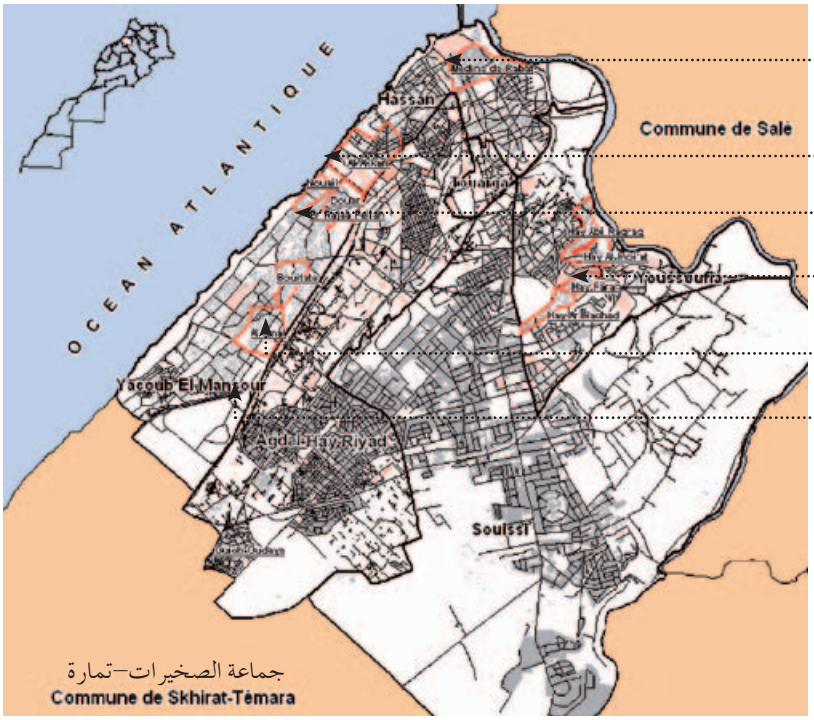

مدينة الرباط

العكاري

نوايل ودوار الرجاء في الله

أحياء الرشاد، الفرح، أبي رقراق والانبعاث (دواوير المعاضيد ، الحاجة، الدوم والرايسي سابقا)

البويتات

المحاريك

المصدر : قسم الشؤون الاجتماعية، ولاية الرباط. المفتشية الجهوية للتهيئة الترابية والبيئة للرباط سلازمور زعير، 2006.

ملحوظة: انضافت 5 أحياء وهي: غربية (حسان)، الانبعاث و حي فرح 2 (اليوسفية)، المحاريك والمسيرة (يعقوب المنصور)، غشت 2011.

دواوير اليوسفية، قطاع مهمش

تقع دواوير الدوم والحاجة والمعاضيد[6] داخل مقاطعة اليوسفية، وتحتل الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية للهضبة المطلة على وادي أبي رقراق. ويقدر عدد سكان الأحياء الثلاثة بحوالي 100.000 نسمة[7]، أي 16 ٪ من مجموع ساكنة الرباط (627.932 نسمة) و60 ٪ من مجموع ساكنة مقاطعة اليوسفية. ويصل معدل الكثافة (1000 نسمة/هكتار)، وهو معدل أكبر بكثير من المعدل المسجل في الأحياء التي يوجد بها السكن الاقتصادي أو التقليدي[8].

وتتميز دواوير الدوم والحاجة والمعاضيد بساكنتها الشابة وبضعف مؤشرات التنمية (الأمية ومعدل البطالة) مقارنة مع متوسط مدينة الرباط. ويهيمن الكراء الذي يكون مصحوبا بمعدل مرتفع للمساكنة وتجزيء السكن.

(6) حي الرشاد (المعاضيد)، الفرح (الحاجة)، أبي رقراق (الدوم)

(7) الوكالة الحضرية للرباط سلا، يناير 2007.

(8) على سبيل المقارنة، فالمدينة القديمة بالرباط تحتضن أقل من 540 نسمة/هكتار، في حين أن الكثافة السكانية تصل بالمدينة القديمة بفاس إلى 800 نسمة/هكتار .

إكراهات وحقائق السياق الاجتماعي في مقاطعة اليوسفية

كانت اليوسفية سنة 2004 المقاطعة التي تضم أكبر نسبة من الشباب في الرباط: 34 ٪ منهم تقل أعمارهم عن 20 سنة وأضعف نسبة من الأطر (16 %)، مقابل أكبر نسبة يد عاملة (52 %) وباعة متجولين (11 %)، (الرباط 7 %)، وأعلى معدل أمية (25 %)، (الرباط 21 %). كما أن نسبة الأسر التي تتوفر على حمام لا تزيد عن 40 %، (الرباط 55 %)، مع متوسط استعمال السكن يصل إلى 1,6 شخص في الغرفة الواحدة.

وتخضع هذه المؤشرات لتأثيرات الدواوير التي تمثل 60 % من ساكنة المقاطعة، يعيشون في ظروف تطبعها الهشاشة والفقر.

ولقد شيدت أغلب البنايات فوق منحدرات يزيد انحدارها، أحيانا، على 40 % وفي ظروف تفتقر للاستقرار والأمان. وتتعاظم هذه المخاطر بسبب جريان مياه السيول وتسربات شبكة الصرف الصحي المتقادمة، وبفعل عدم احترام معايير البناء مما يؤثر على استقرار المنازل.

المناطق المهددة بالخطر في دورايرالدوم، الحاجة والمعاضيد

ن. الفاضيلي

منطقة مهددة، دوار الدوم

ن. الفاضيلي

سكن أعيدت هيكلته، دوار المعاضيد

الإجراءات المتخذة أو المتوقعة

أجريت عدة دراسات، خلصت جميعها إلى التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة الأحياء والتدخل بشكل استعجالي وبجدية على مستويات مختلفة، وخاصة تنفيذ برنامج لتدبير الأولويات:

- إعادة إسكان قاطني ما بين 30 و35 عمارة بمحاذاة منحدر الدوم؛
- إقامة جدران إسنادية بدوار الحاجة في المناطق التي تتعرض للتآكل؛
- تأمين مناطق الردم والمنحدرات؛
- إعداد دراسات تقنية بشأن المخاطر؛
- تعبئة وعاء عقاري لإعادة إسكان السكان الذين سيتم ترحيلهم؛
- إعداد مخطط لتدبير المخاطر؛
- تقوية المراقبة لضبط الكثافة السكانية بالأحياء؛
- تحسين فرص الاستفادة من التجهيزات والخدمات.

وقد تم إعداد مشروع اتفاقية–إطار لتأهيل الأحياء في سنة 2005، وسمح العمل الذي أنجز من طرف عدة لجان لمتابعة هذا الملف[9] بصياغة توصيات تهم المدى القصير والمتوسط.

غياب رؤية مشتركة بشأن مستقبل الأحياء

على الرغم من المبادرات المتخذة والتوصيات المقدمة منذ إنجاز الدراسات الأولى حول إعادة الهيكلة، لم يتم اعتماد مخطط حقيقي للعمل في هذا المجال. و يبقى أهم تدخل، حتى الآن، هو ذلك الذي شمل بناء 700 وحدة سكنية في حي النهضة مخصصة لترحيل السكان بشكل طارئ من المناطق المهددة بالخطر.

وأوصى مؤخرا مخطط التهيئة الموحد لمدينة الرباط، الذي يوجد قيد الإعداد، إلى «التقليص من الكثافة وتأمين الأحياء عبر أشطر صغيرة، واتخاذ إجراءات للدعم الاجتماعي والمواكبة وإحداث التجهيزات». ودعت أهم التوصيات إلى:

- هدم المناطق السكنية التي يفوق انحدارها 30 درجة؛
- تعزيز وتخفيف كثافة الجزء الأعلى المتاخم لنسيج السكن الاقتصادي من خلال إنشاء منافذ في امتداد الطرق والمسالك الموجودة؛
- إنشاء طريق طولية متصلة بالشبكة القائمة؛
- تهيئة فضاء فارغ (في المنطقة التي سيتم هدمها) وتحويله إلى حديقة؛
- بناء واجهة جديدة مبنية على طول المسلك السفلي الموجود حاليا.

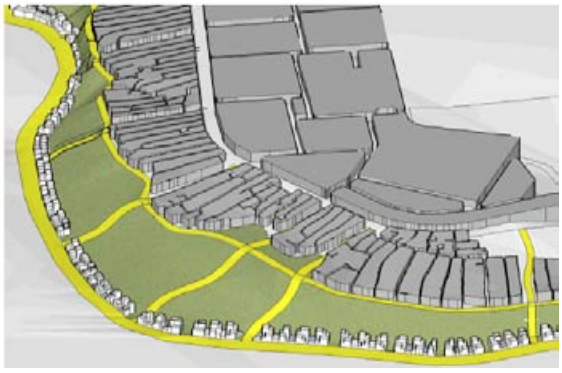

المصدر: مخطط التهيئة الحضري للرباط. التوجهات الإستراتيجية، يناير 2010.

(9) في إطار مجموعة العمل التي يرأسها والي الرباط–سلا.

تهيئة طرق جانبية، دوار الدوم

كثافة غير متحكم فيها، دوار الحاجة

قد يتساءل المرء عن جدوى مثل هذا السيناريو على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، بما في ذلك الآثار التي ستترتب عن هدم ثلث مساكن الحي (ما يقارب 2 000 أسرة). فالآثار تبدو مثيرة للاستغراب لاسيما أن مخطط التعمير يوصي بتقليص عدد الوحدات التي سيتم هدمها في هذه الأحياء.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في الدواوير

أهم منجزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دواوير الدوم والحاجة والمعاضيد:

- توفير الخدمات الطبية والعلاجات الأولية لفائدة المرضى المحتاجين بحي أبي رقراق؛
- تعزيز القدرات الرياضية والفنية في حي أبي رقراق؛
- بناء نادي نسوي ومعهد موسيقي وقاعة مغطاة بدوار الدوم؛
- تهيئة مطرح للأزبال وتحويله إلى ملعب للحي؛
- إنجاز ملعب للحي بمنطقة عين الأميرة؛
- بناء مسجد بدوار الحاجة؛
- بناء مركز اجتماعي تربوي بالمنطقة الصناعية باليوسفية.

المعهد الموسيقي المشيد في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دوار الدوم

المشاورات على المستوى المحلي

خلال المشاورات التي تمت على مستوى الحي، أثارت الجمعيات والمنتخبين الأعمال والخطوات التي اتخذت لتحسيس مجلس المدينة والمسؤولين بالمخاطر التي تتهدد السكان. كما عبروا عن الثغرات التنظيمية، و»حالة الإهمال» التي توجد عليها هذه الأحياء. حيث يواجه الشباب، بالخصوص، بغياب التأطير والبطالة والجريمة. وركزت المطالب على توفير المرافق الاجتماعية والرياضية، والأمن والبنيات التحتية والصرف الصحي.

ويمثل تأهيل هذا القطاع تحديا بالنسبة للمدينة بأكملها، وهو تحدي يتحمل الجميع مسؤوليته بشكل مشترك ويتطلب عقد شراكات موسعة. وأشار المنتخبون، في هذا الصدد، إلى غياب رؤية واضحة وخارطة طريق إجرائية، واشتكوا من ناحية أخرى من عدم تجاوب الفاعلين المؤسساتيين مع مطالبهم.

ويستنتج من ذلك، أن إدماج هذا القطاع في المدينة يمثل إحدى الأولويات الترابية للمخطط الجماعي للتنمية. إذ ينبغي في واقع الأمر، وفي إطار التوازنات الاجتماعية والتضامن الترابي، أن تعبر المدينة عن انتظاراتها بشأن هذا الملف الذي يهم 20 % تقريبا من ساكنة الرباط التي تعيش في ظروف سكنية غير لائقة وتتهددها مخاطر ملموسة.

استمرار أحياء الصفيح وغياب التوافق

الرباط كانت أولى المدن التي وقعت في يوليو 2004 على اتفاقية مدن بدون صفيح، بعد إطلاق البرنامج من طرف الوزارة المكلفة بالإسكان. ويهم هذا البرنامج الذي كان من المنتظر أن ينتهي العمل به في سنة 2010، 6577 أسرة وكان يُتوقع اعتماد أشكال مختلفة للتدخل، وخاصة إعادة إسكان جزء من الأسر في موقع الحي الصفيحي وكذلك ترحيل 2000 أسرة إلى مدينة الجديدة لتامسنا. وفي بداية سنة 2011، كان أكثر من نصف الأسر التي تم إحصاؤها في سنة 2004 قد شملتها مختلف أشكال التدخل (أي 3487 أسرة)، وتتمثل أهم المنجزات في ما يلي:

- حصول سكان الأحياء الصفيحية بديور الدباغ وفندق بركاش والمستيري في المدينة العتيقة بالرباط على تعويض من طرف وكالة تهيئة أبي رقراق؛
- إعادة إسكان جزء كبير من ساكنة دوار الكورة بيعقوب المنصور في موقع قريب؛
- ترحيل سكان الحي الصفيحي بوادي عكراش بالقرب من المطرح القديم بالرباط إلى عين عودة؛
- دوار الرجاء في الله لا زال قيد الإنجاز.

وقد كشفت المعطيات المحينة في سنة 2009 الخاصة بأحياء الصفيح عن وجود 9243 أسرة (أي بزيادة قدرها 40 %، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافة بالأحياء الصفيحية القائمة، وعدم أخذ الجيوب والدواوير الحالية، وخاصة بمنطقة السويسي في الاعتبار). ولذلك، ما تزال 4849 أسرة «تنتظر تسوية وضعيتها» (أي ثلثي توقعات البرنامج الأولي، إذا ما استثنينا 907 أسرة التي توجد طور المعالجة [10]).

دوار الكرعة بيعقوب المنصور

(10) من بينها 500 أسرة سيتم ترحيلها إلى تامسنا في إطار مشروع الضحى.

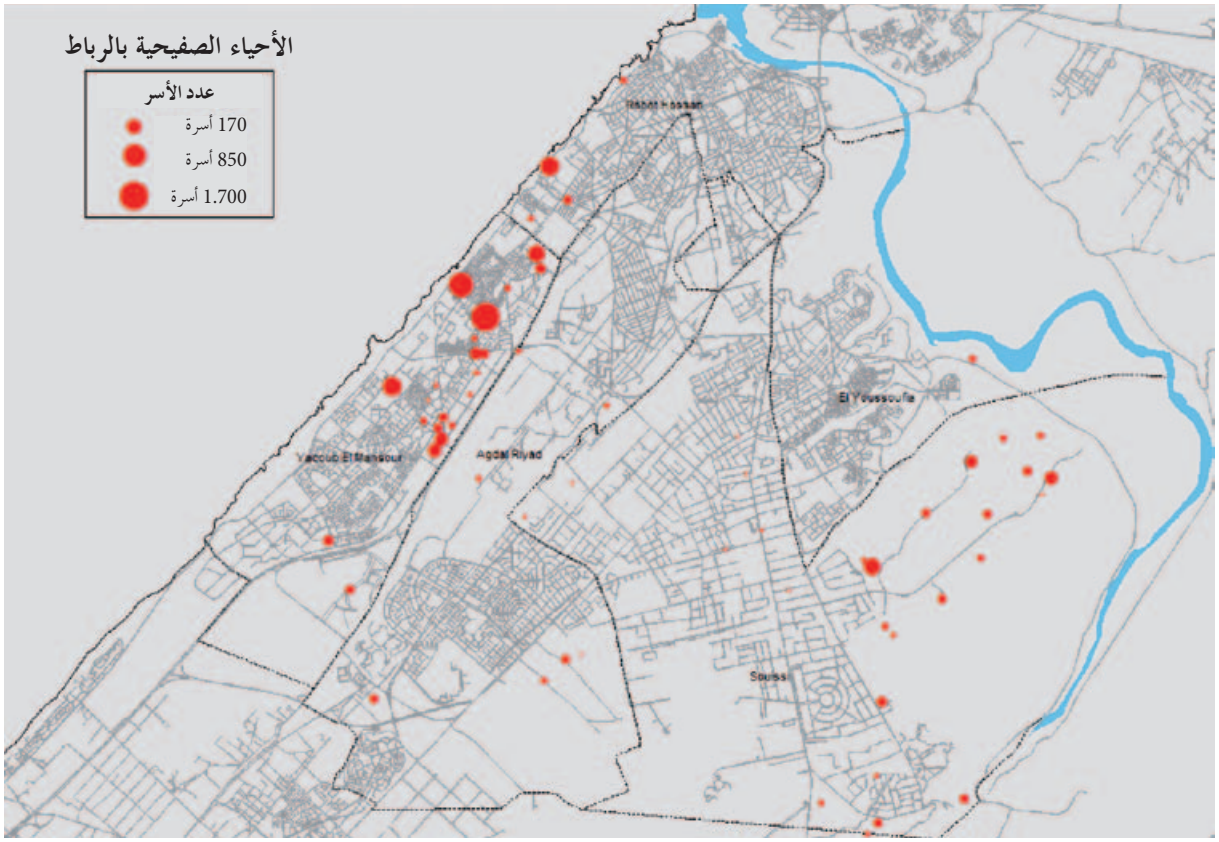

تأوي مقاطعة يعقوب المنصور الجزء الأكبر من الأحياء الصفيحية بالرباط، وأكثرها كثافة. كما لا تزال أحياء الصفيح منتشرة فوق هضبة عكراش.

وإجمالا فإن ما يقارب 5000 أسرة ما زالت تقطن في حوالي 60 حيا صفيحيا بالرباط، يوجد معظمها في مقاطعة يعقوب المنصور (65 % من مجموع السكان) والسويسي (20 %).

سيناريوهات ومخططات العمل

تتمثل العقبات التي تعترض تنفيذ برنامج مدن بدون صفيح في الرباط في صعوبة تعبئة العقار الذي كان مقررا في الاتفاق، والمعوقات التي حالت دون إنجاز 2000 مسكنا منخفض القيمة، المبرمجة في تامسنا في الوقت المحدد ورفض جزء من الأسر لسيناريو إعادة الإسكان المقترح (إعادة الإسكان في إقامات سكنية جماعية في تامسنا).

وتمت بلورة العديد من السيناريوهات وتقديم عدد من المقترحات. وقامت دراسة «إعادة النظر في برنامج مدن بدون صفيح» بتشخيص للوضع القائم في أحياء الصفيح المتبقية واقترحت سيناريوهات لإعادة إسكان قاطنيها بتشاور مع السلطات المحلية والمنتخبين. وقد اقترحت إعادة الإسكان في موقع الحي الصفيحي بالنسبة إلى 1700 أسرة، جزء كبير منها في يعقوب المنصور، في حين اقترحت تامسنا أو عين عودة لإسكان الأسر التي لا يمكن إعادة إسكانها في موقع الحي الصفيحي.

إلا أن هـذه المقترحات ظلت حبرا على ورق بعد تقديمها إلى مجلس المدينة ورؤساء المقاطعات، بسبب عدم توصل الأطـراف المعنية إلى اتفاق فيما بينهـا. وموازاة مع ذلك، أنجزت مؤسسـة العمـران العديد من دراسـات الجدوى وقدمت العديد من المقترحات حول إعادة إسـكان قاطني أحياء الصفيح، ولكنها لم تجد طريقها نحو التطبيق.

ولاسـتدراك التأخر فـي تنفيـذ البرنامج المتوقع في سـنة 2013، توصـلت الولايـة والمفتشـية الجهويـة للتعمير ومؤسسـة العمـران في المدة الأخيرة بسـيناريو يتضـمن حلا شـاملا: سـيتم إعادة إسـكان 14 968 أسرة المتبقية في المدينة، منها 4849 أسـرة «لم تتم معالجة وضعيتها» بالربـاط، إلـى عين عـودة، أم عـزة والصـباح وبوقنادل. ويُتوقـع تعبئة 439 هكتار من الأراضـي المملوكة للدولة لإنجاز هـذه العملية، وإن كانت لم تلـق الموافقة النهائية حتى الآن.

سيناريو إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح بالرباط في الجماعات المجاورة يثير التساؤل حول جدواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمالية

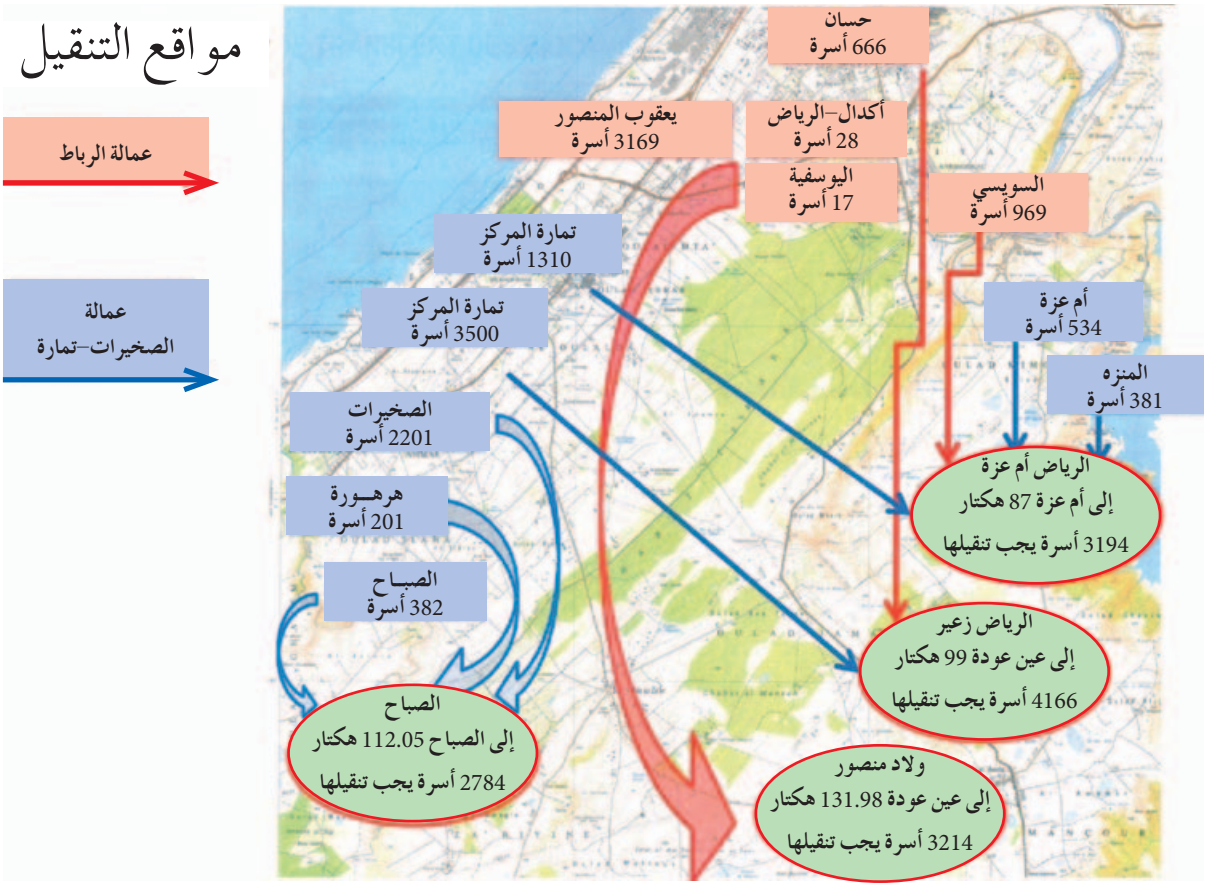

المصادر: برنامج إسكان أسر أحياء الصفيح بعمالات الرباط والصخيرات–تمارة، العمران، نونبر 2010.

المشاورات على المستوى المحلي

سمحت الورشات الاستشارية للأحياء بالتعرف على الانتظارات والحاجيات التي عبر عنها المنتخبون والجمعيات بخصوص برنامج مدن بدون صفيح. وذكروا جميعا بغياب الحوار، بل بالرفض الذي لقيته المسألة الحاسمة المتعلقة بإعادة إسكان الأسر المعنية، أو على الأقل جزء منها، في موقع الحي الصفيحي. وتم تفسير خيار الترحيل إلى هامش المدينة بأنه إبعاد خارج الفضاء الحضري وقطع للعلاقات الاجتماعية مع المحيط الذي تنتمي إليه الأسر والذي قد يعود تاريخها، في بعض الحالات، إلى ستين عاما.

ويتضح من خلال النقاشات التي دارت غياب التوافق بين الأطراف المعنية وانعدام رؤية مشتركة بشأن ملف مدن بدون صفيح، وكذلك نقص في المعلومات ووضوح الرؤية، مما يعيق حله.

وفي ضوء الرهانات والتحديات التي تطرحها إشكالية أحياء الصفيح في العاصمة، فإن معالجتها أصبحت تفرض ذاتها كإحدى الأولويات في التوجهات الإستراتيجية للمخطط الجماعي للتنمية. إن هذا المقترح، الذي يشكل عنوانا للخيار الاستراتيجي «المدينة المُدمجة وتعزيز التماسك الاجتماعي» يعتبر بمثابة فرصة لإعَادة النظر وتصحيح عقد مدن بدون صفيح من خلال إشراك الأطراف المعنية (المنتخبون المحليون، والسكان، الولاية والوكالة الحضرية الرباط سلا...).

ورشة استشارة المنتخبين والمجتمع المدني في يعقوب المنصور

المدينة العتيقة في مواجهة التغيرات العميقة

دخلت المدينة العتيقة في الرباط في مسلسل من التدهور وخضعت للعديد من التحولات التي زعزعت توازناتها الديموغرافية، والاقتصادية والاجتماعية، وانعكست في:

• **الهجرة وشيخوخة السكان**: فقدت المدينة العتيقة خلال فترة 20 سنة أكثر من ثلث سكانها (13700 نسمة، علما أن عددهم وصل إلى 26500 نسمة في 2004). واقترن هذا التراجع الديمغرافي بالشيخوخة: الأشخاص البالغة أعمارهم 60 سنة فأكثر يمثلون أزيد من 14.5 % من مجموع السكان، مقابل 10 % في الرباط (2004).

• **ضعف نسبة السكان النشطين**: لا يتجاوز عدد سكان المدينة العتيقة النشيطون الثلث بالنظر للعدد المرتفع لربات البيوت والأشخاص المسنين. كما تشمل البطالة الشباب وحاملي الشهادات وتهيمن فئة الأجراء على بنية السكان النشيطين (30 %)، والحرفيين والعمال (20 %). كما أن أقل من 8 % من النشيطين المقيمين بالمدينة هم من فئة الأطر مقابل 26.4 % بالنسبة لمدينة الرباط و30 % بالنسبة إلى مقاطعة حسان وحدها.

• **تفقير متسارع**: تعرضت المدينة لعملية تفقير اجتماعي ولمسلسل من التدهور والحرمان بعد رحيل سكانها الأصليين. وتزامن هذا الرحيل مع وصول مهاجرين وسكان حضريين أكثر فقرا التحقوا بالمدينة القديمة كـ«فضاء للجوء».

وتشكل ظاهرة التسول أحد أوجه هذا التفقير، وهو ما يفسر اختيار هذا الحي كهدف للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

• **تدهور التراث وتباينات اجتماعية ومجالية**: تواجه المدينة العتيقة في الرباط عملية تدهور تطال منشآتها، وبالتالي، تراثها بسبب التقادم والتغييرات غير القانونية التي يخضع لها. فقد تم تجديد أزيد من ثلث المباني وفق أشكال وبمواد غير ملائمة.

تم رصد تباينات سوسيو–اقتصادية وسكنية بين حي الملاح الذي يتعرض للتدهور والمناطق «الراقية» (سيدي الضاوي، لعلو، باب الوداية، سيدي فاتح) التي تشهد بداية أشغال إعادة التأهيل، لفائدة ظاهرة دور الضيافة.

• **ظروف السكن والهشاشة**: يرتبط تدهور ظروف السكن غير الملائم، وخاصة في باب شالة والملاح، بالهشاشة والفقر، ويطال، في المقام الأول، المكترين الذين يمثلون ثلثي الأسر القاطنة بالمدينة العتيقة، مقابل 37 % بالنسبة لبقية المدينة.

وتتمثل العوامل الرئيسية للتدهور في: (أ) هجرة العائلات والأسر الأصلية للدور الكبيرة، (ب) التخلي عن المنازل الآيلة للسقوط، (ج) تدهور المنازل المستأجرة، وخاصة في الفنادق العتيقة، (د) انعدام الخصوصية والصيانة (ه) الوضع القانوني للعقار والذي يعيق عملية التدخل.

• **تغييرات في الأنشطة**: تعيش المدينة العتيقة تغييرات تطال التجارة والخدمات، التي تتطور على حساب وظيفتها السكنية، مما يحدث قطيعة في التوازنات التقليدية التي تميز المدينة العتيقة. ويساهم ارتفاع عدد الباعة المتجولين والفقر في الوسط الحضري في تفاقم الصعوبات التي تعيق تدبير المدينة العتيقة.

• **ضعف البنيات التحتية**: في مجالات الولوج ومواقف السيارات وترميم الطرق المتدهورة، شبكة الكهرباء (الأسلاك البارزة ذات التوتر المنخفض، والتي تشكل مصدر خطر).

تم إحصاء حوالي 850 بائعا متجولا في المدينة القديمة. ويطرح التطور غير المنظم لهذا النوع من التجارة، في الظروف الراهنة، مشاكل حقيقية على مستوى الوقاية، وحركة المرور واستغلال الفضاء، وخاصة في بوقرون وباب الملاح وباب شالة والسويقة والباب الجديد. وينحدر جزء من هؤلاء التجار من المدينة القديمة، كما يفدون من الجماعات المحيطة، بل ومن الأقاليم القريبة (الخميسات).

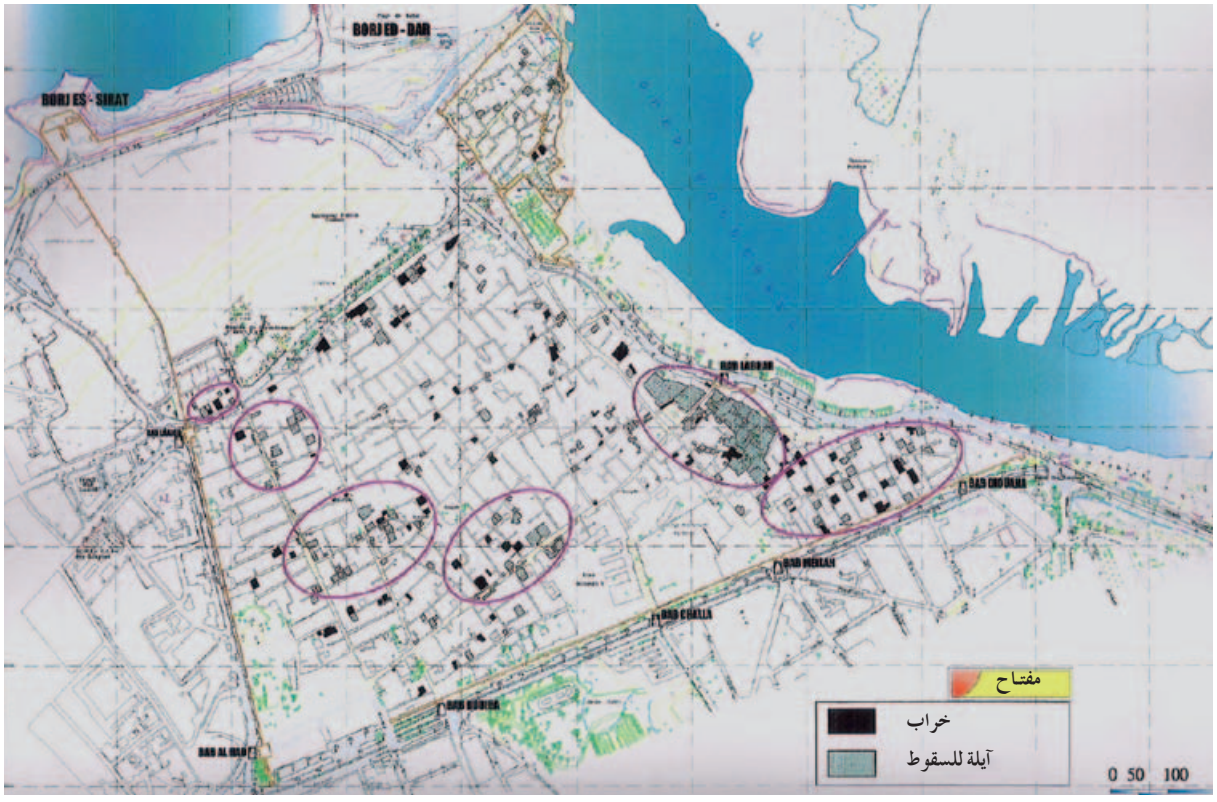

المناطق السكنية الآيلة للسقوط المدينة العتيقة بالرباط. دراسة حول المدينة العتيقة بالرباط. الوكالة الحضرية الرباط–سلا، 2005.

أ. توبان

الواجهة النهرية للمدينة العتيقة

أ. توبان

شارع لعلو

• **مرافق عامة غير ملائمة**: تم إحصاء 206 من التجهيزات الجماعية، لكن انخفاض الكثافة السكانية يؤدي إلى استخدام ناقص للبعض منها (مدرسة، مركز صحي)، في حين لم تتم الاستجابة للحاجيات في المجال الثقافي والتنشيط الاجتماعي.

الأعمال المبرمجة

شكلت المدينة العتيقة موضوعا للعديد من التدخلات خلال مدة المجلس المنتخب لفترة 1997–2003 (تهيئة زنقة القناصل وإعادة تأهيل دار المريني و تكسية الطرق وحذف حركة السير ومشروع إحداث ورشة لإعادة تأهيل وصيانة المدينة العتيقة). وقد تلاشى الاهتمام بالمدينة العتيقة مع اعتماد مقاربة وحدة المدينة وإطلاق مشاريع كبرى مثل تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق.

المدينة القديمة، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

حدد برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عدة مشاريع وأعمال:

- تهيئة مركز المحمدية للحماية الاجتماعية في باب شالة؛
- تهيئة المركز الاجتماعي التربوي العربي روديس بالملاح، بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية؛
- تهيئة وتجهيز مركز التشخيص في باب البوية؛
- تهيئة المركز الصحي في سيدي فاتح؛
- اتخاذ إجراءات لتشجيع التعليم الأولي لفائدة الأطفال الفقراء بالملاح؛
- مشروع التحديث والتكوين لفائدة أصحاب الزوارق.

المدينة العتيقة في قلب المشاريع الجديدة

مشروع إدراج مدينة الرباط في قائمة التراث العالمي لليونسكو

يعكس ترشيح مدينة الرباط للإدراج في قائمة التراث العالمي لليونسكو أهمية التحديات الجديدة المتصلة بالتراث باعتباره عاملا من عوامل المنافسة الترابية وآثاره على المدينة من حيث الإشعاع الثقافي وتنمية السياحة. لكن هذا الترشيح، الذي يعني بالتحديد، المدينة القديمة والمركز الذي يعود للفترة الاستعمارية، يتطلب توفير أنظمة معيارية، لتقنين وتنفيذ مهام الصيانة، وإخضاعها باستمرار للمراقبة.

مشروع تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق

يندرج جزء من تراب المدينة العتيقة (سيدي مخلوف، الواجهة النهرية، سيدي الضاوي)، من الناحية القانونية، ضمن مجال تدخل مشروع تهيئة وادي أبي رقراق. وقد باشرت الوكالة، بالفعل، عددا من الأعمال في المنطقة المجاورة مباشرة لهذه الأراضي (إعادة تهيئة باب البحر،

نفـق الأوديـة...)، وداخـل المدينـة العتيقة بعـد ترحيل سكان أحياء الصـفيح بديور الدبغ. وهناك مشاريع أخرى مبرمجة:

- إعادة هيكلة وتهيئة الواجهة النهرية للمدينة العتيقة؛
- تهيئة شـارع لعلو، وسـاحة برج القصبة، وساحة سوق الغزل، وتنمية شاطئ الرباط؛
- إعداد دراسة لإعادة الهيكلة وإعداد إطار تنظيمي لتهيئة قصبة الأوداية.

المشاريع التي حددها مخطط عمل 2011-2015
في إطار ترشيح الرباط للإدراج في قائمة التراث العالمي لليونسكو

- إعادة تهيئة مكتبة الأوداية وتجديدها.
- إعادة تأهيل باب لعلو وتحويله إلى ورشة متعددة الاستعمالات.
- إعداد دراسة حول إعادة تأهيل شارع القناصل.
- إحداث موقف للسيارات ومنافذ راجلة إلى قصبة الأوداية.
- إعادة تأهيل المداخل إلى السقالة والآثار والساحات الأخرى بقصبة الأوداية.
- إحداث مرافق عامة (بريد، مركز صحي، متاجر قرب) وترميم شبكة الصرف الصحي بقصبة الأوداية.
- إعادة تأهيل بعض أحياء المدينة العتيقة.
- تحسين وضعية حركة المرور ومواقف السيارات وممرات الراجلين.
- إعداد مخطط وميثاق معماري لصيانة المدينة.
- القضاء على المنازل الآيلة للسقوط على مدى طويل.

ديور الدبغ: فرصة لإعادة الهيكلة

يشكل موقع ديور الدبغ فرصة لإعادة تأهيل الجزء الشمالي من المدينة القديمة الذي يتعرض، في الوقت الحالي، للإهمال والتفقير. ويندرج هذا المشروع في إطار عملية إعادة هيكلة وتهيئة الواجهة النهرية التي تقوم بها وكالة أبي رقراق. وقد التزم مجلس المدينة بتفويت الأراضي للوكالة في إطار اتفاقية الشراكة التي يجب أن يأخذ برنامجها في الاعتبار عوامل التكامل بين الموقع ومحيطه، وخصوصا الملاح، وشارع القناصل والواجهة النهرية، وكذلك الحاجة إلى مرافق القرب.

الأراضي التي تم إفراغها بديور الدبغ

موقع ديور الدبغ

برنامج إعادة تأهيل المدينة العتيقة

قـام مجلس المدينة، فـي الآونة الأخيـرة، بإعداد مخطط عمـل لتأهيل المدينـة العتيقـة. وتتمثل المحـاور التي تم اقتراحها في ما يلي:

- إعادة تأهيل الدور الكبرى وتأهيل الفنادق؛
- تنشيط حرف الصناعة التقليدية والنهوض بها؛
- تشجيع السياحة في المدينة العتيقة؛
- تنمية تراث الأحباس وإعادة تأهيل الزوايا؛
- تشريعات البناء؛
- تحسـين الإطـار المبنـي والتدخل فـي المبانـي الآيلة للسقوط؛
- تعزيز المرافق الحضرية: الإنارة، جمع النفايات...؛
- تعزيز تجهيزات القرب؛
- تحسـين طـرق الولـوج إلـى المدينة العتيقـة ومواقف السيارات ووسائل النقل العمومي.

واسـتطاع مجلـس المدينة الحصـول على تمويـل بمبلغ 100 مليـون درهـم لـدى المديريـة العامـة للجماعات المحلية لإنجاز نحو عشـرين تدخلا تم تحديدهم مسبقا، في أربعة مجالات هي:

- تعزيز البنية التحتية (شبكة الكهرباء والصرف الصحي، ومواقف السيارات)؛
- تهيئـة المسـاحات والمرافـق العامة المحلية (شـارع القناصل، الجزاء، لعلو، باب الحد...)؛
- التدخل في مجال المباني الآيلة للسقوط (اقتناء أراضي شاغرة والمشاركة في ترميم الأطلال)؛
- تشجيع فرص العمل وتنظيم الأنشطة الاقتصادية (مركز التكوين والتأهيل).

ولتنفيذ خطة العمل، تم تقديم مقترح لإحداث هيئة تختص بإعـادة تأهيل المدينة العتيقة وإقامة الشـراكات (الحبوس من أجل ترميم الممتلكات وتعبئة العقار).

تهيئة الواجهة النهرية : برج لالة قضية، باب البحر، ديور الدبغ، زنقة السباغين، الوجهة الشمالية للفنادق والقساريات والواجهة النهرية للملاح.

شارع العلو

مخطط تهيئة وصيانة المدينة العتيقة في الرباط

أطلقت الوكالة الحضـرية للرباط–سـلا مشـروع مخطط تهيئة وصـيانة المدينة العتيقة. ويُتوقع أن يفضـي المخطط الـذي يوجد قيد الدراسـة إلى إعداد وثيقـة تبيانية ولوائح تنظيمية مصحوبة بتوصيات وإستراتيجيات للتنفيذ.

وتمثـل هذه الوثيقة أحد مكونات مشـروع إدراج الرباط في قائمـة التراث العالمـي لليونسـكو. إلا أن نجاحها لا يـزال مرهونا بتعبئة الموارد الضـرورية وانخراط الفاعلين المعنيين، وخاصة السكان.

وفـي هذا الإطار، فقد كشـفت الورشـات التشـاورية مع المنتخبيـن والجمعيـات عن الحاجيـات والأولويات في المجالات التالية:

- مرافـق القـرب (الصـحة العموميـة، دور الشـباب والملاعب الرياضية...)؛
- البنية التحتية الأساسـية (الأسلاك الكهربائية ذات التوتر المتوسـط، تقوية الطـرق، مواقف السـيارات والمداخل وجمع النفايات...)؛
- الأمن؛
- التجهيزات الشاطئية.

ومـن جهـة أخرى، تمت الإشـارة إلى وجـود مباني عامة مغلقـة أو مهجـورة والتي يمكـن تغيير اسـتعمالها لغايات أخرى.

وينبغـي أن تنـدرج كافـة البرامـج والأعمـال المبرمجة فـي المدينـة العتيقـة ضـمن رؤيـة منسـجمة للحمايـة. وفرضـت هـذه المقاربـة نفسـها كإشـكالية أولويـة في المخطط الجماعـي للتنمية. فبالنظر إلـى أهميتها التراثية والاجتماعيـة، فـإن المدينة تمثل أحد الرهانات لضـمان تنافسية العاصمة.

المشاريع قيد الإنجاز أو المبرمجة في المدينة العتيقة بالرباط و المناطق المجاورة لها.

الجزء الخامس

الطلب الاجتماعي والتدبير الترابي

مكنت الورشات التشاورية للأحياء من تحديد الطلب الاجتماعي المعبر عنه بشكل واضح من طرف المنتخبين والمجتمع المدني، في ما يتعلق بنقص المرافق المحلية أو التشغيل أو الدعم الاجتماعي. ويكشف هذا الطلب عن الشرخ الحضري الذي لا يزال قائما في العاصمة، ولاسيما بالنسبة لمقاطعة اليوسفية ويعقوب المنصور، وكذلك بالنسبة إلى المدينة العتيقة التي تعيش مسلسل تفقير متسارع.

ولتلبية هذا الطلب، فإن قطاع تدبير الخدمات البلدية مطالب بتحقيق التوازن المجالي الضروري بين الأحياء التي تتوفر على بنيات تحتية ومرافق وخدمات للنقل متواضعة ومناطق شاسعة أخرى ناقصة الإدماج.

ويشكل انطلاق المشاريع الكبرى المهيكلة، التي يُتوقع أن تعزز القدرة التنافسية للمدينة، فرصة للاهتمام بالنواقص الموجودة لتحقيق تأهيل شامل للمدينة، بل وللتجمع السكاني بكامله.

ولأجل ذلك، فإن تحسين تدبير الموارد المحلية يفرض:

(أ) الرفع من مداخيل المدينة، (ب) ترشيد الخيارات المتعلقة بالميزانية، (ج) تعزيز القدرات المحلية، (د) إقامة شراكات، وخاصة بين القطاعين العام والخاص.

المتطلبات المعبر عنها على صعيد الأحياء

كانت إشكالية الطلب الاجتماعي الموضوع المهيمن في النقاشات التي عرفتها الورشات التشاورية مما أمكن معه التعرف على انتظارات السكان وحاجياتهم.

السويسي، منطقة سكنية شاسعة

يمتد حي السويسي فوق 42 % من أراضي مدينة الرباط ويضم أقل من 5 % من مجموع ساكنتها. ويعد بذلك من المناطق السكنية ذات معدلات كثافة منخفضة. كما يضم 2700 أسرة من قاطني الصفيح، أي ما يمثل 25% من مجموع ساكنته. ويوصى باعتماد حلول تحقق التمازج الاجتماعي بالنسبة لهذه الفئة من السكان لتجنب خطر «الغيتوهات».

ويضم القطاع هضبة عكراش (1000 هكتار)، التي يراهن مخطط التهيئة على تحقيق درجة عالية من التمازج الاجتماعي فيها، من خلال استقبال عمليات القضاء على أحياء الصفيح وإسكان قاطنيها في عين المكان، بعدما تم رفض المنتخبين والسكان لموقع عين عودة.

وعلى الرغم من وضعها الاجتماعي المناسب، تعاني جماعة السويسي من عجز في البنيات التحتية الأساسية: الطرق، الصرف الصحي، الإنارة العمومية، المرافق المحلية، الخ...

م. فاضيلي

الحي السكني العسكري

أكدال– الرياض: بين الوظيفتين السكنية والخدماتية

يقطن في أكدال–الرياض 90.568 نسمة على مساحة 2326 هكتار، وتنقسم إلى أربعة وحدات حضرية:

- الليمون، الذي يشهد تحول الفيلات إلى فضاءات مكتبية وخدماتية؛
- أكدال، حي سكني تحول إلى مباني وعمارات معدة للسكن والمكاتب؛
- العرفان، الحي الجامعي الذي تتمركز فيه مؤسسات التعليم والبحث والمستشفيات؛
- الرياض، منطقة سكنية أصبحت قطبا إداريا جديدا للعاصمة، والتي يستند تدبيرها (الطرق والإنارة العامة) إلى اتفاقية الشراكة بين مجلس المدينة وشركة تهيئة الرياض.

وقد بادرت المقاطعة إلى إعداد مخططها الجماعي للتنمية وفق مقاربة تشاركية وعدد من الأولويات: (أ) صيانة الطرق، (ب) الإنارة، (ج) جمع النفايات، (د) الملاعب الرياضية والعديد من مشاريع التنمية المحلية والتجهيزات.

وتطلبت برمجة المخطط الجماعي للتنمية غلافا ماليا قدر بـ340 مليون درهم، أي 70 مليون درهم في السنة، وهو مبلغ يفوق بكثير المنحة التي يقدمها مجلس المدينة والتي لا تتجاوز 5 ملايين درهم في السنة. وتزداد هذه الفجوة اتساعا بسبب الوضع القانوني للمقاطعات الذي لا يسمح بإبرام شراكات مع القطاعات الحكومية دون موافقة الجماعة.

م. الفاضيلي

محج الرياض

أكدال: حي في تحول مستمر

عرف حي أكدال تحولات عميقة خلال الثلاثين سنة الماضية. إذ كان في البداية حيا سكنيا بكثافة ضعيفة، لكن سرعان ما تحولت تكوينته نتيجة للحوافز التي قدمتها تشريعات التعمير المتصلة بنسبة استغلال الأراضي، مما أدى إلى ارتفاع سريع في كثافة السكن. وتزامن هذا التحول بتعزيز للوظيفة التجارية والخدماتية للحي، لدرجة أصبح معها مركزا جديدا يعوض المركز التاريخي للمدينة (المدينة العتيقة–شارع محمد الخامس)

إن تساكن الوظائف الإدارية والسكنية والتجارية له انعكاسات على تحول الحي، إذ أخذت تطرح إشكاليات وقوف وحركة السيارات واستخدام الفضاء العمومي. كما كان لقرب القطاع الجامعي (العرفان والسويسي) وتطور أنشطة الخدمات أثر واضح على أشكال استغلال حظيرة السكن، إذ ترتب عنه انقسامات فرعية وتراجع الوظيفة السكنية التي كانت سمة حي أكدال الغالبة. وكان لذلك أيضا أثر على تجديد الطبقات الاجتماعية بمجيء فئات جديدة من السكان

فهذه العوامل جميعها معززة بانطلاق خدمة الطراموي ستساهم في تسريع تحولات هذا الحي و أصبحت تثير بحدة رهانات استغلال الفضاء العمومي لفائدة حي له وظيفة المركز، مطالب بلعب دور مفصلي بين مركز المدينة والمركز الجديد لحي الرياض.

الرباط حسان: وظائف مركزية وتراث في حاجة إلى الحماية

يبلغ عدد سكان المقاطعة 128.425 نسمة يقيمون على مساحة 867 هكتار، أي 20 % من السكان و9 % من تراب المدينة. وتحتضن وظائف مركزية، وتجهيزات، وتراث معماري وحضري، بما في ذلك المدينة العتيقة ووسط المدينة.

وتتمثل الأولويات الرئيسية التي تبلورت داخل الورشات التشاورية:

1. **مرافق القرب**: (أ) إعادة تأهيل سينما الزهراء والحمراء، (ب) استغلال الملاعب الرياضية التابعة للاعداديات والثانويات، (ج) إعادة تأهيل عقار المرافق غير المستعملة أو ناقصة الاستخدام.

وهناك ثلاث فئات معنية وهي الأطفال والنساء والمعاقين.

2. **تنظيم الأنشطة**

تمثل التجارة المتجولة خسارة بالنسبة للجبايات الضريبية وتفرض على المدينة تخصيص تكاليف إضافية للصيانة. ومن بين المشاريع المتفق عليها: (أ) إعادة تنظيم سوق وجوطية العكاري (ب) سوق شارع لندن بالمحيط، (ج) إعادة تأهيل السوق المركزي والمناطق المحيطة به.

3. **صيانة المدينة العتيقة: أولوية بالنسبة للمقاطعة**:

وتستهدف التدخلات: (أ) تهيئة المناطق المحيطة بحي الملاح، ومشروع مركب ثقافي فوق أرض المدابغ، (ب) اقتناء منازل في المدينة العتيقة وتحويلها إلى مرافق عمومية، (ج) إعادة تأهيل الحرف الصغرى.

شارع محمد الخامس (الكزا بالمدينة العتيقة)

حي وقاصة بالقرب من حي الملاح بالمدينة العتيقة

4. **حماية البيئة**:

تتوفر المقاطعة على العديد من الحدائق، كما أنها تستفيد من الواجهة النهرية التي شملها مشروع أبي رقراق. ويجب صيانة صورة المدينة كمدينة خضراء (14 مشروعا للتوأمة يهم مقاطعة الرباط-حسان)، مع ما يفرضه ذلك من توفير للصيانة الملائمة (صيانة المناطق الخضراء التي تقل مساحتها عن 1 هكتار تقع على عاتق المقاطعات).

العكاري: حي مفصلي يعاني من التفقير

يحتل حي العكاري موقعا مفصليا في ملتقى العديد من الأحياء، ما بين المحيط، أكدال ويعقوب المنصور. ويتميز بتنوع نسيجيه الحضري والسكني (المدينة الجديدة، تجزئة الثلاثينات، تعمير عمودي، أراضي التجهيزات الكبرى). وينفرد حي العكاري بخاصية ذاتية، تتجلى في

الشعور القوي بالانتماء لدى ساكنته، غير أنه يعاني من حيث تهيئته الفضائية من ضعف في التنظيم المجالي وفي جودة الفضاءات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض الحي إلى ضغوط متعددة، منها الكثافة المفرطة للمباني، انتشار التجارة المتجولة و نزوع نحو التفقير بسبب تدهور البنايات والتحولات الاجتماعية المترتبة عن ذلك.

و يقدم الحي فرصا للتهيئة والتجديد العمراني، تتمركز بالخصوص على طول جبهة البحر و لتثمين الأراضي البور ولتحسين الفضاء العمومي. ومن شأن ربط الحي بالطراموي أن يسرع من وتيرة تحولاته.

ف. الدحي

العكاري

اليوسفية : قطاع شاسع يعاني من الإهمال ومنتخبون في مواجهة طلب اجتماعي ملح

يبلغ عدد سكان مقاطعة اليوسفية 172 863 نسمة، يعيشون فوق مساحة 1121 هكتار، أي 27.5 % من مجموع السكان على 11.4 % من مجموع أراضي المدينة. وتجسد المقاطعة وضعا متناقضا من حيث استغلال المجال والوظائف، كما تنطوي على تركيبة اجتماعية متنوعة. وتهيمن عليها ثلاث مناطق يغلب عليها الطابع الشعبي: دوار الدوم، دوار الحاجة والمعاضيد.

كانت اليوسفية المقاطعة التي عبر فيها المنتخبون عن أكبر عجز من حيث المعدات والاندماج الحضري، نظرا للكثافة السكانية العالية: حوالي 100 000 نسمة بالنسبة لأحياء الدوم ودوار الحاجة والمعاضيد لوحدها. إذ يطرح ارتفاع الكثافة السكانية والارتفاع المفرط للمباني في مواقع شديدة الانحدار، مشكل المباني المعرضة للخطر. إن الأمر يتعلق بحالة فريدة من نوعها في العاصمة، وهي حالة خطيرة جدا وقديمة، الشيء الذي دفع المنتخبين إلى المطالبة بـ»التدخل العاجل»، وجعلهم يتكلمون على مقاطعتهم مستعملين تعبير «أحزمة الفقر».

لقد اجتمعت في هذا الحي العديد من مظاهر العجز في مجالات التنظيم المجالي والاجتماعي والبيئي، في وضع تطبعه معيقات مجالية وكثافة سكانية عالية، مما سيزيد من تعريض المنطقة لمخاطر التهميش وتدهور وضعية المباني، الشيء الذي يمثل تهديد حقيقيا لسلامة مباني السكان.

وتعيش المنطقة حاليا، في الواقع، حالة من انعدام التدبير كنتيجة للفراغ القانوني في هذا المجال وبسبب غياب الإجراءات المواكبة للتغيرات الجارية. ومن شأن هذه الحالة من «الفوضى» أن تزيد الوضع تأزما وتعرقل أية مبادرة تهدف إلى التغيير وتثمين إمكانيات المقاطعة.

وتتمحور الأولويات التي عبر عنها المنتخبون حول تأهيل مقاطعتهم، التي يعتبرون أنها تعاني كثيرا من مظاهر الإقصاء. وتهم هذه الأولويات بصفة خاصة أحياء الدوم والحاجة والمعاضيد، من خلال التدخلات التالية:

- الولوج إلى الخدمات الأساسية: الطرق، الإنارة، الصرف الصحي، والنفايات الصلبة والأمن. وكان هذا المحور من أهم المطالب التي عبر عنها المنتخبون والجمعيات؛
- الولوج إلى مرافق القرب: مدرسة، نادي نسوي ومراكز الشباب. وتمثل هذه التجهيزات فضاءات لتعزيز

الروابط الاجتماعية، التي تعرف حالة من التفكك (ارتفاع معدلات الهدر المدرسي والرسوب المدرسي والجنوح بين الشباب وانعدام الأمن والتهريب بكل أنواعه)؛

• إيجاد حلول للمناطق المعرضة للخطر، والمناطق شديدة الانحدار، والخروقات التي يعرفها مجال المباني والارتفاعات والسكن غير اللائق. ويتعلق الأمر بمسألة تحتاج إلى التدخل بشكل استعجالي بالنظر للمخاطر التي تتهدد سلامة السكان والمجاورين لهم.

• تنظيم الأنشطة: المنطقة الصناعية، والمحلات التجارية والخدمات، الباعة المتجولين، والتكوين المهني. إذ يتطلب الأمر تأهيل منطقة الأنشطة الموجودة حاليا، ودعم مجال التكوين المهني من أجل ملائمة اليد العاملة مع متطلبات سوق العمل بشكل أفضل. من ناحية أخرى، فإن انتشار التجارة والخدمات غير المهيكلة يطرح تحديا مزدوجا: تحدي سوسيو اقتصادي، وتحدي يرتبط بتدبير الفضاء العام، الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية للتدخل قصد إعادة تنظيم الحي.

• الدعم الاجتماعي: مكافحة الفقر، والبطالة، الجريمة، والفئات الاجتماعية الهشة. فهذه المجالات هي التي تم التعبير فيها عن حاجيات اجتماعية حادة، كما أنها تعكس ضخامة العجز وضرورة تلبيته بشكل استعجالي، خاصة بالنسبة إلى النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

• بناء وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين. تضم المنطقة العديد من الجمعيات المحلية الناشطة في المجال الاجتماعي والثقافي والرياضي، لكنها غير مهيئة لمواجهة العجز المسجل وضخامة الطلب. كما أن تشتت جهود الجمعيات لا يسمح بالتدخل على نحو منسق وقائم على رؤية تنموية حضرية محددة. إن هذه الحقيقة تفرض، على نحو استعجالي، دعم الجمعيات المحلية في مجال التكوين وبناء القدرات، وكذلك التنسيق فيما بينها من أجل تنفيذ الأعمال والمشاريع المتفق بشأنها.

• الرهانات العملية لإعادة هيكلة وتأهيل أحياء الدوم الحاجة والمعاضيد. لقد انطلقت العديد من المبادرات الهادفة إلى تحسين الإطار الحضري، غير أنها تفتقر إلى الإطار المؤسساتي الذي يضمن تفعيلها وتطبيقها وكذلك إلى فضاءات للتحاور في شأنها والاتفاق حولها في أفق صياغة مشاريع توافقية وتشاركية.

يعقوب المنصور أو إشكالية أحياء الصفيح المتكررة

يعتقد المنتخبون أن وحدة المدينة كانت لها آثار سلبية على منطقتهم، بعد تراجع الميزانية من 18 مليون درهم إلى 5 ملايين درهم، ودعوا إلى اعتماد مبدأ معادلة تخصيص الموارد. ويعرف تراب المقاطعة، كما في حالة مقاطعة اليوسفية، نقصا في البنيات التحتية (الطرق، والإنارة، والمناطق الخضراء) وفي المرافق المحلية (المراكز الصحية والفضاءات الترفيهية). ويشعر المنتخبون في هذه المقاطعة التي يبلغ عدد سكانها 202.301 نسمة، بأن منطقتهم مهمشة بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب والفقر الواضح والهجرة، التي تهم أيضا المنحدرين من جنوب الصحراء، التي ترفع من عدد سكان أحياء الصفيح. كما يعتبر العدد الكبير للباعة المتجولين مصدر خسارة من حيث المداخيل الضريبية.

إن مسألة أحياء الصفيح هي الهاجس الذي يدعو للقلق، وهو ما يطلق عليه المنتخبون «النقط السوداء» داخل منطقتهم. ويرجع تاريخ بعضها إلى 60 سنة. وإذا كانت عملية إعادة إسكان قاطني دوار الكورة بعين المكان تعتبر تجربة إيجابية، ينبغي العمل على تسوية وضعية آلاف الأسر المتبقية، لاسيما أن الجماعة تتوفر على احتياطي عقاري يفي نسبيا بهذا الغرض.

تباين في التجهيزات العمومية

باستثناء المرافقة التعليمية، التي يمكن القول بأنها موزعة بشكل متساوي نسبيا، تبقى تغطية باقي الخدمات غير موزعة بشكل ملائم على مجموع التراب. ويظهر هذا النقص بوضوح في المرافق السوسيو تربوية وقطاع التنشيط والترفيه.

وأمام هذا العجز، برز قطاع خاص للاستجابة إلى طلب ساكنة تتوفر لديها الإمكانيات المادية في بعض الأحياء (الصحة، التكوين، الرياضة...)، وهو الأمر الذي يزيد في تعميق التباين المجالي.

أ. ع

حي الصفيح في يعقوب المنصور

مرافق المدينة: تدبير ضعيف الأداء

أثيرت مسألة الحكامة لا سيما في ارتباطها بالتدبير الخاص بمرافق الجماعة ويتعلق الأمر ب:

- تحسين استثمار الموارد البشرية وتوجيهها نحو المهام التي تخدم الجماعة المحلية؛
- التحكم في الضرائب المحلية والاستفادة من تحويلات الدولة وقروض التمويل؛
- ترشيد عملية تخصيص الموارد المالية واعتماد خيارات موازناتية فعالة؛
- تنسيق التدخلات في العديد من القطاعات الرئيسية، وخاصة في قطاع النقل العمومي؛
- تعزيز تتبع ومراقبة التدبير المفوض: الماء والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات؛
- تحسين مساطر تسليم الرخص وتسهيل الاستثمارات؛
- إنشاء نظام لدعم الجمعيات المحلية؛
- تعزيز الشراكات بين المدينة والمصالح الخارجية؛
- إنشاء آلية مؤسساتية للتشاور والتحكيم؛
- إحداث إطار مؤسساتي لتحفيز الاستثمار الخاص.

تتوفر مدينة الرباط على طاقم من الموظفين (5543) بمستويات تأهيل ونسب تأطير ضعيفة ويعانون من نقص واضح في مجالات التدبير.

ومن بين الكفاءات التي تفتقر إليها المدينة اليوم هناك العاملون الاجتماعيون، وهي الفئة المهنية المطلوبة من طرف الفاعلين المحليين، لاسيما منهم الجمعيات، للتمكن من مواكبة دينامية التأطير الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي.

وتواجه المصالح الجماعة أيضا عجزا في مجال التنسيق وازدواجية في التسيير مع الولاية. ويجري الإعداد لهيكل تنظيمي جديد، لا تعير فيه المقاربة القطاعية المعتمدة (الفصل بين الميادين التقنية والإدارية والاجتماعية) اهتماما لأقطاب المؤهلات متعددة التخصصات.

المشاريع الحضرية الكبرى

يعد مشروع تهيئة وادي أبي رقراق أحد المشاريع الرئيسية، من حيث أثره الكبير على مستقبل المدينة. ويلقي الضوء على إشكالية تنفيذ المشاريع العمرانية الكبرى في العاصمة وعلى التحديات المؤسساتية وأساليب تدبير ملفات التعمير الكبرى، الذي لا يزال يتم على المستوى المركزي، في وقت قطع فيه مسلسل اللامركزية أشواطا كبيرا.

إن إحـداث هيئات خاصـة للإشـراف على كل مشـروع داخـل مجـال ترابـي محـدد، يثير مسـألة التمفصـلات والمسـؤوليات واندماجها في إطار رؤية شـمولية للتنمية الحضرية. وتتجلى هذه المشكلة بوضوح في القطيعة بين تهيئة أبي رقراق ومحيطه، وخاصـة المدينة العتيقة وأحياء الدوم والحاجة والمعاضيد.

موظفو الجماعة الحضرية للرباط

الفئات	العدد	%
إطار إداري	558	10,6 %
مهندس ومهندس معماري	99	1,8 %
طبيب وطبيب بيطري	27	0,5 %
ممرض ومساعد ممرض	4	0,1 %
تقني	774	14,0 %
إطار إداري متوسط	624	11,3 %
عون إداري	2 403	43,4 %
عون مؤقت	1 024	18,5 %
المجموع	**5 543**	**100,0 %**

المصدر : الجماعة

لا تتوفـر الجماعـة على هيئـة دائمة للتخطيـط والبرمجة وتتبع المشـاريع. و يبدو هذا النقص واضـحا، على وجه الخصـوص، في تتبع مخطط التهيئة الحضرية الذي يوجد قيد الإعداد وفي تدبير برنامج القضاء على أحياء الصفيح.

ومن ناحية أخرى، لوحظ غياب أي فضاء للحوار والتشاور بين مجلـس المدينة والمهنيين والقطاع الخاص، وكذلك غيـاب محـاور للرد علـى الطلبـات المقدمـة من طرف السكان، ولاسـيما في حالة المشـاريع التي لم يكتب لها أن تكتمل.

حضور نسائي متزايد

تتمثـل أول ملاحظة في التفاوت القائم بين التقدم المحرز على مسـتوى النصـوص القانونية المتعلقة بوضع المرأة، كما رسـخته مدونة الأسـرة و الدسـتور الجديـد والواقع العملـي الذي يعكس الكثير مـن العقبات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمرأة في مسلسل اتخاذ القرار، وخاصة فيما يتعلق بالتدبير المحلي.

إن هـذا الوضـع هـو انعكاس لمظاهـر التأخير الواضـح التي يكشـف عنه ضـعف نسـبة تمثيل المرأة في الميدان السياسي، وطنيا ومحليا، هذا في وقت اقتحمت فيه النساء ميادين ومجالات أخرى، وكشـفن عن قدرات مسـاوية للرجـل وتحملن مسـؤوليات مهمة. فعلى سـبيل المثال، هنـاك بعض القطاعـات في الوظيفـة العموميـة والقطاع الخاص، التي تشـهد مشاركة متزايدة للمرأة، بما في ذلك مناصب التأطير والإدارة.

أما بخصـوص مدينة الرباط، فيبدو التفاوت واضحا، منذ البدايـة، على مسـتوى تمثيلية النسـاء: 11 منتخبات فقط داخل مجلس جماعي يضـم 86 عضوا، وامرأة واحدة في مكتب يتألف من 10 أعضـاء، في حين تمثل النساء 30 % من مجمـوع الموظفيـن الإداريين، وتقل النسـبة بكثير حينما يتعلق الأمـر بالتأطير. بالمقابل، يرتفع عدد النسـاء اللواتي يتحملن مسؤوليات داخل الجماعة، على مستوى المصالح الإدارية والهيئات المنتخبة، وهي وضعية ناجمة عن مبادرة شخصية لعمدة المدينة لتشجيع مساهمة النساء ذوات الكفـاءة للعـب دور أكثر فاعلية في تدبير الشـؤون المحليـة. وفي هذا الصـدد، فإن إحداث لجنة المسـاواة وتكافؤ الفرص التي أنشـأتها المدينة، على نحو ما أوصى بـه الميثاق الجماعـي الجديد، يمثل إنجـازا متقدما، وإن كان يجـب إدماج المزيد من الكفاءات النسـائية في إطار المساواة الداخلية.

لقـد تمت الإشـارة إلى أن بعض الإجراءات القويـة التي تم اعتمادها خلال السـنوات الأخيرة، مثل العمل بمقاربة النوع

فـي تخصـيص بعض فصـول الميزانيـة العامة للدولـة لم يتم تطبيقها على مستوى البلديات. وبنفس الطريقة لم يتم تسجيل أية مبادرة أو إجراء لصـالح المرأة من قبل مجلس المدينة ، ما عدا بعض المنح القليلة التي استفادت منها جمعيات نسائية.

وباسـتثناء وجـود قوي في مقاطعـة أكـدال الرياض، فإن تمثيلية النسـاء المنتخبات تظل غير متساوية على مستوى المقاطعات، سـواء داخـل المجلس أو المكتب، بسـبب الوضع السوسيولوجي للسكان.

وقد أكدت المقابلات التي أجريت مع النسـاء المنتخبات هـذه التفاوتات، وذلـك بالرغم من المقتضـيات القانونية المعتمدة بخصـوص التمييز الإيجابي، مثل مسألة الكوطا التي تم اعتمادها خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة. وإذا كانت النساء المنتخبات يعترفن بالتداعيات الإيجابية لمثل هذه المبادرة، فمن الواضح أن الأحزاب السياسية لا تفضل المرشحات المؤهلات قانونيا. وقد أثيرت عبارة «السقف الزجاجي» لتعكس حالة من العراقيل والتحفظات.

وينبغـي أن نسـجل الجهـود المبذولـة لتكويـن النسـاء المنتخبات من خلال صندوق الدعم والبرامج التي أطلقتها المديرية العامة للجماعات المحلية والتعاون الثنائي.

ورغم الإنجازات المؤسساتية، تبقى مشاركة المرأة في تدبير شؤون المدينة أقل من الانتظارات والتحديات التي ستواجه الرباط فـي مجال الحكامة التشـاركية. وبهذا المعنى، فإن مشـاركة المرأة على جميع المستويات لا تزال هدفا ينتظر الدعم، الشـيء الذي يجب على المخطط الجماعي للتنمية أن يأخذه بعين الاعتبار ويدمجه ضمن أولوياته.

أما بخصـوص المجتمع المدني، فيتمثل أحد المكتسبات الهامـة فـي تنامـي مشـاركة المـرأة فـي ديناميـة الحركة الجمعوية، مما يشـكل عامل إثراء سواء من حيث التعبئة أو من حيث تحديد خصوصـية الطلـب الاجتماعي. إن هذا الاستنتاج يكتسـي أهمية بالغة لاسيما أن التواجد النسوي في المحيط التشاركي يتناقض مع التواجد النسوي الضعيف في الهيئات التمثيلية المنتخبة والهياكل المؤسساتية.

وبالإضـافة إلى ذلك، هناك خصوصـية أخرى، تتمثل في انخراط المرأة داخل الأحياء الشعبية، حيث يقمن بوظائف اقتصـادية رئيسية داخل أسرهن. إذ لمواجهة المسؤوليات التـي تفرضـها الظروف الاقتصـادية السـيئة، أصـبحت مساهمة النساء داخل العائلة جد مهمة.

وفي هذا السـياق، يجـب على المخطط الجماعـي للتنمية أن يولي اهتماما خاصـا لإدماج المرأة ومشـاركتها في مسلسـل صـنع القرار وإعداد المشـاريع والأعمال اسـتنادا إلى مقاربة النوع.

مقتطف من الدستور الجديد للمملكة المغربية

الحريات والحقوق الأساسية
الفصل 19

يتمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدسـتور، وفي مقتضـياته الأخرى، وكـذا فـي الاتفاقيات والمواثيـق الدولية، كما صـادق عليها المغـرب، وكل ذلـك في نطـاق أحـكام الدسـتور وثوابت المملكة وقوانينها. تسـعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصـفة بيـن الرجال والنسـاء. وتُحـدث لهذه الغاية، هيئة للمناصـفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

انعدام الرؤية في تدبير العمل الجمعوي

يولي مجلـس المدينة اهتمامـا كبيرا للنسـيج الجمعوي، يتجسـد في الدعم المالي المهم الذي يمنح سـنويا للعديد مـن الجمعيات العاملـة في المجال الاجتماعـي والثقافي والرياضـي. ورغم ذلك، فإن هذا الإجراء لا تصـاحبه أية آلية للتدبير أو التتبع أو الرسـملة، وهـو الأمر الذي يتجلى في: (أ) غياب معايير واضـعة لتخصيص الموارد والدعم، (ب) تخصـيص الموارد بدون تقييم للأثر الفعلي للأعمال والبرامج، (ج) الغياب شـبه التام للوثائق التي تبرر صرف الاعتمادات المالية المرصـودة، (د) غياب المسـاواة في

توزيع الدعم الذي تستحوذ عليه في حدود الثلث ثلاث جمعيات كبرى.

ويجب أن نسجل بأن المدينة قد خلقت مؤخرا قسما إداريا مكلف بالجانب الاجتماعي الخاص بالجمعيات. وبأن هذه الآلية قد سجلت غياب البيانات والمعطيات التي تسمح لها بالقيام بمهامها، والتي تتعلق، أساسا، بتتبع أنشطة الجمعيات.

إن هذا الوضع يعكس الصعوبات التي تواجه مجلس المدينة في وضع إستراتيجية تنموية حقيقية ودعم الجانب الاجتماعي، على الرغم من المجهود المالي الذي تم بذله لهذا الغرض، والذي بلغ 30 مليون درهم سنويا تم منحها لحوالي 350 جمعية محلية.

عجز في مجال التواصل

يعاني التواصل وكذلك الطريقة التي يتم بها تدبير هذه الوظيفة على مستوى مجلس المدينة من العديد من الاختلالات، الشيء الذي يجعله غير قادر على مسايرة أهداف عاصمة تطمح إلى خوض غمار المنافسة الدولية.

فعلى المستوى العملي، تتوزع مهمة التواصل بين ثلاثة أطراف: مكتب العمدة والكتابة العامة وخلية تابعة لقسم الشؤون الاجتماعية، المكلف بالتواصل. ويؤدي هذا الوضع إلى تداخل في الاختصاصات وفقدان للبيانات والموارد.

كما أن التواصل بين مصالح الجماعة غير متطور، إن لم نقل منعدم، مما يعرقل نقل البيانات والمعلومات وتدفقها، كما تبين ذلك خلال مراحل إعداد هذه الوثيقة. من جهة أخرى، فإن غياب التواصل المنظم مع الأطراف الخارجية يزيد من حجم هذا العجز ويعرقل أي انفتاح على المواطنين. وتشكل هذه الوضعية عقبة حقيقية قد تعيق تفعيل الشراكات التي تعقدها الجماعة.

ويمكن الإشارة إلى بعض المبادرات التي تم القيام بها مثل مشروع إحداث موقع للإخبار خاص بالمدينة، لم يعمل إلى يومنا هذا، وكذلك إصدار مجلة.

ومن الناحية التقنية، فإن المدينة لا تتوفر على أية وسيلة لتجميع وتتبع وتحديث المعطيات، رغم كونها (الوسيلة) ضرورية لمتابعة التغييرات الجارية والمساعدة في اتخاذ القرار.

فعلى سبيل المثال: (أ) تتوفر مدينة الرباط على تراث مبني وأراضي جماعية، يتم احتلالها، في بعض الأحيان، بدون ترخيص أو لم يتم تحديدها وجردها بكيفية دقيقة، (ب) غياب معطيات حول استغلال الملك العمومي (ساحات المقاهي، الباعة المتجولون، مواقف السيارات، مخازن، حركة المرور وممرات الراجلين)، (ج) غياب المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالأحياء، (د) عدم نشر تراخيص الاستغلال والإخبار بها.

هذه الوضعية تستوجب على وجه الاستعجال إحداث مرصد داخل مصالح الجماعة، يتولى مهمة تجميع واستغلال وتتبع المعطيات. وهذه الأداة هي وسيلة لتحسين التدبير اليومي وأداة فعالة للمساعدة في اتخاذ القرار. لكن، على الجماعة أن تقوم، في المقام الأول، بإعداد إستراتيجية ملائمة لبرمجة الطلب المحلي، وللتبادلات اللازمة مع المواطنين ومنسجمة مع وضعيتها كعاصمة.

التعاون اللامركزي: مؤهلات تتطلب الدعم

انخرط مجلس المدينة، في السنوات الأخيرة، في أشكال مختلفة من التعاون: التوأمة والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والمنظمات الدولية (منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، عمداء المدن الفرانكوفونيين). ويتوفر مجلس المدينة، في هذا الصدد، على قسم للتعاون اللامركزي يضم عددا من المصالح تتمحور حول آلية يقودها ثمانية أشخاص، ويهيمن على أشغالها التدبير الإداري للملفات.

يتميز هذا النمط من التبادل، بقدرته على منح المدينة فرصا تمكنها من دعم قدرات المنتخبين والتقنيين، والوصول إلى مصادر تمويل المشاريع والحصول على الخبرات في

بعض الملفات من قبيل النقل والتخطيط وحماية التراث.. الخ. ورغم ذلك فهذه الإمكانيات غير مستغلة بما يكفي بسبب عدم رسملة التجارب التي انخرطت فيها المدينة، والعراقيل التي تحول دون تفعيل الإجراءات الضرورية لتعبئة الموارد المالية المتوفرة للمدينة لتحقيق التنمية.

وبالرغم من هذه الإكراهات، يجب التنويه ببعض التجارب في مجال التعاون مثل برنامج دعم اللامركزية، الذي تم بشراكة مع مدينة ليون حول التنقلات وتأسيس شبكة تضم الفاعلين المعنيين بمجال التنمية الحضرية. كما تجب الإشارة إلى عملية التوأمة مع مدينة إسطنبول التي تهم التخطيط وتجربة شركات الاقتصاد المختلط.

كما أن المدينة هي عضو في حوالي 15 منظمة دولية، من بينها منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وهي أول جمعية دولية لعمداء المدن، ويحتل عمدة الرباط منصب نائب رئيس لجنتها المالية. وتعتزم الرباط استضافة مؤتمر هذه المنظمة، التي تضم ما يقرب من 5000 عمدة، في سنة 2013.

ويمثل هذا المجال، باعتباره أحد المجالات التي توفر إمكانية الانفتاح على المستوى الدولي، فرصة كبيرة بالنسبة للمدينة من حيث إبراز المدينة والتعبير عن طموحاتها وتبادل التجارب والخبرات، وكذلك، التموقع داخل خارطة المنافسة الدولية.

المالية المحلية: نظام وطرق تدبير قليلة النجاعة

لقد تم إعداد التحليل الاستعادي للوضعية المالية للجماعة انطلاقا من فحص الحسابات الإدارية الخاصة بالسنوات المالية الأخيرة. وقد مكن هذا الفحص من رصد بنية مداخيل ونفقات التسيير والتجهيز، وكذلك تطورها في الفترة ما بين 2005–2010.

ملخص تركيبي للمداخيل والنفقات للفترة ما بين 2005–2010

تطور مداخيل ونفقات الجماعة الحضرية للرباط بين 2005–2010 (بملايين الدراهم)

التعيين		2005	2006	2007	2008	2009	2010
موجود الخزينة المنقول 1–n	(1)	372	362	347	445	332	327
مداخيل التسيير	A	609	573	638	591	705	857
مداخيل التجهيز	C	5	7	101	185	82	84
مجموع المداخيل	(2)	614	580	739	776	787	942
نفقات التسيير	B	504	524	589	608	691	756
نفقات التجهيز	D	120	71	52	280	101	194
مجموع النفقات	(3)	624	595	641	889	792	950
موجودات الخزينة في نهاية السنة	E=3_1+2	362	347	445	332	327	318
الالتزامات واجبة السداد التسيير	G					25	31
الالتزامات واجبة السداد التجهيز	F	264	313	395	325	300	213
الفائض المتاح في نهاية السنة المالية	=E_F_G	98	34	50	7	2	74

ملحوظة: المعطيات الواردة استندت إلى المداخيل والأدآت الفعلية.

يتضح بأن مداخيل التسيير خلال سنتي 2008 و2009 لم تكن كافية لتغطية نفقات التسيير. وفي سنة 2010، لم يتحقق التوازن إلا بفضل المنحة الاستثنائية التي قدمتها الدولة.

بنية مداخيل التسيير وتطورها

تطور مداخيل التسيير

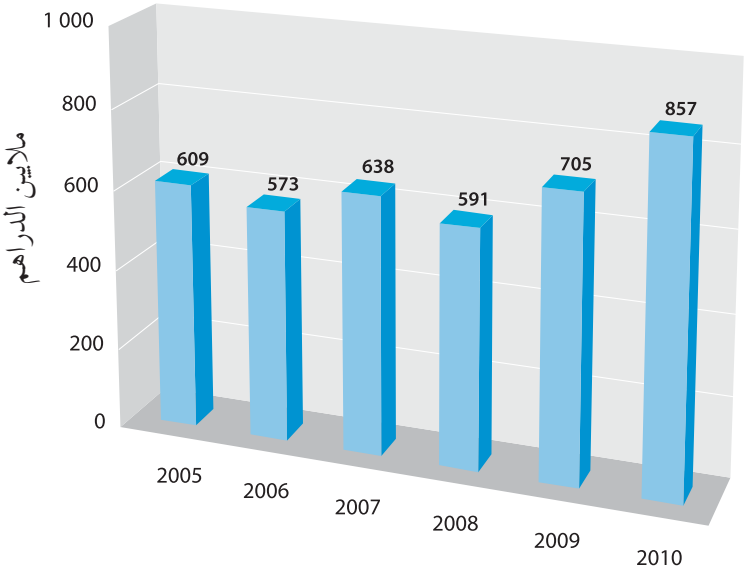

عرفت مداخيل التسيير إجمالا نموا سنويا بلغ 7 %، وسجلت تراجعا في عام 2008، وهي السنة التي صادفت بداية تنفيذ إصلاح نظام الضرائب المحلية. وتتوزع على النحو التالي:

نوع المداخيل (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الضريبة على القيمة المضافة + إعانات (ضريبة منقولة)	72	74	85	87	176	234
الرسوم المحصلة لفائدة الجماعة الحضرية (ضريبة حضرية، ضريبة النظافة، ضريبة مهنية)	451	409	451	399	402	444
مداخيل أخرى (ضريبة ، سوق الجملة، تعمير...)	85	91	102	106	127	179
المجموع	**609**	**573**	**638**	**591**	**705**	**857**

يبين الرسم البياني انخفاضا في الضرائب المحصلة لفائدة الجماعة الحضرية منذ 2008 وارتفاعا في مداخيل الضرائب المحولة في سنتي 2009 و2010. وهذا ما يفسر الارتفاع الإجمالي في المداخيل المسجل خلال العامين الماضيين.

أما بالنسبة للمداخيل الأخرى التي يتم تدبيرها مباشرة من طرف الجماعة، فلقد شهدت تحسنا ملحوظا بنسبة 110 % على مدى 6 سنوات، ومثلت في عام 2010 ما يقارب 21 % من نفقات التسيير، أي 179 مليون.

المداخيل الضريبية التي تديرها الجماعة

يظهر تطور الرسوم الثمانية المحلية الأكثر أهمية على النحو التالي (بملايين الدراهم):

نوع المداخيل (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ضريبة تدهور الطرق	0,0	0,0	0,2	0,0	0,1	33,2
مداخيل وكلاء سوق الجملة	24,6	26,8	30,1	30,5	31,4	31,0
ضريبة الأراضي غير المبنية	0,7	1,4	0,6	1,5	8,2	24,7
إتاوة الشغل المؤقت للأراضي	3,1	4,7	6,7	5,9	10,8	12,9
المداخيل غير المتوقعة والمختلفة	5,6	8,6	8,2	2,7	9,7	12,4
الضريبة على عملية البناء	10,2	7,6	8,9	10,4	13,2	11,4
الضريبة على بيع المشروبات	4,7	4,8	5,4	10,9	9,0	10,1
ضريبة على المبيت	4,2	5,4	6,5	7,6	6,9	7,1
مجموع 8 ضرائب	53,2	59,2	66,5	69,5	89,2	142,9
مجموع المداخيل الضريبية الصافية	85,5	90,7	101,9	105,5	126,9	178,9
حصة 8 ضرائب في المجموع	62,3 %	65,3 %	65,3 %	65,8 %	70,3 %	79,9 %

تمثل هذه الضرائب الثمانية لوحدها 80 % من مجموع المداخيل التي تدبرها الجماعة مباشرة .

ورغم أن بعض هذه الضرائب عرفت ارتفاعا ملموسا (ضريبة الأراضي غير المبنية)، فإنها ما تزال تعاني من العجز بسبب قلة الوسائل المادية والبشرية (تكوين غير كافي).

سجلت المداخيل الضريبية المدبرة لفائدة الجماعة التطور التالي:

نوع المداخيل (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الضريبة الحضرية	86,9	65,5	86,9	10,7	10,2	11,6
ضريبة السكن	0,0	0,0	0,0	8,4	12,6	12,3
ضريبة النظافة	204,4	185,0	191,5	37,8	26,2	36,4
الضريبة على الخدمات الجماعية	0,0	0,0	0,0	159,3	179,3	205,9
ضريبة الباتانتا	159,8	158,6	172,4	37,1	14,1	5,1
الضريبة المهنية	0,0	0,0	0,0	146,1	159,7	172,6
المجموع	**451,2**	**409,1**	**450,7**	**399,2**	**402,0**	**444,0**

المداخيل الضريبية المدبرة لفائدة الجماعة (الضريبة المهنية، الباتنتا سابقا، ضريبة السكن، الضريبة الحضرية سابقا، ضريبة الخدمات الجماعية، ضريبة الأزبال سابقا).

يبين هـذا الجـدول الانخفاض المفاجئ الذي وقع سـنة 2008 بعد دخول القانون رقم 06–47 حيز التنفيذ. ومن بين الأسباب التي تفسر تراجع هذه الضرائب هناك انخفاض الحصة التي تؤول إلى الجماعة، التي انتقلت من 90 % إلى 80 % مـن مجموع المبالغ المحصـلة، وإلى إعفاء القانون الجديد للعديد من المؤسسات العمومية من الضريبة.

المداخيل الضريبية المحولة

كان توزيع مداخيل الضـريبة على القيمة المضـافة والمنح خلال السنوات المالية ما بين 2005–2010 كما يلي:

نوع المداخيل (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحصة من عائد الضريبة على القيمة المضافة	22,3	23,7	35,1	36,6	69,8	39,4
مخصصات الضريبة على القيمة المضافة	0,0	0,0	0,0	0,0	56,3	0,0
منحة الدولة	50,0	50,0	50,0	50,0	50,0	195,0
المجموع	**72,3**	**73,7**	**85,1**	**86,6**	**176,0**	**234,4**

يمثل تحويل الضـريبة على القيمة المضـافة حصـة مهمة من مداخيل التسيير للدولة، بالإضافة إلى المنح الاستثنائية للدولة، التي بعد أن كان متوسـطها 50 مليون درهم بين سنتي 2005 و2009، انتقلت إلى 195 مليون درهم في سنة 2010.

تسـتفيد الرباط أكثـر من جميع الجماعات الحضـرية من مسـاعدات الدولـة. فالربـاط، التـي كانت تحصـل على 2.48 % من الضريبة على القيمة المضافة والمنح المقدمة لمجمـوع الجماعـات الحضـرية سـنة 2008، تلقـت 4.64 % مـن مداخيل هذه الضـريبة سـنة 2010، وهو ما يمثل زيادة كبيرة.

الباقي استخلاصه

ينقسم الباقي استخلاصه إلى فئتين:

- الباقي استخلاصه من المداخيل المدبرة لفائدة الجماعة والتي تمثل ما بين 78 و80 % من مجموع الباقي تحصيله، أي 461.7 مليون درهم سنة 2010؛
- الباقي استخلاصـه مـن المداخيل المدبرة مباشـرة من طرف الجماعة، أي 109.3 مليون درهم.

تطور الباقي استخلاصه من المداخيل المدبرة لفائدة الجماعة

نوع المداخيل (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ضريبة النظافة	198,44	203,50	224,74	200,76	181,87	145,63
الضريبة المهنية	0,0	0,0	0,0	47,89	97,58	132,32
ضريبة الخدمات الجماعية	0,0	0,0	0,0	41,18	77,45	94,16
الباتانتا	133,46	112,65	136,78	149,08	116,37	86,80
ضريبة السكن	0,0	0,0	0,0	2,05	1,22	2,77
الضريبة الحضرية	26,43	27,22	18,57	16,00	9,89	0,01
مجموع الباقي تحصيله من المداخيل المدبرة لفائدة الجماعة	**358,33**	**343,37**	**380,10**	**456,96**	**484,38**	**461,69**

بلغت قيمة الباقي استخلاصه من الضريبة المهنية والضريبة على الخدمات الجماعية، المحدثتان سنة 2008، مستوى في غاية الأهمية، بحيث وصلت إلى 132,32 مليون درهم و94.16 على التوالي سنة 2010.

وبلغ الباقي استخلاصه من الضرائب التي تدبرها الجماعة مباشرة 109.3 مليون درهم، 80 % منها تعود إلى أكثر من ست سنوات، مما يجعل تحصيلها، في النهاية، أمرا صعبا.

مداخيل التجهيز

تطور مداخيل التجهيز (بملايين الدراهم):

نوع المداخيل	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التمويل الخارجي (صندوق التجهيز الجماعي، مخصصات، الضريبة على القيمة المضافة، مداخيل مختلفة)	5	7	101	185	82	84
فائض التجهيز المنقول	105	49	49		14	125
الخزينة 1–n	372	362	347	445	332	327
مجموع موارد التجهيز	**482**	**418**	**497**	**630**	**428**	**536**

لا يمثل فائض التسيير، الذي يسمح بقياس قدرة أي بلدية على الاقتراض، سوى حصة صغيرة من مداخيل التسيير، هذا إن لم يكن سلبيا (2008). ولذلك، فإن هامش المبادرة يبقى ضيقا بالنسبة للجماعة.

ويتكون قرض صندوق التجهيز الجماعي الذي تم رصده بين سنتي 2007 و2010، بقيمة 380 مليون درهم، إلى حدود 301 مليون درهم من عمليات سحب متعددة لقرض إجمالي بقيمة 470 مليون درهم على مدى 15 سنة وبفائدة 7.5 % سنويا خصص لتهيئة الشبكة الطرقية.

النفقات

تتوزع النفقات بين التسيير والتجهيز على النحو التالي:

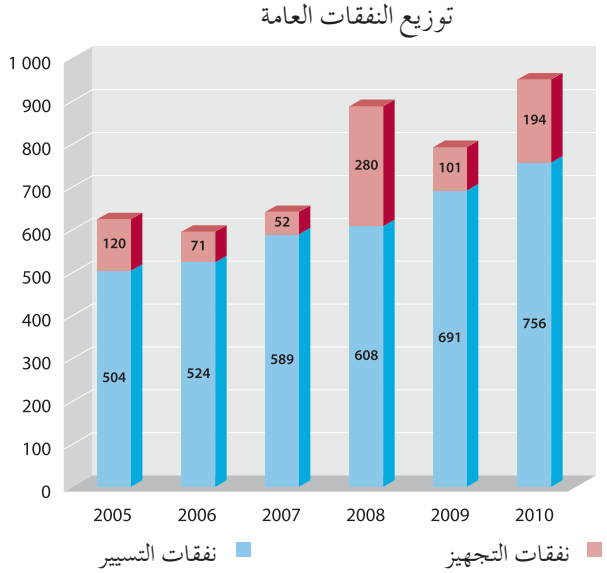

يتكـون الجـزء الأكبر مـن النفقـات (80 %) من نفقات التسـيير. إذ تم خلال سـنة 2008 بـذل مجهودات كبيرة لضمان تقدم الأشـغال المنجزة في مجال التجهيز، والتي بلغت 280 مليون درهم.

نفقات التسيير

التطور العام لنفقات التسيير

ارتفعت نفقات التسيير بمعدل سنوي بلغ 54.8 مليون درهم بين سنتي 2005 و2010، أي 9,4 % سنويا، مقابل تزايد في عدد سكان الرباط بنسبة أقل من 1 % في السنة.

نوع النفقات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصاريف المجلس والجمعيات	4,9	5,1	5,8	6,8	5,8	6,2
مصاريف تسيير أخرى	34,8	39,8	40,2	45,2	33,7	53,0
نحو الميزانية الملحقة	0,2	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	0,0	0,0	8,0	0,0	1,0	0,0
مخصصات المقاطعات وغيرها	57,4	58,3	82,7	87,5	87,5	149,3
فوائد/القروض	9,6	12,3	8,1	8,0	24,5	25,4
شركات الخدمات	93,7	100,5	110,2	122,2	140,0	137,8
المستخدمون	265,7	271,0	289,4	290,3	313,8	353,8
المساعدات	16,0	17,2	25,0	26,4	61,8	30,2
المجموع دون حساب سداد القرض	482,2	504,8	569,9	587,1	668,7	756,5
المبلغ الرئيس للقرض	21,6	19,5	19,0	21,1	21,9	
المجموع العام للنفقات	**503,8**	**524,3**	**588,9**	**608,2**	**690,7**	**756,5**

تساهم ثلاثة أبواب في تطور نفقات التسيير:

- تكاليف الموظفين التي ارتفعت إلى نحو 88 مليون درهم (33 %) بين عامي 2005 و2010؛
- تسوية المتأخرات المستحقة عن استهلاك الماء والإنارة العمومية: ارتفع المبلغ الذي كان في حدود 70 مليون في سنة 2009، إلى 120 مليون درهم في سنة 2010؛
- المبلغ المدفوع للشركات المكلفة بالتطهير والذي انتقل من 93 مليون سنة 2005 إلى 137 مليون سنة 2010، بزيادة قدرها 47 % خلال الفترة المذكورة (أو 8 % سنويا في المتوسط).

تطور نفقات التسيير حسب الفئة

تطورت نفقات التسيير على النحو التالي (بملايين الدراهم):

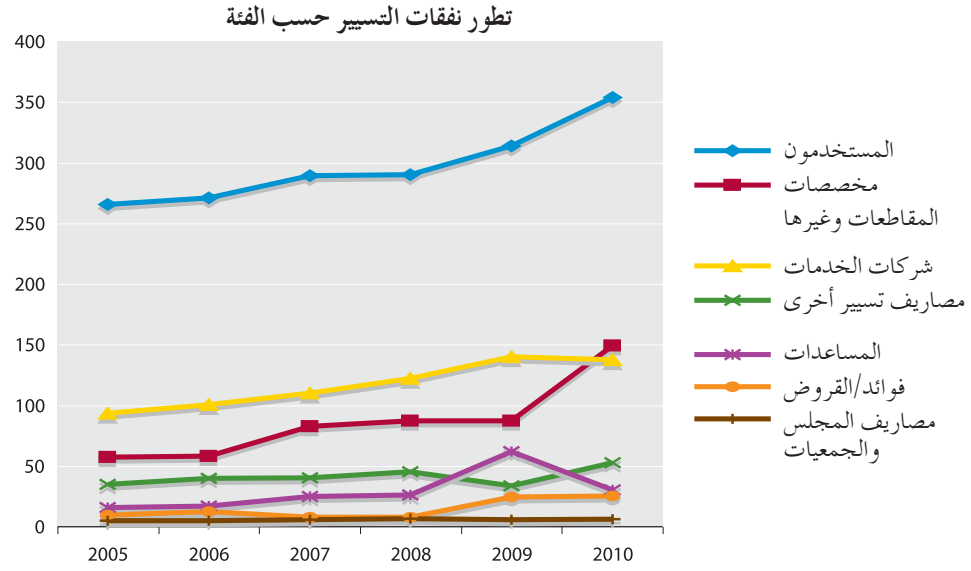

يتضمن باب «منح المقاطعات» و«مصاريف الماء والإنارة العمومية» النفقات المباشرة للمقاطعات. ولابد من الإشارة إلى أن هذه النفقات، كما يتضح من خلال الرسم البياني التالي، قد تراجعت خلال مجموع الفترة، باستثناء الارتفاع الطفيف الذي سجل خلال سنة 2010.

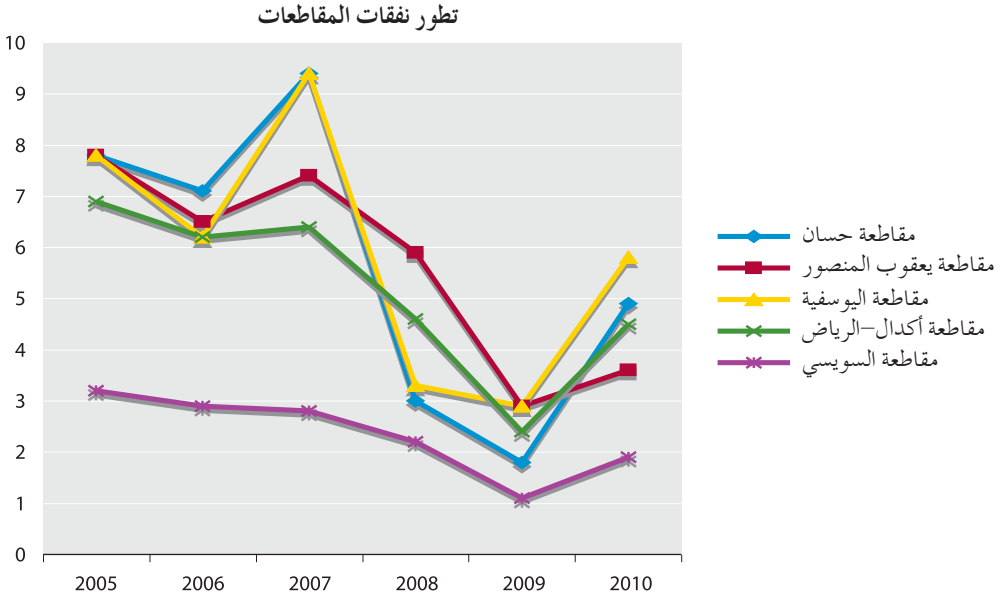

نفقات التجهيز

تطورت نفقات التجهيز كالتالي:

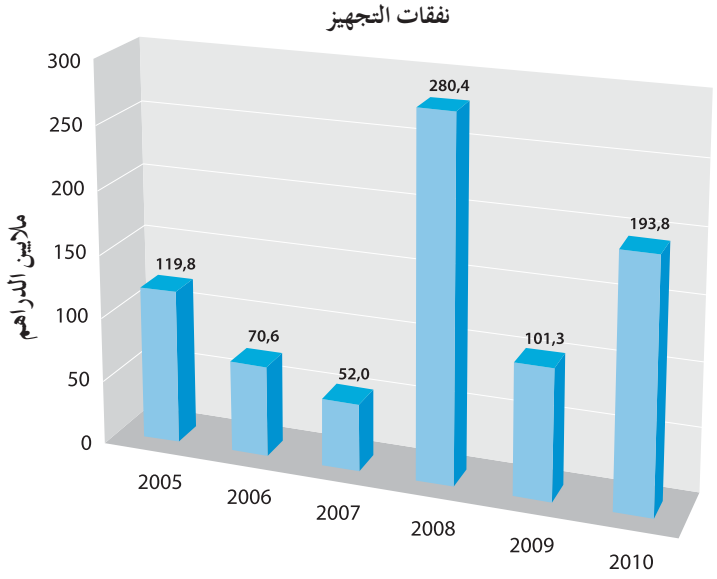

تطور نفقات التجهيز حسب الفئات

نوع النفقات (بملايين الدراهم)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الديون المنقولة
عقار	3,5	0,9	0,2	1,0	1,4	1,1	24,9
منقولات	19,0	11,1	10,4	5,6	6,1	10,8	8,3
مشاريع مندمجة	14,4	10,5	19,1	202,0	65,5	103,9	51,0
نفقات مختلفة	27,6	12,6	4,4	3,4	0,8	4,7	6,0
استخماد الدين	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	22,8	0,0
شؤون اجتماعية	5,7	1,0	0,9	2,4	3,8	5,8	18,0
شؤون تقنية	33,1	20,2	5,2	24,9	19,1	24,3	96,5
شؤون اقتصادية	0,2	1,1	0,4	0,2	0,3	0,2	1,9
الإعانات	16,1	13,0	11,5	40,8	4,1	20,2	6,0
المجموع	**119,8**	**70,6**	**52,0**	**280,4**	**101,3**	**193,8**	**212,6**

وتشمل نفقات التجهيز الأكثر أهمية ما يلي:

• المشاريع المندمجة، والتي خُصص 90 % منها لتهيئة الطرق والممولة بواسطة قروض من صندوق التجهيز الجماعي؛

• الباب الخاص بالشؤون التقنية، ويضم أشغال الطرق وتهيئة المساحات الخضراء بنسبة 90 % من مجموع النفقات؛

• الإعانات والمساعدات الممنوحة والتي تم دفع نصف مبلغها للمديرية الجهوية للتجهيز لتمويل المحول الطرقي في حي الفتح؛

• تسديد القروض، بداية من سنة 2010، الذي أصبح مدرجا في الجزء الخاص بالتجهيز.

ويكشف تحليل بنية المداخيل والنفقات وتطورها عن وجود هوامش وإمكانيات للرفع من المداخيل وتقليص النفقات، وخاصة تلك المتعلقة بالتسيير. ومع ذلك، فإن الضغوط التي تمارس على الميزانية على المدى القصير والمتوسط هي بالحجم الذي يجعل أن الرفع من المداخيل الضريبية للجماعة سيمكن بالكاد من تغطية ارتفاع نفقات التسيير المتكررة، المرتبطة بالطلب الاجتماعي القوي ومستلزمات تنمية العاصمة.

ويتضح أن نفقات الاستثمار تعتمد، بشكل كبير، على إعانات الحكومة، وتتم على شكل تحويلات عبر مجلس العمالة، وأحيانا عن طريق الجهة أو الولاية، دون أن تكون هذه الاعتمادات مدرجة في ميزانية البلدية. فعلى سبيل المثال، تعطى منحة بقيمة 50 مليون درهم للمدينة ويتم تخصيصها لقطاع النظافة. وتم ذلك في وقت كانت فيه الإدارات والمؤسسات العمومية معفاة من الضريبة المحلية. ولذلك، هناك نقص مهم في مداخيل المدينة، التي لم يتم إجراء أي تقييم دقيق بشأنها.

ويتم تمويل أغلب الاستثمارات الضخمة في إطار شراكات بين مجلس المدينة والإدارة والمصالح العمومية (جسر حي الفتح، الطريق الدائري الثاني، تنقيل خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي، الخ.). لكن تنفيذ هذه الاستثمارات يصطدم بصعوبات التمويل التي تأخر إنجازها. هذه المعاينة تدفع إلى ربط برمجة الاستثمارات بهامش المناورة الذي تسمح به الموارد الذاتية للمدينة، قبل إبرام شراكات لإنجاز المشاريع التي يتوقف تنفيذها على درجة الالتزام المالي لباقي الشركاء.

قدرة الجماعة على الاقتراض

1. الوضع الحالي لمديونية الجماعة الحضرية للرباط

القروض الجاري تسديدها هي كالتالي:

• منظمة المدن العربية: قرض بقيمة 4.5 ملايين درهم تقريبا، خصص لإنجاز المركب الرياضي لليوسفية في سنة 2006، والذي تبلغ قيمة تسديد رأسماله سنويا إلى حوالي 650.000 درهم تنضاف إليها الفوائد (100.000 درهم في سنة 2010).

• قرض قيمته 32.5 مليون درهم منح من طرف المعهد الاسباني الرسمي للقروض يتم تسديده على مدى 20 سنة بين عامي 2009 و2029، بمعدل 1،625 مليون درهم سنويا برسم مبلغ القرض. أما الفائدة فتبلغ قيمتها، حسب الجدول الزمني لتسديد القرض، حوالي 1.5 % في السنة، أي 470.000 درهم/سنة.

أما جاري القروض المحصل عليها من صندوق التجهيز الجماعي، فبلغت إلى حدود 2011/01/01، ما قيمته 455 مليون درهم تقريبا، تضاف إليها الفوائد بما قيمته 270 مليون درهم. إلا أن عدم توفر المعطيات حول مراجعة معدلات الفائدة، يجعل من الصعب تحديد قيمة جاري القروض الخاص بالجماعة على نحو دقيق.

ويقدم الجدول التالي تفاصيل القروض:

رقم الملف	تاريخ الاتفاق	الموضوع	المبلغ	المبلغ المحرر	المبلغ الباقي تحريره
2–ر. اليوسفية/01	04/10/2001	تهيئة الطرق (شطر 2)	16	16	0
2–س.الرباط/02	02/08/2002	شبكات الطرق	17	16	1
1–أ.الرياض/02	30/09/2002	شبكات الطرق	10	10	0
1–ر. اليوسفية/03	01/04/2003	تهيئة الطرق	20	20	0
1–يعقوب المنصور/03	03/06/2006	تهيئة الطرق والإنارة	15	14	1
ACL004296MAD(1–الرباط/06)	29/06/2006	تهيئة الطرق	470	430	40
المجموع			**548**	**505**	**43**

(ملايين الدراهم)

2. **القدرة على الاقتراض**

وفقا لمخطط صندوق التجهيز الجماعي، الممول الرئيسي لصندوق الجماعة، فإن شروط منح قرض لجماعة محلية يفترض توفر المعايير التالية، حيث على المقترض:

1. أن يكون معدل الاقتراض (مجموع أقساط القروض على إجمالي موارد الجماعة) أقل من 40 %؛

2. أن يتوفر على ادخار واحد على الأقل يمكن من تغطية خدمة الدين بكاملها (القروض التي أبرمت سابقا+ القروض التي سيتم إبرامها).

استنادا إلى المعيار الأول، وبالنظر إلى أن المبلغ الإجمالي لموارد الجماعة وصل في سنة 2010 إلى ما مجموعه 942 مليون درهم (من دون احتساب الفوائض المنقلة)، فإن معدل الاقتراض المحدد في نسبة 40 % يسمح بالحصول على قرض بقيمة 376 مليون درهم، وهو ما تم تجاوزه بالفعل.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني، يجب على البلدية أن تتوفر على ادخار يمكن من تغطية خدمة الديون بالكامل. ومع ذلك، لم تتم، في سنتي 2008 و2009، تغطية نفقات التسيير بالجماعة بواسطة موارد التسيير. وفي سنة 2010، لم يتم تحقيق التوازن إلا من خلال مخصصات الضريبة على القيمة المضافة بلغت قيمتها 195 مليون درهم، رغم أن تمديد مهلتها لا يتم بشكل قبلي. مما يدل على أن نتائج ميزانية التسيير لا تسمح للجماعة بالحصول على قروض جديدة، ما عدا المنح الخاصة التي تقدمها الوزارة الوصية، نظرا لوضعيتها كعاصمة.

مساهمات ميزانيات جهة الرباط–سلا–زمور–زعير وعمالة الرباط في ميزانية الجماعة الحضرية للرباط

- **معطيات حول الحسابات المالية**

المجاميع الرئيسية للحسابات الإدارية للجهة وللعمالة هي كالتالي (مليون درهم):

التعيين	عمالة الرباط		جهة الرباط–سلا–زمور–زعير	
التسيير	**2009**	**2010**	**2009**	**2010**
مداخيل التسيير	86,9	88,1	73,5	98,6
نفقات التسيير	76,2	78,8	19,7	22,7
فائض التسيير	10,7	9,3	53,8	75,9
التجهيز				
فائض التسيير	10,7	9,3	53,8	75,9
فائض السنة الفارطة	166,1	155,8	132,9	146,8
مخصصات الضريبة على القيمة المضافة	17,2	18,7		
مداخيل أخرى	6,3	16,9		
مجموع مداخيل التجهيز	200,3	200,6	186,7	222,8
نفقات التجهيز	44,5	42,5	39,8	80,0
فائض	155,8	158,1	146,8	142,7

(ملايين الدراهم)

• **مساهمة الجهة في نفقات الجماعة الحضرية للرباط**

بلغت النفقات الإجمالية (التسيير والتجهيز) في جهة الرباط سلا زمور زعير ما مجموعه 102 مليون درهم سنة 2010، تم تخصيص 6 ملايين درهم منها لفائدة مدينة الرباط، لإنجاز الطرق الموصلة الى المدينة.

• **مساهمة العمالة في نفقات الجماعة الحضرية للرباط**

يتطابق المجال الترابي لعمالة الرباط مع المجال الترابي للمدينة، ولذلك، فإن مجموع نفقاتها يمكن اعتباره نفقات تم صرفها من قبل المدينة. ومع ذلك، فإن قيمة النفقات بقيت ضعيفة، إذ لم تتجاوز مبلغ 79 مليون درهم في سنة 2010 بالنسبة للتسيير، خصص منه نسبة 60% لتغطية نفقات الموظفين ونفقات التسيير. أما نفقات التجهيز، التي يمكن اعتبارها المساهمة الحقيقية لميزانية العمالة في أنشطة الجماعة فبلغت سنة 2010 ما مجموعه 42 مليون درهم. ومن أصل 158 مليون درهم، وهي قيمة الفوائض المسجلة إلى غاية متم شهر دجنبر من سنة 2010، ما يزال مبلغ 22 مليون درهم (نصف معدل الإنفاق السنوي) متوفرا ويمكن إعادة برمجته.

سبل تحسين موارد الجماعة

هناك العديد من السبل الكفيلة بتحسين مداخيل البلدية، يمكن التفكير فيها:

• تعزيز تكوين الموظفين المكلفين بجمع المعلومات عن القاعدة الضريبية؛

• التكوين التقني للموظفين العاملين في حساب القواعد الضريبية والتحقق منها؛

• الإحصاءات الدورية لتحديد وتحديث قائمة دافعي الضرائب الخاضعين لمختلف أنواع الرسوم؛

• تحديث قواعد الإيجارات التي تعد أساس الضرائب المحلية؛

• إعداد قاعدة للبيانات مشتركة بين مختلف المصالح (الجماعة، الضرائب، السجل العقاري، «ريضال»، الخ).

• اعتماد النظام المعلوماتي في تدبير مداخيل الجماعة؛

• مسائلة الموظفين المسؤولين عن إعداد الوعاء الضريبي والتحصيل؛

• تحيين القرارات الجبائية التي أصبح بعضها متقادما؛

• تحسين طرق تدبير أملاك الجماعة.

الجزء السادس

الحكامة: إشكالية التحكيمات

تحتل الحكامة موقعا محوريا بين رهانات المخطط الجماعي للتنمية. ذلك أن موقع المدينة كعاصمة يضعها في مواجهة إكراهات وتحديات في إطار علاقاتها مع مختلف شركائها، باعتبارهم أطراف معنية بتنمية المدينة.

وتمثل الحكامة في الوقت الراهن خيارا لا محيد عنه لتطوير التدبير الحضري وتقتضي اللجوء إلى التحكيم بين مختلف الرهانات المحلية، ويمكن مقاربتها من خلال عدد من المعايير الرئيسية:

- نجاعة الخدمات المقدمة من طرف المدينة للمجتمع والمواطنين ؛
- درجة وأشكال إشراك المواطنين والفاعلين المحليين في اتخاذ القرار على المستوى المحلي؛
- قدرة المدينة على التفاعل مع محيطها المؤسساتي ومع المجتمع المدني، والتجاوب مع مطالب المواطنين.

المخطط الجماعي للتنمية: أداة في خدمة المدينة والجماعة

إن الغاية من إعداد المخطط الجماعي للتنمية هي الدفع نحو تملكه من طرف الجماعة والمنتخبين وتبنيهم له، على اعتبار أن وظيفتهم هي تمثيل الساكنة وضمان تدبير شؤون المدينة. إن الهدف هو تمكين الجماعة من وثيقة ترابية تشاركية حول الاختيارات الإستراتيجية العملية في مجال التنمية والتدبير المحليين، انطلاقا من الإشكاليات التي تحظى بالأولوية ومن حاجيات السكان.

المنتخبون: غياب الانسجام وتعدد المقاربات

المنتخبون هم فاعلون رئيسيون في مسلسل إعداد مخطط التنمية الجماعي وتنفيذه، بالنظر إلى دورهم وانتدابهم، سواء على مستوى التمثيل أو اتخاذ القرار، إذ لهم:

- وظيفة ريادية في قيادة مسلسل التشارك الخلاق، باعتباره خارطة طريق لممارسة انتدابهم؛
- دور تنشيطي في إعداد برنامج مدينة مشترك وربطه بانتظارات وحاجيات الساكنة؛
- موقع يستدعي المسائلة عن التدبير الشفاف، في إطار الديمقراطية التمثيلية؛
- مسؤولية تملك ومأسسة هذه المقاربة لضمان تكريسها واستمراريتها.

تطرقت اللقاءات مع المنتخبين إلى مسألة الاختيار التنموي للرباط، وطالبوا بمشروع قوي يرقى إلى مستوى المدينة–العاصمة. وإذا كان انخراط أغلبية المنتخبين الذين تم الاجتماع بهم في مخطط التنمية الجماعي قد تحقق، فإن نظرتهم إلى الرهانات والتحديات تبقى مختلفة. ومن بين ما ركزت عليه اللقاءات:

- الاستعداد لمواكبة مسلسل مخطط التنمية الجماعي باعتباره عملية تشاركية؛
- الرغبة في تسليط الضوء على خصوصيات وأولويات كل منطقة؛
- الفرصة لمد جسور التواصل مع القطاعات الأخرى لتحسين التدخلات وبرمجتها؛
- الميل إلى عرض وتقديم حلول ومشاريع قطاعية؛
- استعداد يحتاج إلى توفر أنشطة مواكبة في مجال تعزيز القدرات؛

• رغبة رؤساء المقاطعات في تبني الأولويات التي سيتم تنفيذها في مناطقهم؛

• توفر هامش مناورة نسبي لتحسين البرمجة.

على الرغم من الاستعداد الذي أبان عنه أغلب المنتخبين للمشاركة في مسلسل المخطط الجماعي للتنمية، تجدر الإشارة إلى أن غياب التجانس السياسي، الذي تحدث عنه بعض المنتخبين، يعد عقبة أمام أية مقاربة توافقية تخدم مشروعا حضريا مشتركا.

إن الانقسام السياسي الناتج عن هذا الوضع تسبب أيضا في الصعوبات التي واجهت اعتماد مقاربة مشتركة بين الجماعات على مستوى التجمع السكاني برمته حول الأوراش والقرارات الكبرى.

وفي المقابل، نلاحظ أن الآلية المشتركة التي أحدثت مؤخرا بين الجماعات لتدبير النقل بالحافلات يكشف عن فرص الانفتاح الممكنة والضرورية لمواجهة الحالات الاستعجالية في جميع مناطق التجمع السكاني. وتتمثل إحدى الحالات التي تتطلب تدخلا استعجاليا في اختيار الموقع الجديد للمقبرة، لمواجهة مشكل استنفاذ الطاقة الاستيعابية للمقابر داخل الرباط، والذي لا يمكن حله إلا عن طريق مقاربة مشتركة على المستوى الترابي برمته.

المخطط الجماعي للتنمية: مشروع يستجيب لانتظارات السكان

إن المنتخبين يدركون أهمية انخراطهم في مسلسل المخطط الجماعي للتنمية والعمل على إنجاحه، لكنهم أثاروا العديد من القيود التي تعيق مهمتهم، من حيث هامش المناورة ومحدودية الموارد والوسائل، في سياق طلب اجتماعي قوي في بعض أحياء العاصمة.

بالنسبة إلى عمدة المدينة، يتعلق الأمر بـ «التفكير على المدى الطويل والتدبير على المدى القصير»، أي العمل وفق منظور إستراتيجي للمدينة وتدخل استعجالي يومي.

واستنادا إلى المزايا المقارنة للعاصمة – العلم والثقافة والبيئة والخدمات – يصبح التحدي هو إثراء هوية المدينة و في الوقت ذاته العمل على تحقيق نوع من «الاستقلال عن الإدارة». أصبح مجلس المدينة، الذي يتوفر على موارد مالية محدودة، مطالبا بإيجاد أشكال وصيغ جديدة في علاقته وتفاوضه مع الدولة من أجل القيام بمهمته على أفضل وجه.

وينبغي أن يُنظر إلى هذه الاستقلالية على أنها فرصة لتنويع الأنشطة المنتجة للثروات ولمناصب الشغل في المدينة، بهدف الرفع من مواردها والسماح لها بأن تكتسب تنافسية أكثر، وبالتالي من أن تستجيب بشكل أنجع للطلب الاجتماعي. ويتعين استكشاف حلول عديدة في هذا المضمار:

• بروز قطب جديد للتنمية مرتبط بالجهة الجديدة، إذ ستُدمج المدينة في مجال ترابي يضم منطقة الغرب، التي تتوجه نحو إقامة قطب تنموي يعتمد على مهن صناعة السيارات والصناعات الغذائية، داخل بيئة تتوفر على مؤهلات هائلة؛

• تعزيز الروابط بين الرباط والدار البيضاء في أفق تمكين العاصمة من التموقع في قطاعات جديدة للخدمات، تسمح بتحقيق تكامل بين المدينتين؛

• النهوض باقتصاد للمعرفة بالاعتماد على قطب جامعي واستشفائي وكذلك بتطوير نشاط سياحي، يقوم على الثقافة واللقاءات والتظاهرات ذات الطابع الدولي.

تساهم كل هذه المبادرات في تنويع أنشطة المدينة وتغني الوظائف التقليدية التي كانت تتمحور حول الإدارة والجامعة والخدمات.

وتعمل على تعزيز الاستقلالية المالية للمدينة والتقليل من اعتمادها على الدولة، وهي الوضعية التي ينبغي أن تفضي إلى عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص على مختلف الأصعدة الترابية. ومن بين الاقتراحات التي تم تقديمها:

• الحل المالي–العقاري–التكويني: (أ) مالي بسبب محدودية الموارد، (ب) عقاري، في سياق تقلص الاحتياطي العقاري، (ج) التكوين وتعزيز القدرات للرفع من تنافسية المدينة؛

• تعزيز التمازج الاجتماعي والاندماج الحضري في سياق تواجد أحياء الصفيح وأشكال من السكن غير اللائق؛

• تحسين الحكامة باعتماد طرق فعالة وشفافة في التدبير.

وتنضاف إلى هذه المعطيات التحديات الجديدة التي تواجه المدينة، والتي يتعين أن يأخذها المخطط الجماعي للتنمية بعين الاعتبار:

• التكامل مع الدار البيضاء من أجل توازن ترابي أفضل؛

• تعزيز الوظائف الثقافية من خلال تطوير المرافق الرمزية (متحف الفن الحديث والمسرح الكبير، الخ...).

• تنفيذ المخطط الجديد للتنقل في المدار الحضري؛

• إنجاز التجهيزات الجديدة (الطريق الدائري، سوق الجملة، والمحطة الطرقية، الخ...).

• تعزيز عمل القرب مع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

• تطوير الشبكات الدولية: المدن والحكومات الإفريقية المحلية المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومدن البحر الأبيض المتوسط، الخ...

يقدم المنتخبون ورؤسائهم مقاربات مرتبطة بمناطقهم الخاصة وانتظارات وحاجيات السكان. ويتحدثون بالأساس عن تأهيل الأحياء وتعزيز البنيات التحتية والتجهيزات والحصول على سكن لائق وإدماج الشباب في المدينة من خلال توفير فرص العمل، باعتماد أفضل ممارسات الحكامة.

السلطات المحلية: نحو صناعة قرار مشتركة

تتحمل السلطات المحلية مسؤولية السير الحسن لمسلسل المخطط الجماعي للتنمية، وفق النصوص المعمول بها، ولذلك فهي تدرك حجم وطبيعة التحديات المترتبة عن عملية البرمجة التشاركية، وفي الوقت نفسه، توظف سلطاتها في مجال التنسيق واتخاذ القرارات بشأن التحديات الكبرى التي تواجه العاصمة. وتعمل السلطات المحلية على تأكيد دورها باعتبارها:

• صلة وصل بين الفاعلين المحليين وفريق مواكبة المخطط الجماعي للتنمية؛

• حكما وطرفا يسهر على السير الحسن للأساليب الجديدة المعتمدة في المقاربة الترابية؛

• عاملا مساعدا في تحقيق الانسجام بين مختلف الإشكاليات الحضرية؛

• طرفا في إقامة شراكات بينجماعية حول مشاريع ترابية.

تعتبر السلطات المحلية بأن موقع الرباط كعاصمة يمنحها مكانة متميزة في مجال التدبير. ويتحمل الوالي، باعتباره الآمر بالصرف مسؤولية الإشراف على الأنشطة التي يتم تنفيذها.

إذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتوجه إلى الإشكالية الاجتماعية، التي تشرف الولاية على مشاريعها، فإن السلطات المحلية تهتم بشكل أساسي بالتحولات التي تعيشها العاصمة وبالمشاريع الكبرى، وذلك من خلال:

• الربط بين مختلف المستويات المجالية التي تدمج الجماعات والبلدية والتجمع السكاني والجهة؛

• التكامل بين الدار البيضاء والرباط لخلق الثروات؛

• النهوض بالاستثمار، في سياق التنافسية بين المدن؛

• تعبئة مداخيل عن طريق استغلال مجالات نشاط جديدة مثل مواقف السيارات؛

• إعادة النظر في التفويضات من أجل التحكم بشكل أفضل في الأسعار وتحسين الخدمات؛

• توسيع الوعاء الضريبي لتغطية النقص المترتب عن فوائض القيمة العقارية.

وتجدر الإشارة إلى أن مختلف البرامج القطاعية (برنامج إقلاع و رؤية 2015 للصناعة التقليدية و رؤية 2020 للسياحة...) تفتقر لمشاريع محلية في جميع أنحاء المدينة، تتماشى مع أولويات التنمية المحلية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين التنسيق بين السياسات العامة القطاعية بما يخدم مصلحة المدينة، وتنفيذها بما يتماشى مع التوصيات الواردة في المخطط الجماعي للتنمية.

المصالح الخارجية: إمكانات تقنية تتطلب التطوير

تضع المصالح الخارجية جل الخبرات في خدمة العاصمة وجهتها، مثلما تتولى تحديد إطار تنفيذ وتتبع السياسات القطاعية. وباعتبارها صلة الوصل بين المركزي والمحلي، فإنها تبذل جهودا للرسملة في مجالات تخصصها، وإن كانت تطرح، على العموم، مشكلة التعاون وتقارب مجالات التدخل، للاستجابة بشكل ملائم لتحديات التنمية في العاصمة.

تتكرر مسألة تدبير الفضاء الحضري باستمرار، وتعكس حسب المحاورين غياب التلاؤم مع طموحات المدينة. إن عدم احترام ضوابط مخطط التهيئة، في بعض الأحياء مثل يعقوب المنصور، الذي يمثل 70 % من الحالات، يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى خروقات على مستوى تعلية البنايات. وفي حالة أكدال، أصبح مشكل وقوف السيارات يتطلب حلا استعجاليا، لاسيما أن الأمر يتعلق بحي يجتذب العديد من الأنشطة الخدماتية. وهو ما تقدمت شركة مواقف السيارات بحل في شأنه، تتوقع من خلاله رفع عدد أماكن التوقف من 2500 إلى 12 000 مكانا في مختلف أنحاء المدينة خلال السنوات القادمة. أما حي الرياض فيعاني من نقص في تجهيزات المواكبة، وإن كانت المناطق المعرضة للخطر هي التي تستدعي التدخل مثل أحياء الدوم والحاجة والمعاضيد. أما المنازل الآيلة للسقوط، والتي تقع في المدينة العتيقة، فتطرح مسألة الاندماج الاجتماعي في سياق الحفاظ على التراث.

أما الإشكاليات المحلية مثل أحياء الصفيح، وإعادة هيكلة الأحياء المتدهورة في اليوسفية أو صيانة المدينة العتيقة، فتواجه بدورها مشكلا حقيقيا يتعلق بـ«مشكل الحكامة». ورغم وجود قنوات للتواصل مع الجماعة، لا تزال بعض العوائق قائمة بسبب غياب التوافق. ويبدو أن المشاريع التي تم تنفيذها لفائدة سكان أحياء الصفيح وصلت إلى باب مسدود، بسبب مسألة تنقيل السكان. وإذا كانت الرباط هي أول مدينة وقعت على اتفاقية مدن بدون صفيح، فإنها ما تزال إلى حدود سنة 2010 تحتضن 9200 أسرة تقطن دورا صفيحية. وسيكون الحل هو إعادة إسكان بعض هذه الأسر في نفس موقع الحي الصفيحي. لكن، وبسبب «التعتيم حول الاحتياطي العقاري»، أصبح الحديث على «وضع مجمد»، وعلى ضرورة تدبير هذا الملف من طرف مجلس المدينة.

ولم يتم إشراك مجلس المدينة بالشكل الكافي في مسلسل إعداد مخطط التهيئة الموحد الذي تقوده الوكالة الحضرية، رغم أنه هو المسؤول الأول عن تنفيذه.

مجتمع مدني لا يتوان في التعبير عن مطالبه، لكنه قليل التنظيم

كان المجتمع المدني هو من تقبل أكثر المقاربة التشاركية التي دعا إليها مخطط التنمية الجماعي، مقارنة بمجموع الفاعلين الذين تم الالتقاء بهم، وعبر عن انتظارات قوية. كما كان المجتمع المدني، في إطار بحثه عن موقع داخل المدينة، يبدي اهتماما كبيرا بمبادئ الحوار والتشاور التي يقوم عليها مخطط التنمية الجماعي، لاسيما أن الظرفية أصبحت مواتية لقيام بالإصلاحات المؤسساتية.

قوة اقتراحية محلية وعنصر مكمل للديمقراطية التمثيلية

كشفت جلسات الحوار مع المجتمع المدني عن رغبته في المشاركة في مجال التنمية المحلية، في إطار الديمقراطية التشاركية. وكان المطلب، قبل كل شيء، اقتصاديا

واجتماعيا، كما أن غالبية الشباب حضرت من المناطق المحرومة، وعبرت، في بعض الأحيان، عن انتقاداتها. واعتبرت الجمعيات بأن وعود الحملات الانتخابية لا تترجم على أرض الواقع.

بالنظر إلى الطلب الاجتماعي القوي والعجز المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات والتأطير، كانت الجمعيات هي أول محاور يدعو إلى تقليص الشرخ الحضري والإقصاء، كما يتضح من خلال الطلب على السكن والتجهيزات الأساسية والتكوين والتشغيل والأنشطة المدرة للدخل والنقل والترفيه.. الخ.

من تقييم الحاجيات إلى البرمجة المحلية

كانت اليوسفية هي المقاطعة التي عبر فيها المجتمع المدني بقوة وتحدث عن «الحق في الحياة»، بالنظر للعجز الاجتماعي المتقدم في سياق يطبعه التفقير المتقدم. وقد عبرت الجمعيات التي كانت ممثلة بقوة، عن الإشكاليات التالية:

• تأهيل أحياء الدوم والحاجة والمعاضيد. وهي نقطة تتفق فيها الجمعيات مع المنتخبين الذين يتحدثون عن التأخير المتراكم في معالجة أوجه القصور التي تعاني منه البنيات التحتية (الطرق، ومياه الشرب والصرف الصحي والإنارة والمساحات الخضراء وغيرها)؛

• ارتفاع الكثافة السكانية في المباني التي يتهددها خطر الانهيار، بسبب الارتفاعات المبالغ فيها وغير القانونية (أزيد من خمس طوابق) والمنحدرات الحادة؛

• الازدحام القوي للمساكن واختلاطها؛

• غياب التأطير لفائدة الشباب، من حيث التكوين والمساعدة في البحث عن الشغل وإحداث فضاءات لممارسة الرياضات، على سبيل أنشطة إدماجية؛

• ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وهو وضع يزداد حدة بسبب النسب العالية للعاطلين حاملي الشهادات؛

• انتشار القطاع غير المهيكل من خلال الباعة المتجولين، كبديل عن غياب الأنشطة المدرة للدخل؛

• ضعف المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، حيث تعتبر الجمعيات أفضل شريك ومحاور للتعبير عن الحاجيات.

كما كشفت جلسات الحوار مع المجتمع المدني في يعقوب المنصور عن نفس الانشغالات، التي عبر عنها ممثلو أحياء الصفيح، الذين يؤيدون الاندماج الاجتماعي من خلال تنقيل أو إعادة إسكان القاطنين في نفس موقع الحي الصفيحي. ولم يتم قبول المقترح القاضي بنقل السكان إلى الضواحي، حيث تعتبر الجمعيات أن هذا الحل غير المتفق عليه هو السبب في تفاقم إقصاء سكان أحياء الصفيح، الذين اندمجوا كليا في أحيائهم منذ ستين عاما، في بعض الحالات.

أما اللقاء الذي تم مع مكونات المجتمع المدني في المدينة العتيقة، فعكس انشغالات تنسجم مع الخصوصيات الملازمة للنسيج الحضري القديم، عبرت عنها عناصر جمعوية وهي أطراف في الأنشطة الاقتصادية. وقدمت هذه العناصر نفسها بأنها «قوة اقتراحية» بسبب التزاماتهما على مستوى أحيائها وعلاقات القرب التي تربطها بالمنتخبين. هذه المجموعة التي تتمتع بالمصداقية في «نقل المعلومة»، تقسم أولويات المدينة العتيقة إلى ثلاثة قطاعات: (أ) السياحة، (ب) التراث، (ج) الأنشطة الاقتصادية.

إذا كان المجتمع المدني يعتبر بأن جهودا قد بذلت من خلال مشاريع الأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في سياق يعرف ارتفاع حدة الفقر وشيخوخة المدينة العتيقة، فإن هذه الأخيرة مازالت تعاني من معدل مرتفع للبطالة ونقص في مرافق القرب (صحة وثقافة) وتضم مباني غير لائقة أصبح جزء منها آيل للسقوط.

وفي هذا السياق، يبقى الشباب هو مركز الاهتمامات، بسبب الحاجة الملحة للتأطير، لتوجيهه نحو المنافذ

الاقتصادية مثل السياحة العادلة والمتضامنة، ومهن إعادة التأهيل أو التنشيط الثقافي، التي اعترف المنتخبون وأيضا وزارة الثقافة، بالعجز الذي تعاني منه.

وتصطدم تنمية الأنشطة الاقتصادية في المدينة العتيقة بانتشار القطاع غير الهيكل الممثل ب 850 بائعا متجولا تم إحصاؤهم (السويقة، بوقرون)، مما يعد استنزافا اقتصاديا حقيقيا بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية المنظم ومصدر منافسة مضرة. ويشكل الادماج في الاقتصاد المهيكل من خلال تخصيص فضائات جديدة لهذه الأنشطة مقابل دفع رسم معين، أحد البدائل الممكنة.

وأمام متطلبات الحفاظ على التراث وصيانته وطموحات مشروع إدراج التراث في قائمة التراث العالمي لليونسكو، تطالب الجمعيات بإشراكها في تنفيذ وتتبع هذا المشروع.

وأثارت الجمعيات، في الأخير، مسألة العلاقة بمشروع أبي رقراق، الذي لم يتم توضيح خارطة الطريق الخاصة به، بالنظر إلى الحاجة لبناء جسور التواصل مع الناس وممثليهم، حول فضاءات المدينة العتيقة التي شملها المشروع.

مخطط التنمية الجماعي: إطار لتوحيد المجتمع المدني

رغم أن الجمعيات تعتبر مخطط التنمية الجماعي بمثابة فرصة للانفتاح، فإن أعمالها تبدو منعزلة في العموم عن بعضها البعض بسبب الافتقار للكفاءات على وجه الخصوص. ويتسبب ذلك في هدر الجهود وضعف الارتباط بمشروع المدينة على النحو الذي دعا إليه مخطط التنمية الجماعي. ولذلك، تبقى المقاربة في مجملها مرتبطة بالحي، تماما كما الحلول المقدمة لتلبية الحاجيات المستعجلة وطموحات الشباب. وباستثناء المدينة العتيقة التي يندمج فيها المجتمع المدني في بعض القنوات الاقتصادية، فإن الجمعيات تبدو دينامية وإن كانت تنقصها المهنية. و يتطلب ذلك مايلي:

- تأطير أفضل، وخاصة من خلال تعزيز القدرات وتشجيع التكوين التأهيلي؛
- إيجاد منتديات للحوار والتشاور والانفتاح على الممارسات المواطنة والاستثمار في الشؤون المحلية والمساواة بين الجنسين، الخ...؛
- توفير إطار مُدمِج في المدينة، من خلال تحديد القطاعات الحرفية والأنشطة الأكثر ارتباطا بمؤهلات المدينة.

إطار للحكامة يحتاج للمزيد من التعزيز

يُعتبر إعداد مخطط جماعي لتنمية الرباط، على غرار مدن أخرى في المملكة، فرصة للانفتاح على أشكال التدخل التوافقي والأكثر فعالية. ويتميز الطابع المبتكر للمخطط الجماعي للتنمية، باتخاذه التخطيط الاستراتيجي التشاركي مرجعا له، والذي يعد ضمانة مهمة لممارسة الحكامة الترابية. هذا المعطى الجديد الذي جاء في سياق مؤسساتي ملائم يجمع بين مشروع الإصلاح الدستوري و الأوراش الاجتماعية الكبرى، تم التركيز عليه من

طرف الفاعلين المجتمع بهم والذين ينتظرون نتائج ملموسة من هذه العملية الترابية.

وخلال مختلف المقابلات واللقاءات مع المجموعات النموذجية، تم طرح مسألة التطابق بين طموحات المدينة، الرباط، التي تطمح إلى لعب دورها كعاصمة، قوية بفضل رموزها المؤسساتية وكذلك الثقافية والعلمية والبيئية، والمدينة التنافسية القادرة على مسايرة التحديات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي.

إن حل هذه المسألة يتطلب، اليوم، تشجيع مدينة شاملة للجميع، بحيث يتم إدماج الإمكانات البشرية والاقتصادية والاجتماعية وربطها بمشروع مدينة مشترك وكذلك برؤية مشتركة حول التنمية وحكامة محلية أفضل.

نحو مشروع مدينة مشترك

تتمتع مدينة الرباط، عاصمة المملكة، بالعديد من المزايا التي أكدها التشخيص الترابي، والتي يجب العمل على تثمينها في ضوء التغيرات الحالية. وتتوفر الرباط، كمدينة إدارية، على تراث ثقافي ومعماري ذي جودة، وتحتضن قطبا جامعيا ومؤسسات للبحث من الدرجة الأولى، وتوفر ظروف عيش جذابة.

ويبلغ عدد سكان المدينة 670.000 نسمة. وتحتل ضمن التجمع السكاني موقعا مركزيا، بفضل وضعها والوظائف التي توجد بها، مما يؤهلها للعب دور رئيسي داخل تجمع سكاني يفوق مليوني نسمة.

ويترتب عن هذه الوظيفة ارتفاع قوي للطلب على الخدمات وكذلك زيادة وتيرة حركة السير، مما يؤدي إلى ازدحام حركة المرور والنقل العمومي. ولذلك، فإن الرباط تواجه تحديات كثيرة، منها:

- وضعها كعاصمة للمملكة الذي يعزز قدرتها التنافسية، ولعب دور القاطرة بالنسبة للجهة والوطن؛
- استمرار الفوارق بين مختلف المناطق، مما يساهم في إضعاف تنمية المدينة ويتنافى مع موقعها كعاصمة.

ومن بين القضايا التي تشغل الفاعلين المحليين حاليا بخصوص مستقبل مدينتهم هناك إشكالية الحكامة، التي تفرض نفسها في النقاش لرفع التحديات بشكل جماعي، وتجاوز العقبات والاتفاق حول الممارسات الجديدة للتنمية المحلية.

وتُطرح مسألة الحكامة بحدة أكبر، بالنظر إلى السياق المؤسساتي للعاصمة وتأثيره على العلاقات التي تربط البلدية بالدولة وبالشركاء الآخرين.

وقد فرض المجتمع المدني نفسه، الآن، كطرف في عملية التنمية، وإن كان ما يزال يواجه مشكلة تشتت مجالات تدخلاته وكذلك ضعف التأطير. كما أن افتقاره للتنظيم يعوق ترجمته لانشغالات الشباب الساعي إلى التغيير، في سياق التحولات الجارية على المستويين المؤسساتي والاجتماعي.

أطلقت مدينة الرباط العديد من المشاريع الكبرى، لتعزيز مستوى البنيات التحتية والتأطير والخدمات، وبالتالي تعزيز موقعها من حيث القدرة التنافسية، وطنيا ودوليا.

في هذا السياق، جاء مخطط التنمية الجماعي في لحظة حاسمة تتميز بسلسلة من الإصلاحات المؤسساتية، بما فيها مشروع الجهوية المتقدمة، الذي يسعى إلى تغيير العلاقة بين الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية والعمل على تحقيق التكامل بين المناطق.

القضايا ذات الأولوية في المخطط الجماعي للتنمية

برزت قضايا عديدة من خلال عملية التشخيص الترابي، والتي أكدتها كذلك الوثائق التي تم الاطلاع عليها، والمقابلات والاستنتاجات التي توصلت إليها ورشات التشاور على مستوى الحي:

- تقليص الفوارق بين مختلف مناطق المدينة وتأهيل الأحياء، لاسيما المدينة العتيقة التي تتطلب، بالنظر إلى بعدها التراثي والاجتماعي، اعتماد إستراتيجية لصيانتها؛
- تفعيل عمليات تأهيل وإدماج أحياء الدوم والحاجة والمعاضيد؛
- القضاء على أحياء الصفيح الذي يتطلب التوصل إلى توافق بشأن إستراتيجية التدخل والخطوات العملية لتنفيذها، بما في ذلك سيناريو إعادة الإسكان الجزئي في نفس الموقع ؛
- تحسين فرص الحصول على الخدمات ومرافق القرب، التي تعرف عجزا واضحا، ولاسيما بالنسبة لفئات معينة مثل النساء والشباب والأشخاص المعاقين؛

• مسألة التنقل والحركة، حيث يتطلب تشغيل الطرامواي ربطه بوسائل نقل أخرى لتوفير عرض يستجيب للطلب؛

• تشجيع التكوين وإنعاش التشغيل، لفائدة الشباب والعاطلين حاملي الشهادات.

ويستنتج من خلال هذه الوثيقة أن مدينة الرباط قد تمكنت من ترسيخ مكانتها كعاصمة للمملكة، مما يجعلها في وضع يسمح لها بخوض غمار المنافسة والانفتاح على الاقتصاد العالمي. إن تأكيد هذا المؤهل، يفرض تلقائيا رفع العديد من التحديات من حيث المتطلبات والتأهيل وجودة البيئة وتحسين ظروف المعيشة والتماسك الاجتماعي.

إن مراعاة هذه التحديات التي من المنتظر أن تزداد حدتها، تفترض تقليص العجز والفوارق الاقتصادية والاجتماعية والترابية والاستجابة للمطالب المستعجلة التي عبر عنها العديد من الشركاء. وخلافا لذلك، إذا تم تجاهل هذه التحديات، فإن مظاهر العجز سترهن بشكل جدي مسلسل تنمية العاصمة.

فعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم أحرازه، لا تزال النواقص قائمة في عاصمة تواجه تباينات مجالية واجتماعية، والتي قد تهدد المشروع الحضري الذي تطمح إلى تحقيقه.

من أجل رؤية للتنمية المستدامة ومشروع مدينة مشترك

عاصمة تتوفر على العديد من الإمكانيات

لقد جاء هذا التشخيص ليؤكد الوظائف الرئيسية للعاصمة، والتي يمكن أن تمثل إمكانيات حقيقية لتنمية العاصمة:

- وظيفة مؤسساتية، تستند إلى الإدارة والهيئات التمثيلية؛
- وظيفة أكاديمية، تمثل إمكانية للانفتاح على اقتصاد المعرفة؛
- وظيفة ثقافية تستند إلى التجهيزات المهيكلة المدعومة ويدعمها إطار تراثي وبيئي وحضري جيد.

وتتعزز هذه المؤهلات بفضل بنيات تحتية عالية المستوى ومن خدمات ذات جودة، باعتبارهما عاملا يقوي تنافسية المدينة وإشعاعها. كما ستعمل المشاريع الكبرى المهيكلة التي يجري إنجازها، مثل تهيئة ضفتي أبي رقراق ومسرح محمد السادس والمتاحف وحديقة الحيوانات أو المشاريع التي تمت برمجتها على استكمال عناصر آلية التغيير التي انطلقت.

إن هذه المؤهلات ليست مستغلة على النحو الأفضل والأمثل. وهكذا فإن العديد من القطاعات مثل السياحة والصناعة التقليدية واقتصاد المعرفة والخدمات ذات مستوى عالي لا ترقى إلى مستوى ما تزخر به من إمكانيات.

وتشمل التدخلات الواجب القيام بها مستويات عدة ومختلفة :

- تحسين الخدمات من خلال التدبير الصارم والفعال، من حيث الموارد البشرية والمادية والمالية... ؛
- تعزيز التكامل بين الجماعات على مستوى التجمع السكاني، لغرض إيجاد حلول للعراقيل القائمة في هذا المجال (التنقل، والسكن، ومطارح الأزبال، والمجازر...)؛
- ترسيخ الانتماء لفضاء الجهة، في أفق الجهوية (التشغيل، التكوين التأهيلي، المناطق الصناعية)؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص للرفع من الموارد وتحسينها؛
- تطوير الشراكات مع المجتمع المدني؛
- الانفتاح على التعاون الدولي.

الحكامة: تحدي رئيسي أمام المدينة العاصمة

بالنظر للرهانات والتحديات التي تواجهها الرباط و وضعها الخاص، ترتبط مسألة الحكامة بتوفر شروط مسبقة تلعب دور المبادئ التوجيهية لتحقيق تدبير أفضل للعاصمة.

الرباط: مدينة مستدامة

- من بين التحديات الرئيسية التي تواجه العاصمة في الوقت الراهن، هناك الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة على العدالة. إن الحد من الهوة الحضرية والفقر يتطلب إجراء مشاورات تشاركية تشمل جميع الفاعلين المحليين، وخاصة المنتخبين والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، كشفت وجهات النظر المعبر عنها في اليوسفية ويعقوب المنصور وحسان عن العجز في المجال الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إستراتيجية استعجالية في مجال التأهيل.
- إدماج إستراتيجية للحد من الفقر ضمن برامج التنمية المحلية يجب أن يعطي الأولوية لزيادة فرص الاستفادة

من الخدمات الأساسية وفرص العمل والتكوين، ودعم النساء والشباب، الخ.

• يجب أخذ المسألة البيئية بعين الاعتبار، من خلال صيانة التراث الثقافي والتاريخي مثلا، وذلك عبر التنسيق بشكل أفضل بين التدخلات العمومية (الثقافة، مشروع أبي رقراق، والوكالة الحضرية)، وبتشاور مع المنتخبين والمجتمع المدني.

• إشراك الفاعلين لتحقيق تنمية دائمة في الرباط يتطلب مزيدا من تضافر جهود الأطراف المعنية بالتنمية، من خلال عملية التشاور التي أضحت تتمتع، اليوم، بدعم المنتخبين والنسيج الجمعوي. كما أصبح المنتخبون والمجتمع المدني يطالبون بتعزيز قدراتهم في مجال التكوين والمواكبة، بوصفهما عاملا لتسهيل هذه العملية.

الرباط: مدينة التفريع

يقتضي مبدأ التفريع تعزيز الاستقلالية والمسؤولية المحلية، الذي أضحى سهلا بفضل ورش الجهوية المتقدمة ومشروع إصلاح الدستور. ومن بين الحلول التي انبثقت خلال الاجتماعات والمقابلات، سنركز على:

• تقسيم أفضل للمهام لصالح مجلس المدينة، وذلك بالتشاور مع السلطات المحلية: ينبغي أن يتماشى تخصيص الموارد، على مستوى المدينة أو الأحياء مع مخططات البلدية واستهداف الأولويات؛

• ترجمة عدد من مبادئ التفريع إلى ممارسات جديدة لصالح المجتمع المدني، بحيث يصبح هذا الأخير طرفا وشريكا في شؤون المدينة. وإذا كان المجتمع المدني يعترف بالتقدم الحاصل في هذا الاتجاه، والذي يحسب لصالح الفريق الجديد، فإن تعزيز إطار الديمقراطية التشاركية ما زال مطروحا، ولتحقيق ذلك، يتعين على لجنة المساواة وتكافؤ الفرص أن تطور مقاربتها ونهجها الإجرائي ليكون دورها الاستشاري أكثر فاعلية؛

• تعزيز المؤهلات وتثمينها بشكل أفضل. إن الفجوة الضريبية تأتي من القطاع غير المهيكل، بل وكذلك من العديد من الموارد الضريبية غير المستغلة مثل الضرائب على الممتلكات والعقارات، والضرائب المهنية، الخ...؛

• تعبئة الأراضي لصالح الجماعات المحلية التي تواجه طلبا اجتماعيا قويا، من خلال تشجيع نظام المعادلة لدعم الفئات ذات الدخل المنخفض؛

• تحسين تخصيص الموارد للمقاطعات، وفقا لاحتياجاتها، أو مراعاة للانسجام والتوازن في جميع أنحاء المدينة.

الرباط : مدينة منصفة

يتطلب مفهوم الانصاف، بالخصوص، توزيع الموارد على جميع مناطق المدينة، على أساس برمجة متوافق بشأنها، تقوم على:

• الأولوية التي أعطيت للبنيات التحتية والخدمات الأساسية وملائمة أسعارها، مما ينبغي أن يؤدي إلى توضيح العلاقة بين مجلس المدينة وخدمات التدبير المفوض، وتحسين تتبع ومراقبة تنفيذ الإطار التعاقدي؛

• تأمين الأراضي، ومجالات تخصيصها وتدبيرها، سواء لفائدة عمليات إعادة الإسكان أو إعادة هيكلة الأحياء الفقيرة أو لتحويل الفضاءات (المناطق الصناعية في يعقوب المنصور، وضفة وادي أبي رقراق) أو لاستخدامها كرافعة للاستثمار؛

• إحداث آلية للتشاور وتتبع المشاريع الكبرى الجارية أو المخطط لها: لتحسين التنسيق بين السلطات المحلية والجماعة والوكالة الحضرية، بالنسبة للعمليات التي تندرج في إطار مخطط التهيئة الجديد، ووكالة أبي رقراق أو برنامج مدن بدون صفيح.

الرباط : مدينة الفعالية

يتطلب تدبير الخدمات الحضرية وتوفيرها للجميع، كعناصر تخدم الفعالية وكذلك الاندماج، ما يلي:

• التنمية والتخطيط المتكامل والمشترك بين القطاعات، وخصوصا بين الإدارات المعنية التي تتدخل في التدبير الحضري؛

• ترتيبات شفافة للحصول على الأراضي وشروط لتحسين الموارد المحلية ؛

• إقامة فضاء للحوار بين الجماعة والمركز الجهوي للاستثمار والفاعلين من القطاع الخاص من أجل تحديد أولويات الاستثمار والترتيبات العملية لتطويره. ولمزيد من الفعالية، يجب إحداث إطار للعمل المشترك بين الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب والمركز الجهوي للاستثمار. كما ينبغي إيلاء الاهتمام للقطاع غير المهيكل وإدماجه تدريجيا في الاقتصاد المهيكل، من خلال الضرائب المحلية بالخصوص.

الرباط : مدينة الشفافية و المساءلة

في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن مدن قادرة على المنافسة وعن المساءلة، في إطار تدبير الشأن العام، فإن مفاهيم الشفافية والمساءلة تصبح من التحديات الكبيرة، لاسيما من حيث اتخاذ القرار المتوافق بشأنه. تشمل مبادئ صنع القرار الشفاف ما يلي:

• عملية تشاورية مفتوحة مع الفاعلين المحليين والمواطنين حول تدبير الشؤون المالية للمدينة، وحول القضايا المتعلقة بتدبير المناطق الحضرية وآليات التتبع. وهذا أمر تمت المطالبة به من طرف المنتخبين والمجتمع المدني ومصالح الدولة، لاسيما في زمن التغييرات الكبرى التي تشهدها العاصمة؛

• استعراض نتائج التشاور في جلسات عمومية لإلقاء الضوء على آليات تدبير المدينة؛

• الحصول على المعلومات، الذي يطالب به باستمرار الفاعلون المحليون ويثيرون وجود بعض التعتيم بخصوص رهانات العاصمة (المشاريع الكبرى، ومسألة العقار، والاستثمارات، الخ...)؛

• وضع معايير لأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، في أفق تطوير ثقافة المرفق العمومي في خدمة الجماعة.

الرباط: مدينة السلامة

المدينة الآمنة هي المدينة التي تمارس الإدماج، وهي المدينة التي تنتج، وتشجع الاستثمار وتعيد توزيع الثروة. إن مبدأ الأمن بالنسبة لمدينة الرباط يجب أن تستند إلى:

• حماية البيئة من خلال توفير أدوات التدبير والتخطيط، وخصوصا في المناطق المعرضة للمخاطر (التلوث، المنازل الآيلة للسقوط، الخ...) باليوسفية والمدينة العتيقة.

• سلامة الأشخاص، التي تتطلب عمليات استشارية تقوم على أساس مبادئ القانون والتضامن، للترويج لمدينة أكثر إدماجا. وتعد المواكبة الاجتماعية أحد عناصر هذه السلامة، التي يطالب بها المجتمع المدني لفائدة شباب اليوسفية، في سياق يعرف كثافة سكانية عالية ومعدل مرتفع للبطالة والهشاشة؛

• الأمن العقاري، وخصوصا بالنسبة للفئات الفقيرة، وتعزيز الحصول على وسائل لائقة للعيش، من خلال الشغل والتعليم والتكوين وتيسير القروض.

الرباط: مدينة الالتزام المدني و المواطنة

يتطلب مشروع المدينة المشترك إشراك المواطنين وانخراطهم في القيادة المحلية، من خلال التشاور والحوار في إطار العلاقات بين الدولة والمنتخبين والمجتمع المدني. فاللجوء إلى المناقشات العامة والمشاورات وتشجيع الممارسات التشاركية كلها

ممارسات تسهم في تحقيق ما سبق. وتعد لجنة المساواة وتكافؤ الفرص مبادرة تسير في هذا الاتجاه، وتعبيرا عن الثقافة الديمقراطية المحلية التي يجب على المجلس المحلي تطويرها، إلى جانب تمثيلية المجتمع المدني، على أساس المساهمة المتساوية بين النساء والرجال.

ثلاثة محاور لرؤية موحدة لتنمية الرباط

انطلاقا من هذه الإشكاليات، برزت، خلال مختلف المشاورات التي أجريت في إطار هذا التشخيص الترابي، ثلاثة محاور، تعكس توافق الأطراف المعنية بالمخطط الجماعي للتنمية بشأن التوجهات الرئيسية التي تقوم عليها رؤية تنمية العاصمة:

الرباط : مدينة تستثمر كافة مؤهلاتها لمزيد من التنافسية

أصبحت الرباط مطالبة بتعبئة جميع مؤهلاتها وتوجيهها نحو وظائف متميزة، في سياق اشتد فيه التنافس بين المدن، على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك بالنظر إلى طموحات العاصمة في الارتقاء إلى مستوى قطب للتنمية والنمو ذي جاذبية. إن عملية توجيه وتوحيد الإمكانيات، يجب أن تستند إلى إنجازات العاصمة والعمل على تحيينها، على ضوء التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة، و بلورة آفاق جديدة قادرة على تنويع أنشطتها وجعلها تتناسب مع مجالها الترابي.

ويمكن للمدينة، وفق هذا المنظور، الاعتماد على جودة المجال الحضري والبيئي ودعم الوظائف الإدارية والأكاديمية والثقافية. كما ينبغي لها تثمين إمكانياتها السياحية وربطها بثراتها الثقافي والمعماري المتنوع والمراكز العليا للتكوين والبحث، وتحسين جودة الخدمات.

يشكل الجانب البيئي عاملا من عوامل القدرة التنافسية لاقتصاد الإقليم، بشرط أن يتم إدماجه ضمن مقاربة للتهيئة والتدبير الحضريين تأخذ بعين الاعتبار تنوع إطار العيش وحاجيات السكان ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالموارد والإمكانات الثقافية، فقد اتجهت المدينة، خلال العقد الماضي، نحو قطاع تنظيم المهرجانات والأنشطة الترفيهية واللقاءات والمؤتمرات، وكذلك نحو إنجاز مرافق ستصبح رموزا على الصعيد الدولي.

ومما يعزز هذه الدينامية الثقافية هو توفر وتنوع البرامج التي تنظمها المراكز الثقافية التابعة للسفارات، ثم البرامج التي ترعاها الجامعات والهيئات الثقافية المحلية، والتي لا تقل أهمية عن الأولى.

ويتعين على جميع هذه المكونات أن تلتقي عند مقاربة مندمجة للتنمية، لكي تتحول إلى عامل للاستقطاب، وبالتالي، إلى رافعة لتحقيق تنافسية المدينة.

وفي هذا الإطار، أصبحت المدينة مطالبة بتحسين صورتها كمدينة قادرة على رفع رهان التنافسية من خلال تثمين محيطها وظروف العيش فيها، مع الاستجابة للطلب الاجتماعي المضطرد، وخاصة من جانب الشباب.

إن الجمع بين هذه العوامل الجديدة سيساهم في ترسيخ هوية المدينة والشعور بالانتماء إليها، وهي كلها عوامل تساهم في التماسك الاجتماعي والاندماج في المناطق الحضرية.

الرباط : مدينة تقلص الهوة الحضرية وتقوي التماسك الاجتماعي

إن الارتقاء إلى مستوى المدينة القادرة على خوض غمار التنافسية أصبح لا يتماشى في الوقت الحالي مع العجز الاقتصادي والاجتماعي المستمر والفوارق القوية التي تعاني منها العديد من الأحياء والفئات الضعيفة.

ولذلك، فالرباط مطالبة على وجه الاستعجال بتقليص هذا العجز، سواء فيما يخص الحصول على سكن لائق

أو على الخدمات الأساسية والمرافق المحلية (الصحة و الثقافة والدعم الاجتماعي والترفيه والرياضة...)، عن طريق برمجة فعالة تُشرك، أثناء مرحلة تنفيذها وتدبيرها، جمعيات الأحياء، وخاصة النساء والشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المدينة أن تضع برنامجا خاصا بالتكوين التأهيلي لإدماج الشباب وتحسين شروط الولوج إلى سوق الشغل وملائمة برامج التكوين مع آفاق تنمية القطاعات المستهدفة. وفي هذا المجال، يمكن للمدينة أن تستفيد من الإنجازات التي تحققت في مختلف البرامج الموجودة وخاصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنسيق معها وتعزيزها من خلال الآليات القائمة، لتحقيق المزيد من الفعالية في مجال محاربة الفقر.

وعلى المستوى المجالي، يجب على المدينة أن تعمل على تقليص الفوارق بين المقاطعات والأحياء من خلال تأهيل القطاعات التي تواجه صعوبات. ولتحقيق ذلك، ينبغي للرباط أن تستفيد من مشاريع التهيئة الكبرى (أبي رقراق والطرامواي والكورنيش، الخ..)، لتوفير فرص العمل وتشجيع التمازج الاجتماعي والوظيفي من خلال التحكم في الانتقال بين مواقع هذه المشاريع والأحياء المحيطة بها. وتتمثل المناطق المعنية في المدينة العتيقة والدوم والحاجة والمعاضيد ويعقوب المنصور.

وفي إطار هذه التركيبة المجالية الجديدة المتغيرة، يجب العمل على إيجاد حل استعجالي وملائم للقضاء على جيوب الفقر وشروط العيش غير الصحية، التي ما زالت قائمة في عشرة أحياء كما أكدته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واستمرار وجود آلاف الأسر في أحياء الصفيح بالعاصمة. هذا الحل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاندماج الاجتماعي والحد من الهوة الحضرية. وفي إطار هذه الدينامية، يجب إشراك جميع الأطراف المعنية، وأولها مجلس المدينة والجهات المحاورة له، من سلطات وفاعلين عموميين وقنوات اتصاله مع السكان المعنيين.

إن الحالة المتدهورة لبعض الأحياء يمكن أن تثبط الدينامية التي أحدثتها المبادرات الجارية. إن صيانة المدينة العتيقة، المندرجة ضمن منظور السياحة الثقافية، ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة أنشطة القرب والمواكبة وتدبير الطلب الاجتماعي. وإذا استمرت مظاهر العجز وتراكمت، فإنها ستتحول إلى عنصر يعيق المجهودات الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية للعاصمة من خلال مشاريع التهيئة الكبرى، مثل مشروع إدراج مدينة الرباط في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

وينبغي التأكيد على أنه إذا كان هذا الترشيح يمثل فرصة لتنمية وتطوير المدينة وتراثها، فإنه يظل متوقفا على أعمال الصيانة وضبط المعايير وتحقيق نتائج ملموسة تكون موضوع تقييم منتظم من طرف الهيئات الدولية. كما يمثل مشروع من هذا الحجم فرصة لتوحيد جهود الفاعلين المحليين وتعبئة الشراكات المتنوعة (بين القطاعين العام والخاص، والتعاون اللامركز...)، مع إشراك الفاعلين المعنيين (التجار، جمعيات صيانة التراث وجمعيات الأحياء...).

الرباط : مدينة اختارت الحكامة المحلية التشاركية

يتوقف نجاح هذا المشروع بشكل كبير على اعتماد مقاربة جديدة في الحكامة المحلية، تركز على فرص الحوار والتشاور الذي يشرك كافة الفاعلين المعنيين للوصول إلى مسلسل أفضل لصناعة القرار.

ولمواجهة العجز الواضح في تدبير مرافق المدينة، يتعين على الجماعة أن تشرع في عملية تأهيل مصالحها من خلال تعزيز الكفاءات البشرية والتقنيات ودمج المهن الجديدة للمدينة باعتبارها عوامل للتقريب بين المتطلبات التقنية والاقتصادية والمجالية والبيئية.

ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تقييم تجربة التدبير المفوض لاستخلاص الدروس القادرة على إثراء أي مشروع مستقبلي يهدف إلى توسيع نطاق العمل بهذا الإجراء ليشمل خدمات

أخرى (الإنارة العمومية وصيانة المساحات الخضراء...). وسيكون مفيدا التساؤل عن فعالية هذا الشكل من التدبير وإمكانية تعميمه، في وقت أصبح التدبير المفوض موضوع طعن وانتقاد من قبل كبريات المدن العالمية. خاصة أن انسحاب شركة حافلات النقل الخاصة، مؤخرا، وتعويضها بهيئة مشتركة بين الجماعات، جاء ليؤكد المخاطر المرتبطة بهذا النمط من التدبير.

وعلى مستوى التدبير الضريبي، فالمدينة بحاجة إلى تعزيز قدرتها على تحسين المداخيل الحالية وتعبئة موارد إضافية من خلال استغلال إمكانيات ضريبية جديدة. كما أنها مطالبة بترشيد طرق تخصيص مواردها عن طريق تحسين الخيارات الموازناتية وتقليص حجم النفقات غير المنتجة.

وتتمثل إحدى وسائل تنمية الموارد المحلية في تثمين الوعاء العقاري للجماعة واستغلال الملك العمومي، من خلال تحسين طرق استغلاله وتطوير شراكات مع القطاع الخاص.

ومن الوسائل الكفيلة بتنمية الموارد المحلية هناك تثمين الوعاء العقاري الجماعي واستغلال الملك العمومي وفي الوقت نفسه تحسين تخصيص استخدامه و تطوير شراكات مع القطاع الخاص.

إن الحكامة المحلية الفعالة لا تُغني عن دعم الروابط بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية. فإذا كان المنتخبون مكلفون من قبل المواطنين بتدبير الشؤون المحلية، فإن الجمعيات تبقى، هي الأخرى، معنية بمشروع تنمية مدنها بصفتها حلقة وصل بين الناس وممثليهم. فالجمعيات هي الفاعل الرئيسي القادر على التعبير عن الطلب الاجتماعي، في سياق الضغوط الكبرى التي تتجلى في العديد من الأحياء.

وفي هذا الصدد، يمثل مخطط التنمية الجماعي الإطار المنهجي المناسب لتشجيع الوسائل الجديدة للتدبير التشاركي، وبروز أفضل الممارسات التي تخدم الحكامة المحلية.

ويتعين على المنتخبين أن يبحثوا، من خلال تجربة المخطط الجماعي للتنمية، عن الأشكال الجديدة للتدخل التي تقود نحو التخطيط الإستراتيجي والبرمجة التشاركية لإعطاء معنى قوي لمفهوم تنافسية العاصمة، والاندماج الحضري ولمشروع مدينة مشترك من طرف جميع المواطنين.

ملحقـات

تحليل مخطط التنمية الجماعي حسب منهجية نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار

المواضيع/الاشكاليات	المؤهلات	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر/التهديدات
الديموغرافيا	ثقل الساكنة الشابة (32 % أقل من 20 سنة) جاذبية كبيرة للمدينة	شيخوخة الساكنة	ضغط ديموغرافي ضعيف حصيلة هجرة سالبة	مغادرة الساكنة الشابة والدينامية مدينة انتقائية في ما يخص الهجرة الميز الاجتماعي
السياق السوسيو–اقتصادي	ثقل القطاع العمومي كفاءات بشرية و مهنية دينامية القطاع الخاص بنية تحتية قيمة سوق استهلاكي مهم موقع مركزي في محاور التبادل الوطنية افتتاح التراب على الاقتصاد العالمي	ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية سياحة قليلة التطور مناطق صناعية ناقصة التجهيز ومكتظة صعوبات في تعبئة العقار لإقامة مشاريع استثمارية (سياحة، مكاتب...)	تحولات في التجارة برامج عمومية قطاعية (رؤية 2020 للسياحة، رؤية 2015 للصناعة التقليدية، إقلاع، رواج، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...) المشاريع الكبرى (أبو رقراق، كورنيش، المنطقة الصناعية، جامعة الرباط الخاصة) تنمية اقتصاد المعرفة والترفيه (ثقافة، سينما، رياضة) التنشيط الكفيل بتنمية السياحة الثقافية (مهرجانات موسيقية، معارض، أنشطة المراكز الثقافية الأجنبية...)	تفاقم بطالة الشباب حاملي الشواهد تنمية القطاع غير المهيكل والتجارة المتجولة تركيز مفرط للأنشطة في الرباط تطور جيوب الفقر والإجرام وانعدام السلامة
التنظيم المجالي	جودة الموقع والبيئة تنوع الأنسجة الحضرية تعدد المراكز الحضرية حجم حضري يمكن التحكم فيه	الميز وتباين استخدام الأراضي الاتجاه نحو الانتشار الحضري الأفقي استمرار الأراضي البور الحضرية الجمود العقاري	موقع مركزي في التجمع السكاني وثائق التعمير في طور الانجاز مشاريع مهيكلة كبرى للتهيئة قدرة تجديد بعض الأنسجة	تمييز وظيفي واجتماعي قوي تحول المدينة إلى مدينة للطبقة الوسطى وإقصاء الفئات ضعيفة الدخل تدهور تصنيف بعض الأحياء قطبية قوية وتهميش المجالات الترابية
البيئة	بيئة طبيعية غنية ومتنوعة الساحل، وادي أبي رقراق الحزام الأخضر، الفضاءات الخضراء والمنتزهات	تثمين غير كافي تدهور بفعل التصريف السائل والصلب تفاقم تلوث الهواء اكتظاظ المقابر	منجزات كبرى (أبو رقراق) مقتضيات هامة (الحزام الأخضر، دراسات مختلفة) مشروع الكورنيش	مخاطر صحية والآثار السلبية على ظروف العيش وجودة البيئة

المواضيع/الاشكاليات	المؤهلات	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر/التهديدات
التراث	جودة التراث وتنوعه (المدينة، المدينة الاستعمارية، حي الحبوس، موقع شالة)	تدهور التراث تحولات غير متحكم فيها (بنايات، أنشطة...)	مشروع الإدراج في لائحة اليونسكو للتراث العالمي دراسة مخطط التهيئة والحماية مشروع بورقراق مشروع بلدي بدعم مالي للدولة	تسريع مسلسل تدهور التراث سحب التصنيف كتراث العالمي بسبب غياب نتائج ملموسة تحول المركز نحو أكدال والرياض وتراجع المركز التاريخي للرباط
النقل العمومي	عرض متنوع لوسائل النقل تزايد الحركية هياكل تدبر القطاع (الولاية، البلدية) شبكة طرق بمقاييس جيدة تجارب عديدة للتدبير المفوض من طرف الخواص.	تعدد المتدخلين عجز في التنسيق ضعف القدرة الشرائية للغالبية العظمى من مستعملي وسائل النقل العمومي عدم إعارة الاهتمام للمشي على الأرجل وركوب الدراجات في تهيئة الفضاء العمومي. ضعف الخبرة في مجال التنقلات عدم إيلاء الاعتبار للتنقلات في مشاريع التهيئة الكبرى	معرفة أفضل بالحاجيات والطلب الطراموي: وسيلة نقل مهيكلة وجود مخطط التنمية الحضرية، كإطار للتخطيط والبرمجة الوعي بمشاكل حركة السير والتلوث الناتج عنها بنيات تحتية جديدة في إطار المشاريع الكبرى للتهيئة توقف عقد فيوليا وإحداث شركة بين جماعية لتدبير النقل العمومي بالحافلات	غياب الوسائل، عدم القدرة على صيانة حظيرة الحافلات وضمان نقل ذي جودة توقيف حركة السير في الجزء المركزي للرباط توقف الحركة بسبب غياب استعمال جيد للفضاء العمومي انخفاض جاذبية المدينة بالنسبة للاستثمارات في غياب مستوى خدمة جيد
البنيات التحتية والخدمات الأساسية	وجود شبكات مختلفة للبنى التحتية وتوفر الخدمات الأساسية	غياب النجاعة في صيانة البنيات التحتية ومشاكل جودة الخدمات ضعف في العديد من قطاعات وأحياء المدينة	تنمية الموارد البشرية ووضع نمط ناجع للتنظيم مع نراقبة وتتبع التدبير	ضرورة استباق الطلب الحضري مخاطر ارتفاع كلفة الخدمات
السكن	حظيرة سكن متنوعة تطور انتاج السكن تحسين شروط استخدام الأراضي	صعوبة الحصول على السكن بالنسبة لضعيفي الدخل تباينات هامة بين المقاطعات عجز مستمر (أحياء الصفيح، مساكن آيلة للسقوط) صعوبة تعبئة العقار	برنامج مدن بدون صفيح مشاريع عقارية مناطق تعمير جديدة (عكراش، البستان...)	مغادرة الأسر ضعيفة الدخل تدني جاذبية مدينة الرباط بسبب العجز في عروض السكن، بما فيها المعدة للكراء

المواضيع/الاشكاليات	المؤهلات	نقاط الضعف	الفرص	المخاطر/التهديدات
المالية المحلية	وجود موارد مالية يمكن استغلالها (إعادة تقييم أسعار الكراء بالنسبة للضرائب المحلية، الأملاك العقارية للجماعة، حقوق التوقف	انعدام الاستقلالية للجماعة اتجاه سلطات الوصاية غياب أطر مالية لها تكوين كافي في التحليل المالي والاستشرافي غياب الرؤية حول الطاقة الضريبية للمدينة غياب الوسائل وتأهيل الموظفين الكلفين بالجبايات البلدية تعبئة غير كفاية للجان الاحصاء المنصوص عليها في التشريعات أعداد كبيرة من الموظفين يترتب عنها تزايد مستمر في نفقات التسيير	تنظيم تظاهرات يمكن أن تجلب نفقات الدولة (أو هيآت وطنية ودولية) لفائدتها مشاريع كبرى قادرة على حلق مداخيل عبر تثمين الملك العقاري (مسرح، طريق دائري، ساحات..)	قروض غير مقيدة في الحسابات الجماعات والتي يمكن تضر بتوازنها المالي متأخرات هامة اتجاه الشركات المكلفة بالتطهير الصلب تسوية ترقيات المستخدمين باعتماد التطور الحالي للمؤشرات الموازناتية، قد لا تكفي المداخيل لتغطية نفقات التسيير العادية للجماعة
الحكامة	وضع المدينة كعاصمة للبلاد والجهة أهمية الفاعلين الموجودين: الدولة، الإدارة، المنتخبين والمجتمع المدني، التمثيليات الدبلوماسية التعرف على السياق، الدراسات (مخطط التهيئة الحضرية، مخطط التنمية الحضرية...) تجارب التدبير المفوض (الماء، الكهرباء، التطهير، النظافة، المطرح) شركة الاقتصاد المزدوج (الشركة العامة للمواقف)	التداخل الترابي وتقاطع الصلاحيات (وطني، المدينة، وكالات التهيئة، المقاطعات والمحلي) عجز التنسيق غياب التحكيم والقيادة هيمنة المقاربة القطاعية ضعف انخراط المجتمع المدني في خيارات التنمية إطار التدبير قليل النجاعة (عدد هائل من الموظفين البلديين غير مؤطر بصفة كافية)	مشروع الجهوية قيد الانجاز صلاحيات الميثاق الجماعي (شركات التنمية المحلية) المخطط الجماعي للتنمية : وثيقة للبرمجة الشراكة مع القطاع الخاص تعبئة التعاون الدولي للحصول على الخبرات والتمويل	تجميد أو اختلال الخدمات ضياع أو غياب النجاعة في اختيار المشاريع والأعمال تخلف مستوى الخدمات مقارنة مع تزايد الطلب انخفاض جاذبية المدينة وقدرتها التنافسية الضغوط الاجتماعية الناتجة عن تفاقم العجز

المقابلات

- السيد فتح الله أولعلو، رئيس مجلس المدينة – اجتماعات مع معاونيه المقربين
- السيد أناس الدكالي، عضو مجلس المدينة، منسق المخطط الجماعي للتنمية لدى رئيس مجلس المدينة
- السيد محمد رضا بنخلدون، رئيس مقاطعة أكدال–الرياض
- السيد فوزي الشعبي، رئيس مقاطعة السويسي
- السيد ابراهيم الجماني، رئيس مقاطعة اليوسفية، نائب رئيس مجلس مدينة الرباط، المكلف بالنقل
- السيدة رقية الداودي، نائبة رئيس مجلس مدينة الرباط، المكلفة بالتعاون اللامركزي
- السيد عبد المنعم مدني، نائب رئيس مجلس مدينة الرباط، المكلف بالنظافة
- السيد حسين كرومي، نائب رئيس مجلس مدينة الرباط، المكلف بالمالية
- السيد عبد السلام بلاجي، نائب رئيس مجلس مدينة الرباط، المكلف بالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية
- السيد علي بنعلي، نائب رئيس مجلس مقاطعة حسان، عضو بمجلس المدينة
- االسيد محمد ديدوش، نائب رئيس مجلس مقاطعة حسان
- السيد عبد الفتاح الدغمي، رئيس اللجنة الثقافية والشؤون الاجتماعية والرياضية بمجلس مدينة الرباط
- السيد عبد الحق المنطرش، رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية والتخطيط بمجلس مدينة الرباط
- السيد حسن شيبوب، رئيس لجنة التعمير والتهيئة والبيئة بمجلس مدينة الرباط
- السيد عبد الكبير برقية، عضو مجلس المدينة
- السيد سعد بنمبارك، عضو مجلس المدينة، المكلف بالمواقف والوقوف
- السيد عبد الرحيم لقرع، عضو لجنة تتبع المخطط الجماعي للتنمية، عضو المكتب الموسع لمجلس المدينة
- السيدة أمينة أوشلح، عضوة المكتب الموسع لمجلس المدينة
- السيد عبد الفتاح سكير، كاتب عام مجلس مدينة الرباط – إلى غاية نونبر 2011
- السيد بوجمعة الدرعي، كاتب عام مجلس مدينة الرباط – منذ دجنبر 2011
- السيد محمد رزق، كاتب عام مقاطعة حسان
- السيد مصطفى بنبويا، رئيس قسم البيئة –معالجة النفايات
- السيد عبد الحكيم بونو، مهندس، رئيس القسم التقني، مقاطعة الرباط–حسان
- السيدة سعاد حرازي، مسؤولة قسم الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية، خلية التواصل، مجلس المدينة
- السيد كمال زكري، مهندس بلدي، رئيس قسم السير والنقل
- السيدة كريمة اللبار، رئيسة قسم التعاون اللامركزي بمجلس المدينة
- السيد يوسف سرناني، رئيس القسم التقني، مقاطعة أكدال–الرياض
- السيد سيف الدين صباحي، رئيس مصلحة السير، مجلس المدينة

- السيد الوزاني شهدي خالد، رئيس مصلحة النقل، مجلس المدينة
- السيدة مرية رتبي، رئيسة مصلحة الحركية الحضرية، مجلس المدينة
- السيدة جميلة عايدي، رئيس مصلحة جمع النفايات، مجلس المدينة
- السيد امحمد بنعبد الرحمان، رئيس مصلحة الفضاءات الخضراء، مجلس المدينة
- السيد حسن السفاني، رئيس الشرطة الإدارية، مجلس المدينة
- السيدة شوموش مصباحي، مهندسة بلدية، مقاطعة يعقوب المنصور
- السيد عبد الرحيم جدع، مهندس بلدي، رئيس القسم التقني
- السيدة حنان بلمختار، رئيسة قسم التعمير بمجلس المدينة
- السيدة أسية سباطة، مكلفة بمهمة، ديوان العمدة
- السادة أحمد كوني، سعيد اليماني، خليل نعمان، بليدة، الآنسة الرحالي، المصلحة الدائمة لتتبع ومراقبة التدبير المفوض لريضال
- السيد عمري، رئيس قسم ومعاونوه، مصالح ريضال
- السيد يوسف الفاسي الفهري، مديرالشركة العامة لمواقف السيارات
- السيد رشيد فضول، المصلحة الدائمة لتتبع والمراقبة، التدبير المفوض لوسائل النقل العمومي

اللجـان

- لجنة القيادة برئاسة السيد حسن عمراني، والي جهة الرباط–سلا–زمور–زعير
- لجنة التتبع برئاسة السيد فتح الله أولعلو، رئيس مجلس مدية الرباط
- الورشة الاستشارية مع المنتخبين والجمعيات، مقاطعة حسان
- الورشة الاستشارية مع المنتخبين والجمعيات، مقاطعة اليوسفية
- الورشة الاستشارية مع المنتخبين والجمعيات، مقاطعة يعقوب المنصور
- لجنة المساواة وتكافؤ الفرص
- جمعيات أحياء المدينة العتيقة (السيد عبد الهادي كراكشو)

الولايـة

- السيد عبد الكريم بنزهة، الكاتب العام لولاية جهة الرباط–سلا–زمور–زعير
- السيد هادي الحاتمي، رئيس القسم التقني
- السيد حميد مفتكر، رئيس القسم الاجتماعي المكلف بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- السيد عبد المولى كوتابي، رئيس قسم التعمير
- السيد محمد الكحل، قسم الجماعات المحلية

المصالح الخارجية

- السيد أحمد كويطع، الكاتب العام لوزارة الشؤون الثقافية
- السيد ياسين بالعرب، مدير، وزارة الشباب والرياضة
- السيد عبد القادر كعيوة، المفتش العام الجهوي للسكنى والتعمير والتهيئة المجالية
- السيد خالد واعيا، مدير الوكالة الحضرية للرباط سلا
- السيد يونس السفياني، المدير الجهوي، مجموعة العمران
- السيد الصاقل، وكالة تهيئة وادي أبي رقراق
- السيدة سميرة الزناتي والسيدة إيمان المصمودي والسيد عبد الرحمان خالد، المركز الجهوي للاستثمار
- السيدة فاطمة حمامة، وكالة التنمية الاجتماعية
- السيدة صفاء الزلاجي– السيد طارق صادق، الشركة الوطنية للهندسة السياحية
- مديرية التهيئة المجالية
- السيد التباعي والسيد فنان، مديرية التعمير
- ممثلين عن مديرية إعداد التراب الوطني

المنظمات المهنية

- السيد منصف زياني، الرئيس الجهوي، الكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية
- السيد هلالي والسيدة عمراني، فيدرالية غرف الصناعة التقليدية
- السيدة بناني، خبيرة استشارية، مشروع ترشيح مدينة الرباط للإدراج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي

يأتي المخطط الجماعي للتنمية لمدينة الرباط استجابة للمقتضيات المؤسساتية الجديدة الواردة في الميثاق الجماعي. ويقوم على القيام بتشخيص تشاركي بهدف برمجة المشاريع والأعمال ذات الأولوية خدمة لمدينة الرباط ومواطنيها.

ويقدم المخطط الجماعي للتنمية فرصة لتثمين إمكانات العاصمة، التي تتوفر على العديد من المؤهلات، لكنها تعاني من أوجه قصور عديدة مردها الاختلالات المسجلة في التدبير الحضري والحكامة المحلية والتباينات بين المقاطعات الترابية.

وتتضمن هذه الوثيقة استنتاجات التشخيص الذي تم باشتراك مع الفاعلين المعنيين وخلص إلى ضرورة التدخل في مجالات تنموية وفق ثلاثة محاور كبرى:

- الرباط، مدينة تستثمر كافة مؤهلاتها لتحقيق تنافسية أفضل؛
- الرباط، مدينة مُدمجة تقلص الهوة الحضرية وتقوي التماسك الاجتماعي؛
- الرباط، مدينة تعزز الحكامة المحلية خدمة للمواطنين.